بحوث عقدية محكمة

الله

بسم الله الرحمن الرحيم

بحوث عقدية محكمة

- الأمن من مكر الله والقنوط من رحمة الله في ضوء عقيدة أهل السُّنَّة
- أفضلية النبي محمد ﷺ على الخلق
- دراسة عقدية لحديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»
- دراسة عقدية استعمالات (لو)
- صخرة القدس في ضوء العقيدة الإسلامية

تأليف
أ. د. / ناصر بن عبدالرحمن بن محمد الجديع
الأستاذ في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة الرشد
ناشرون

ح مكتبة الرشد، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الجديع، ناصر عبد الرحمن
بحوث عقدية محكمة. / ناصر عبد الرحمن الجديع. -
الرياض، ١٤٣٣هـ.
٢٥١ ص؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٠-٨٦٩-٠١-٩٩٦٠-٩٧٨

١- العقيدة الإسلامية أ- العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٤٣٣/٢٧٩٧

ردمك: ٠-٨٦٩-٠١-٩٩٦٠-٩٧٨ رقم الإيداع: ١٤٣٣/٢٧٩٧

الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م

مكتبة الرشد - ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض
الإدارة: مركز البستان - طريق الملك فهد - هاتف: ٤٦٠٤٨١٨
ص.ب.: ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ - فاكس: ٤٦٠٢٤٩٧
E-mail: info@rushd.com.sa
Website: www.rushd.com.sa

فروع المكتبة داخل المملكة

★ الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و٢٨ - هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢
★ الرياض: فرع طريق عثمان بن عفان - هاتف: ٢٠٥١٥٠٠
★ فرع مكة المكرمة: شارع الطائف: هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ - فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
★ فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري: هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ - فاكس: ٨٣٨٣٤٢٧
★ فرع جدة: مقابل ميدان الطائرة: هاتف: ٦٧٧٦٣٣١ - فاكس: ٦٧٧٦٣٥٤
★ فرع القصيم: بريدة - طريق المدينة: هاتف: ٣٢٤٢٢١٤ - فاكس: ٣٢٤١٣٥٨
★ فرع أبها: شارع الملك فيصل: هاتف: ٢٣١٧٣٠٧ - فاكس: ٢٢٤٢٤٠٢
★ فرع الدمام: شارع الخزان: هاتف: ٨١٥٠٥٥٦ - فاكس: ٨٤١٨٤٧٣
★ فرع حائل: هاتف: ٥٣٢٢٢٤٦ - فاكس: ٥٦٦٢٢٤٦
★ فرع الإحساء: هاتف: ٥٨١٣٠٢٨ - فاكس: ٥٨١٣١١٥
★ فرع تبوك: هاتف: ٤٢٤١٦٤٠ - فاكس: ٤٢٣٨٩٢٧
★ فرع القاهرة: شارع إبراهيم أبو النجا - مدينة نصر - هاتف: ٢٢٧٢٨٩١١ - فاكس: ٢٢٧١٣٦٢٥

مكاتبنا بالخارج

★ القاهرة: مدينة نصر: هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣ - فاكس: ٢٢٧١٣٦٢٥
★ بيروت: تلفاكس: ٠١/٨٠٧٤٧٧ - موبايل: ٠٣/٢٠٧٤٨٨

الأمن من مكر الله والقنوط من رحمة الله
في ضوء عقيدة أهل السّنة

المقدمـــة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمّد، وعلىٰ آله وأصحابه، وسلّم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فقد اخترت الكتابة في موضوع (الأمن من مكر الله والقنوط من رحمة الله في ضوء عقيدة أهل السنة) لما يأتي:

١ـ أن الأمن من مكر الله تعالىٰ، والقنوط من رحمته نهىٰ عنهما الإسلام نهياً بليغاً، وأنه يترتب علىٰ كل واحد منهما لوازم فاسدة، وآثار عقدية خطيرة، وأن حكمهما قد يصل إلىٰ حد الكفر الأكبر الناقل عن الملة.

٢ـ أن كلاًّ منهما غلو في الدين، فالأمن غلو في الرجاء، والقنوط غلو في الخوف.

٣ـ عدم اطلاعي علىٰ بحث في هذا الموضوع.

وأود أن أنبه إلىٰ أن من أسباب بحث هذين الأمرين معا – أعني الأمن والقنوط – تحت عنوان واحد: التقابل الحاصل بينهما.

فالأمن من مكر الله تعالىٰ يدخل ضمن دائرة التفريط، والقنوط من رحمة الله يدخل ضمن دائرة الإفراط.

والأمن من مكر الله تعالىٰ مقتضىٰ مذهب غلاة المرجئة، والقنوط من رحمة الله مقتضىٰ مذهب الوعيدية (الخوارج والمعتزلة).

كما أن هناك قواسم مشتركة بينهما في الأحكام والنتائج.

فلما تقدم رغبت في الكتابة في هذا الموضوع الهام، وتجليته، وبيان أحكامه وفق عقيدة أهل السنة والجماعة – أصحاب المنهج الصحيح والوسط – المتبعين لهدي النَّبيّ محمّد ﷺ، من الصحابة الكرام، رضي الله عنهم، والتابعين لهم بإحسان إلىٰ يوم الدين رحمهم الله جميعاً.

وقد تم تقسيم البحث إلىٰ مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، علىٰ النحو التالي:

المقدمة.

الفصل الأول: الأمن من مكر الله تعالى.

المبحث الأول: مفهوم الأمن من مكر الله تعالىٰ.

المبحث الثاني: حكم الأمن من مكر الله تعالىٰ، والأدلة علىٰ ذلك.

المبحث الثالث: أسباب الأمن من مكر الله تعالىٰ، وصلته بالإرجاء.

الفصل الثاني: القنوط من رحمة الله تعالى.

المبحث الأول: مفهوم القنوط من رحمة الله تعالىٰ.

المبحث الثاني: حكم القنوط من رحمة الله تعالىٰ، والأدلة علىٰ ذلك.

المبحث الثالث: أسباب القنوط من رحمة الله تعالىٰ، وصلته بالوعيدية.

الفصل الثالث: تقرير مذهب أهل السنة في الأمن والقنوط.

المبحث الأول: مذهب أهل السنة في هذه المسألة إجمالاً.

المبحث الثاني: نماذج من أقوال أهل السنة عن الأمن والقنوط.

الخاتمة

وقد سلكت في كتابة هذا البحث منهج الاستدلال والاستنباط متبعاً قواعد البحث العلمي المعروفة.

هذا وأسأل الله تعالىٰ التوفيق للجميع إنه سميع مجيب، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمّد وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

الفصل الأول
الأمن من مكر الله تعالى

المبحث الأول: مفهوم الأمن من مكر الله تعالى

المطلب الأول: معنى الأمن من مكر الله تعالى:

تعريف الأمن لغة واصطلاحاً:

جاء في (الصحاح): (أَمِنْتُ فأنا آمِن، وآمنتُ غيري، من الأَمْن والأمان.. والأَمْن: ضد الخوف).

وجاء في (القاموس): أَمِن أَمْناً وأماناً وأَمَناً وأَمَنَةً وإِمْناً، وقد أَمِنَه وأمّنَه تأميناً، والأمن: ضد الخوف [1].

وفي (المصباح المنير): (أَمِنَ زيد الأسد أمناً، وأَمِنَ منه، مثل سَلِم منه وزناً ومعنىٰ، والأصل أن يستعمل في سكون القلب...

وأَمِن البلد: اطمأنّ به أهله، فهو آمِنٌ وأمين، وهو مأمون الغائلة: أي ليس له غول ولا مكر يُخشىٰ)[2].

فأصل الأمن لغة: طمأنينة النفس، وزوال الخوف [3].

وتعريف الأمن اصطلاحاً: عدم توقع مكروه في الزمان الآتي [4].

ومن المعلوم أن من أسماء الله تعالىٰ (المؤمن) كما قال تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا

---

(١) من كتاب القاموس المحيط للفيروزآبادي ١/ ١٨٠ بتصرف.

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي ١/ ٢٤.

(٣) انظر المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص٢٥، والتوقيف علىٰ مهمات التعاريف للمناوي ص٩٤.

(٤) التعريفات للجرجاني ص٣٧، التوقيف علىٰ مهمات التعاريف ص٩٤.

﴿ هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ﴾[الحشر: ٢٣].

ومن معاني (المؤمن) الأمان (كما تقول: آمن فلان فلاناً، أي أعطاه أماناً ليسكن إليه ويأمن، فكذلك أيضاً يقال: (الله المؤمن) أي يؤمن عباده المؤمنين، فلا يأمن إلا من آمنه)(١).

بيان المراد بمكر الله تعالى:

المكر من صفات الله تعالىٰ الفعلية.

قال تعالىٰ: ﴿ وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٥٤] وقال: ﴿ وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾[النحل: ٥٠]، وغير ذلك من الآيات الكريمة الدالة علىٰ هذه الصفة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت٧٢٨هـ) مقرراً ذلك: (وصف الله نفسه بالمكر والكيد، كما وصف عبده بذلك، فقال: ﴿ وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُۖ ﴾ [الأنفال: ٣٠] وقال: ﴿ إِنَّهُمۡ يَكِيدُونَ كَيۡدٗا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيۡدٗا ﴾ [الطارق: ١٥-١٦] وليس المكر كالمكر، ولا الكيد كالكيد)(٢) أي أن مكر الله تعالىٰ ليس كالمكر من المخلوقين.

قال الفراء رحمه الله (ت٢٠٧هـ): (والمكر من الله استدراج، لا علىٰ مكر المخلوقين)(٣).

وقال الراغب الأصفهاني رحمه الله (ت٥٠٢هـ): المكر ضربان: مكر محمود، وهو أن يتحرىٰ به فعل جميل، كقول الله تعالىٰ ﴿ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٥٤، الأنفال: ٣٠]ومذموم وهو أن يتحري به فعل قبيح، كقول الله تعالىٰ: ﴿ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكۡرِهِمۡ ﴾[النمل: ٥١]وقال تعالىٰ في الأمرين ﴿ وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا ﴾[النمل: ٥٠].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية مبيناً المراد بمكر الله تعالىٰ: (ومكر الله أن يعاقبه علىٰ

(١) اشتقاق أسماء الله تعالىٰ للزجاجي ص٢٢١، ٢٢٢، وانظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/ ٦٩.

(٢) التدمرية ص٢٦.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢١٨.

سيئاته.. ومكره أن يعاقبه علىٰ الذنب لكن من حيث لا يشعر)[1].

ولما سئل الشيخ محمّد بن عثيمين (ت١٤٢١هـ): هل يوصف الله تعالىٰ بالمكر؟ وهل يسمىٰ به؟ أجاب رحمه الله: (لا يوصف الله تعالىٰ بالمكر إلا مقيداً، فلا يوصف الله تعالىٰ به وصفاً مطلقاً.. والمكر هو التوصل إلىٰ إيقاع الخصم من حيث لا يشعر..

فإن قيل: كيف يوصف الله بالمكر مع أن ظاهره أنه مذموم؟

قيل: إنَّ المكر في محله محمود يدل علىٰ قوة الماكر، وأنه غالب علىٰ خصمه، ولذلك لا يوصف الله به علىٰ الإطلاق، فلا يجوز أن تقول: (إن الله ماكر! وإنما تذكر هذه الصفة في مقام يكون مدحاً، مثل قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٣٠] وقوله ﴿ وَمَكَرُواْ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل: ٥٠] ومثل قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ ﴾ [الأعراف: ٩٩] ولا تنفي عنه هذه الصفة علىٰ سبيل الإطلاق، بل إنها في المقام التي تكون مدحاً يوصف بها، وفي المقام التي لا تكون مدحاً لا يوصف بها.

وكذلك لا يسمىٰ الله به، فلا يقال: إن من أسماء الله الماكر)[2].

وعلىٰ هذا فمكر الله تعالىٰ بمعنىٰ معاقبة الله للمذنب علىٰ ذنبه من حيث لا يشعر.

وهو في حق الله تعالىٰ صفة كمال، لأنه علىٰ سبيل الجزاء والعدل [3]، بخلاف مكر المخلوقين، الذين يحصل منهم الاحتيال علىٰ الآخرين سعياً بالفساد وفعل القبيح.

ويؤخذ مما تقدم من تعريف الأمن وبيان المراد بمكر الله تعالىٰ أن معنىٰ الأمن من مكر الله تعالىٰ: عدم توقع معاقبة الله تعالىٰ علىٰ الذنوب، وزوال الخوف، مما يؤدي إلىٰ ارتكاب المعاصي والاستمرار عليها.

---

(١) المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ لمحمد بن قاسم ١/ ٢٨.

(٢) المجموع الثمين من فتاوىٰ فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٢/ ٦٥.

(٣) انظر مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ١١١.

وقد عرفه بعض العلماء بقوله: الاسترسال في المعاصي مع الاتكال على الرحمة [1].

قال ابن جرير الطبري رحمه الله (ت٣١٠هـ) في تفسير قول الله تعالىٰ ﴿ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٩]: (يقول تعالىٰ ذكره: أفأمن يا محمّد هؤلاء الذين يكذِّبون الله ورسوله ويجحدون آياته استدراج الله إياهم بما أنعم به عليهم في دنياهم من صحة الأبدان ورخاء العيش، كما استدرج الذين قصّ عليهم قصصهم من الأمم قبلهم، فإن مكر الله لا يأمنه، يقول: لا يأمن من ذلك أن يكون استدراجاً مع مقامهم علىٰ كفرهم وإصرارهم علىٰ معصيتهم إلا القوم الخاسرون وهم الهالكون)[2].

فمن علامات الأمن من مكر الله إذن الإصرار علىٰ المعاصي مع استدراج الله تعالىٰ بالنعم.

وقد جاء في الحديث (إذا رأيت الله يعطي العبد من الدنيا علىٰ معاصيه ما يحب فإنما هو استدراج) ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٤] [3].

المطلب الثاني: الفرق بين الأمن من مكر الله والرجاء:

قد يظن أحد أن الأمن من مكر الله تعالىٰ هو بمعنىٰ الرجاء المشروع، ولهذا اقتضىٰ الأمر بيان الفرق بينهما.

وقبل ذلك لابد من إعطاء القارئ نبذة عن الرجاء ومنزلته في الدين.

---

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر المكي الهيتمي ١/ ١٨٥.

(٢) جامع البيان عن تأويل أي القرآن ٩/ ٩.

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده ٤/ ١٤٥، وراه ابن جرير في تفسيره ٧/ ١٢٤، والبيهقي في الأسماء والصفات ٢/ ٢٤٧ وغيرهم من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، وحسنه صاحب كتاب النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد، لجاسم الدوسري (ص١٩٤، ١٩٥ رقم ٣٩٤).

فالرجاء في اللغة العربية بمعنىٰ التوقع والأمل[1]، يقال: رجوت الأمر أرجوه رجاءً[2].

ويستعمل الرجاء بمعنىٰ الخوف، لأن الراجي يخاف أنه لا يدرك ما يترجاه[3]، كما قال تعالىٰ: ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ [نوح: ١٣]؛ أي لا تخافون من بأس الله ونقمته[4].

والرجاء في الاصطلاح عرف بعدة تعريفات:

فقال الراغب رحمه الله: (هو ظن يقتضي حصول ما فيه مسرة)[5].

وقال ابن القيم رحمه (ت٧١٥هـ): (الرجاء: حاد يحدو القلوب إلىٰ بلاد المحبوب، وهو الله والدار الآخرة، ويطيِّب لها المسير.

وقيل: هو الاستبشار بجود وفضل الرب تبارك وتعالىٰ، والارتياح لمطالعة كرمه سبحانه.

وقيل: هو الثقة بجود الرب تعالىٰ)[6].

وقال الجرجاني رحمه الله (ت٨١٧هـ): (الرجاء في الاصطلاح: تعلق القلب بحصول محبوب في المستقبل)[7].

ومما ذكر المناوي رحمه الله (ت١٠٣١هـ) من تعاريف الرجاء قوله: (الرجاء: ترقب الانتفاع بما تقدم له سبب ما)[8].

---

(١) انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٢/ ٤٩٤، النهاية ٢/ ٢٠٧، التعريفات ص١٠٩.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٤٩٤، النهاية ٢/ ٢٠٧.

(٣) المصباح المنير ١/ ٢٢١.

(٤) تفسير ابن كثير ٤/ ٤٢٦.

(٥) المفردات ص١٩٠.

(٦) مدارج السالكين ٢/ ٣٥.

(٧) التعريفات ص١٠٩.

(٨) التوقيف علىٰ مهمات التعاريف ص٣٥٦.

ويستفاد من التعريفات السابقة أن معنىٰ الرجاء: الأمل في حصول الخير في المستقبل، والثقة بها عند الله تبارك وتعالىٰ، وترقب المجازاة علىٰ العمل الصالح.

والرجاء أحد أركان العبودية الثلاثة (المحبة، والخوف، والرجاء) التي تجمعها هذه الآية الكريمة: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴾ [الإسراء: ٥٧] (١).

وابتغاء الوسيلة إلىٰ الله طلب القرب منه بالعبودية والمحبة (٢).

ومما يدل علىٰ أهمية منزلة الرجاء في العبادة قول الله تعالىٰ: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[البقرة: ٢١٨].

وقوله تعالىٰ: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ﴾ [الزمر: ٩].

وقول الله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ ۝٧ أُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمُ النَّارُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [يونس: ٧-٨].

وجاء في صحيح مسلم رحمه الله عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ قبل موته بثلاث يقول: (لا يموتنَّ أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله عزَّ وجلَّ)(٣).

---

(١) قال ابن مسعود رضي الله عنه: (نزلت الآية في نفر من الرب كانوا يعبدون نفراً من الجن، فأسلم الجنيّون، ولم يعلم الإنس الذين كانوا يعبدونهم بإسلامهم، فتمسكوا بعبادتهم، فعيّرهم الله وأنزل هذه الآية) تفسير البغوي ٣/ ١٢٠.

(٢) مدارج السالكين ٢/ ٣٥.

(٣) صحيح مسلم ٤/ ٢٢٠٦ كتاب الجنة، باب الأمر بحسن الظن بالله تعالىٰ عند الموت، رقم الحديث (٢٨٧٧).

وقال النَّبيّ ﷺ في دعاء المكروب: (اللَّهمّ رحمتك أرجو، فلا تكلني إلىٰ نفسي طرفة عين)[1] الحديث.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله مبيناً منزلة الرجاء: (الرجاء من أجلِّ المنازل وأعلاها وأشرفها، وعليه وعلىٰ الحب والخوف مدار السير إلىٰ الله، ولولا الرجاء لعطِّلت عبودية القلب والجوارح، بل لولا الرجاء لما تحرّكت الجوارح بالطاعة)[2].

وقال معللاً ضرورة الرجاء لكل عابد: (فإنه دائر بين ذنب يرجو غفرانه، وعيب يرجو إصلاحه، وعمل صالح يرجو قبوله، واستقامة يرجو حصولها ودوامها، وقرب من الله ومنزلة عنده يرجو وصوله إليها)[3].

وبعد هذا العرض المختصر لمعنىٰ الرجاء ومنزلته في العبادة، وحيث سبق في المطلب الأول بيان معنىٰ الأمن من مكر الله تعالىٰ، فلعله اتضح أن هناك فرقاً عظيماً بينهما.

ذلك أن الأمن من مكر الله تعالىٰ يدفع صاحبه إلىٰ ارتكاب المعاصي والاستمرار عليها غير خائف من عقاب الله.

بينما الرجاء يحدو صاحبه إلىٰ طاعة الله راجياً ثوابه، وإذا اقترف ذنباً تاب منه راجياً مغفرة الله، وهو في الحالتين خائف من فوات ما رجاه.

هذا هو الرجاء الشرعي المحمود[4]، حيث يتضمن العمل والخوف.

أما من يتمادىٰ في التفريط والخطايا، يرجو رحمة الله بلا عمل، فهذا هو الغرور والتمنِّي والرجاء الكاذب، وهو رجاء مذموم[5].

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٥/ ٣٢٦ كتاب الأدب (٥٠٩٠)، والإمام أحمد في مسنده ٥/ ٤٢ من حديث أبي بكرة رضي الله عنه، وقال محققو المسند: إسناده حسن في المتابعات والشواهد (٣٤/ ٧٥).

(٢) مدارج السالكين ٢/ ٤١، ٤٢ باختصار.

(٣) المرجع السابق ٢/ ٤٣.

(٤) انظر: المرجع السابق ٢/ ٣٦، فتح الباري ١١/ ٣٠١.

(٥) انظر مدارج السالكين ٢/ ٣٦، مختصر منهاج القاصدين لأحمد بن محمد المقدسي ص٣١٧، فتح الباري ⇐

ولابد في الرجاء من الخوف - كما تقدم - فإن الرجاء يستلزم الخوف، وكل راج خائف من فوات مرجوه [(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (الرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك لكان أمناً)[(٢)].

ومن الأدلة على أن الرجاء المشروع لابد فيه من العمل وإلا أصبح أمناً وغروراً وأماني، قوله الله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ١١٠].

قال العلامة ابن القيم رحمه الله مقرراً هذه المسألة: (فمن كان رجاؤه جاذباً له على الطاعة، زاجراً له عن المعصية فهو رجاء صحيح، ومن كانت بطالته رجاءً، ورجاؤه بطالة وتفريطاً فهو المغرور، ولو أن رجلاً كانت له أرض يؤمل أن يعود عليه من مغلّها ما ينفعه فأهملها، ولم يبذرها ولم يحرثها، وأحسن ظنه بأنه يأتي من مغلّها ما يأتي من غير حرث وبذر وسقي وتعاهد الأرض لعده الناس من أسفه السفهاء.. فكذلك من حسن ظنه وقوي رجاؤه في الفوز بالدرجات العلى والنعيم المقيم من غير طاعة ولا تقرب إلى الله تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه.

وقد قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ ﴾[البقرة: ٢١٨] فتأمل كيف جعل رجاءهم بإتيانهم بهذه الطاعات.. وسر المسألة أن الرجاء وحسن الظن إنما يكون مع الإتيان بالأسباب التي اقتضتها حكمة الله في شرعه وقدره وثوابه وكرامته، فيأتي العبد بها ثم يحسن ظنه بربه ويرجوه ألا يكله إليها، وأن

=

١١/ ٣٠١.

(١) مدارج السالكين ٢/ ٥١.

(٢) مجموع الفتاوى ٧/ ٢١.

يجعلها موصلة إلىٰ ما ينفعه، ويصرف ما يعرضها ويبطل أثرها)[1].

وبما تقدم استبان لنا الفرق الكبير بين الأمن من مكر الله تعالىٰ والرجاء.

بل يلاحظ أن الأمن قد يحصل بسبب الغلو في الرجاء، لأنه يفضي إلىٰ الأمن من عقاب الله [2].

ولذا كان الرجاء أمراً مشروعاً محموداً، بخلاف الأمن من مكر الله الذي سيأتي بيان حكمه بالتفصيل في المبحث التالي بإذن الله تعالىٰ.

---

(١) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ص٢٤، وانظر مختصر منهاج القاصدين ص٣١٧، ٣١٨.

(٢) انظر شرح العقيدة الطحاوية للشيخ عبد الرَّحْمٰن البراك ص٢٢٢.

المبحث الثاني
حكم الأمن من مكر الله تعالى والأدلة على ذلك

الأمن من مكر الله تعالىٰ محرم، بل هو من أعظم الذنوب، ويدل علىٰ ذلك ما يأتي:

١- **أن الأمن من مكر الله تعالى من سمات الكفار والمنافقين:**

قال الله تعالىٰ ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٧-٩٨].

قال ابن كثير رحمه الله (ت٧٧٤هـ) (أفأمن أهل القرىٰ) أي الكافرة [(١)]، والاستفهام للإنكار.

ثم قال تعالىٰ: ﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٩].

قال ابن جرير الطبري رحمه الله: (أفأمن يا محمّد هؤلاء الذين كذبوا الله ورسوله، ويجحدون آياته استدراج الله إياهم.. فإن مكر الله لا يأمنه أن يكون استدراجاً - مع مقامهم علىٰ كفرهم وإصرارهم علىٰ معصيتهم - إلا القوم الخاسرون، وهم الهالكون)[(٢)].

والمراد والله أعلم خسران كفر، لأن هذه الآيات في بيان أهل القرىٰ الكافرة، فهم يخسرون رحمة الله تعالىٰ في الآخرة.

وقد روىٰ ابن جرير بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (كل شيء نسبه الله إلىٰ غير أهل الإسلام من اسم مثل (خاسر) فإنما يعني به الكفر)[(٣)].

فالأمن من مكر الله تعالىٰ من سمات الكفار.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (المؤمن يخاف مكر الله، والكافر لا يخشىٰ الله، فلا

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٢٣٥.

(٢) تفسير الطبري ٩/ ٩.

(٣) انظر تفسير الطبري ١/ ١٨٥.

يخاف مكره)[1].

وقال الله تعالىٰ أيضاً محذراً من إيقاع عقوبته بأصحاب الذنوب الذين أمنوا عقوبته وعذابه: ﴿ أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾[النحل: ٤٥] الآيات.

وقال: ﴿ أَفَأَمِنُوٓا۟ أَن تَأْتِيَهُمْ غَـٰشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ ٱللَّهِ ﴾ [يوسف:١٠٧] الآية.

قال ابن كثير: (أي أفأمن هؤلاء المشركون بالله أن يأتيهم أمر يغشاهم من حيث لا يشعرون)[2].

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَـٰتِنَا غَـٰفِلُونَ ﴿٧﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾[يونس:٧-٨].

أي إن الذين لا يخافون لقاء الله يوم القيامة، فهم لذلك مكذبون بالثواب والعقاب، متنافسون في الدنيا وزخارفها، راضون بها عوضاً عن الآخرة مطمئنين إليها ساكنين، هؤلاء مأواهم يوم معادهم النار جزاءً علىٰ ما كانوا يكسبون في دنياهم من الآثام[3].

وروىٰ ابن جرير الطبري رحمه الله عن الحسن البصري رحمه الله أنه كان يقول: (إن المؤمن جمع إحساناً وشفقة، وإن المنافق جمع إساءة وأمناً) ثم تلا الحسن: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴾ إلىٰ قوله ﴿ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٧-٦٠][4].

فالأمن من مكر الله تعالىٰ من سمات المنافقين أيضاً.

٢- أن الأمن من مكر الله تعالى من أكبر الكبائر.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ سئل عن الكبائر فقال: (الشرك بالله،

---

(١) المستدرك علىٰ مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ١/ ٢٨.

(٢) تفسير ابن كثير ٢/ ٤٩٦.

(٣) انظر تفسير الطبري ١١/ ٨٧، تفسير ابن كثير ٢/ ٤٠٨.

(٤) تفسير الطبري ١٨/ ٣٢.

واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله، وهذا أكبر الكبائر)[1].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (أكبر الكبائر: الإشراك بالله، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله)[2].

ولما ذكر ابن القيم رحمه الله الأمثلة علىٰ الكبائر المتعلقة بالقلب عدّ منها: الأمن من مكر الله، ثم قال عن هذه الكبائر: (هي أشد تحريماً من الزنا، وشرب الخمر، وغيرهما من الكبائر الظاهرة)[3].

واعتبر الذهبي رحمه الله (ت٧٤٨هـ) (الأمن من مكر الله تعالىٰ) كبيرة في كتابه (الكبائر)[4].

وعدّ ابن حجر الهيتمي رحمه الله (ت٩٧٤) (الأمن من مكر الله) من ضمن الكبائر الباطنة في كتابه (الزواجر عن اقتراف الكبائر)[5]، وقال: إن الكبائر الباطنة أخطر من الكبائر الظاهرة[6].

٣- ما يترتب على الأمن من مكر الله تعالى من اللوازم الفاسدة والآثار الخطيرة، ومنها يأتي:

١) أن الأمن من عذاب الله تعالىٰ يتضمن التكذيب بوعيد الله تعالىٰ[7].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم ـ كما في تفسير ابن كثير ١/ ٤٨٥ ـ وقد أخرج البزار أوله (كشف الأستار عن زوائد البزار ١/ ٧١) وقال الهيثمي: رواه البزار والطبراني، ورجاله موثقون (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١/ ١٠٤) وقال ابن كثير في تفسيره: (وفي إسناده نظر، والأشبه أن يكون موقوفاً) ١/ ٤٨٥، وقد حسّن إسناده صاحب كتاب النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد ص١٩٥.

(٢) رواه عبد الرزاق في المصنف ١٠/ ٤٥٩، ٤٦٠، ورواه ابن جرير في تفسيره ٥/ ٤٠، وقال ابن كثير في تفسيره: (وهو صحيح إليه بلا شك) ١/ ٤٨٥، وقال الهيثمي: إسناده صحيح (مجمع الزوائد ١/ ١٠٤).

(٣) انظر مدارج السالكين ١/ ١١٣.

(٤) ص٩٦.

(٥) ١/ ١٨٥.

(٦) ١/ ٥٢.

(٧) شرح العقيدة الطحاوية للشيخ عبد الرَّحمٰن البراك ص٢٢٢.

والوعيد يشمل العقوبة الدنيوية، والعقوبات الأخروية بالنار وغيرها.

قال الشيخ عبد الرَّحمٰن السعدي رحمه الله: (إن من أمن من عذاب الله فإنه لم يصدق بالجزاء علىٰ الأعمال، ولا آمن بالرسل عليهم الصلاة والسلام حقيقة الإيمان)[١].

ونصوص الوعيد في القرآن والسنة مشهورة معروفة، كما أن الإيمان باليوم الآخر وما يتضمنه من الثواب والعقاب أحد أركان الإيمان الستة.

٢) من الآثار الخطيرة للأمن من مكر الله تعالىٰ علىٰ المؤمن المتصف بذلك أنه قد يسلب ما معه من الإيمان[٢].

قال الشيخ عبد الرَّحمٰن السعدي (ت١٣٧٦هـ) عند تفسيره لقوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]: (هذه الآية الكريمة فيها من التخويف البليغ علىٰ أن العبد لا ينبغي له أن يكون آمناً علىٰ ما معه من الإيمان.

بل لا يزال خائفاً وجلاً أن يُبتلىٰ ببلية تسلب ما معه من الإيمان، وأنه لا يزال داعياً بقوله: (يا مقلب القلوب ثبت قلبي علىٰ دينك)[٣] وأن يعمل ويسعىٰ في كل سبب يخلصه من الشر عند وقوع الفتن، فإن العبدَ ـ ولو بلغت به الحال ما بلغت ـ ليس علىٰ يقين من السلامة)[٤].

٣) ما تقدم في المبحث السابق من أن الأمن من مكر الله تعالىٰ يعني زوال الخوف، مع الاسترسال في المعاصي، وترك العمل.

---

(١) تفسير ابن سعدي ص٢٦١.

(٢) انظر مختصر منهاج القاصدين ص٣٢٩ فما بعدها.

(٣) عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: كان أكثر دعاء النبي ﷺ: (يا مقلب القلوب ثبت قلبي علىٰ دينك)، قالت: فقلت يا رسول الله: أَوَ إن القلوب لتتقلب؟ قال: (نعم، ما من خلق الله من بني آدم من بشر إلا وإن قلبه بين إصبعين من أصابع الله، فإن شاء عز وجل أقامه، وإن شاء أزاغه..) الحديث.
أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٦/ ٣٠٢، والترمذي في سننه ٥/ ٣٨، كتاب الدعوات رقم الحديث (٣٥٢٢) وقال الترمذي: وفي الباب عن عائشة والنوّاس بن سمعان وأنس وجابر وعبد الله بن عمرو ونعيم بن عمار قال: وهذا حديث حسن.

(٤) تفسير ابن سعدي ص٢٦١.

وبعد عرض الأدلة علىٰ تحريم الأمن من مكر الله من الكتاب والسنة وبيان ما يترتب عليه من المفاسد فإلىٰ أي حد يصل هذا التحريم[1]؟.

لعل التحقيق في هذه المسألة كما يأتي:

١ـ إن صدر الأمن من مكر الله تعالىٰ من الكفار أو المنافقين فلا ريب أنه كفر، لكونهم أصلاً كفار.

٢ـ وإن صدر الأمن من مكر الله تعالىٰ من مسلم فلا يخلو الأمر:

أ) إما أن يكون الأمن متمكناً في القلب، بأن يعتقد الشخص أنه في مأمن من عذاب الله ومكره، ومقتضىٰ ذلك ترك العمل، والاستخفاف بوعيد الله تعالىٰ، فهذا كفر ناقل عن الملة، لأن صاحبه قد عطل العمل الذي هو أحد عناصر الإيمان، ولأن مضمونه التكذيب بنصوص الوعيد في القرآن والسنة، ولو كان يخاف من العذاب ويستحضره لأوجب ذلك خوفَه من الله، وقيامه بالواجبات، واجتنابه للمحرمات، لكن لابد أن يُعلم أن تكفير المعين لا يتم إلا إذا تحققت شروطه وانتفت موانعه.

وعلىٰ هذا يحمل قول الطحاوي رحمه الله (ت٣٢١هـ): (والأمن والإياس ينقلان عن ملة الإسلام)[2].

ب) وإما أن يكون الأمن عارضاً ناتجاً عن الغفلة، وليس عن اعتقاد أنه في مأمن من عذاب الله، ولم يصل إلىٰ حد الإخلال بالواجبات، فهذا لا شك في حرمته، لكنه لا يصل إلىٰ حد الكفر، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) انظر المنهاج في شعب الإيمان للحليمي ١/ ٥١٩، ٥٢٠، تفسير القاسمي (محاسن التأويل) ٥/ ٢٢٢، ٢٢٣، شرح العقيدة الطحاوية للبراك ص٢٢٢.

(٢) العقيدة الطحاوية ص٢١.

المبحث الثالث

أسباب الأمن من مكر الله تعالى، وصلته بالإرجاء

المطلب الأول: أسباب الأمن من مكر الله تعالى:

إن ما يحصل من الأمن من مكر الله تعالىٰ عند الكفار والمنافقين فسببه واضح: الكفر بالله تعالىٰ ورسله واليوم الآخر.

أما ما يحصل عند غيرهم فله عدة أسباب، ويمكن بيانها فيما يأتي:

١ـ الجهل بالله تعالى، وضعف الإيمان به.

لا ريب أن الجهل بالله تعالىٰ وما يجب له داء ذميم، ويؤدي إلىٰ الوقوع في أخطاء كثيرة ومفاسد عظيمة.

ومن ذلك الأمن من مكر الله تعالىٰ وعقابه، وعدم الخوف منه لغلبة الجهل وضعف الإيمان.

قال ابن القيم رحمه الله لما ذكر الأمثلة علىٰ الكبائر الباطنة المتعلقة بالقلب، وعد منها الأمن من مكر الله تعالىٰ: (وهذه الآفات إنما تنشأ من الجهل بعبودية القلب، وترك القيام بها)[1].

والعلم بالله تعالىٰ وبأسمائه وصفاته، وما يجب له وما يمتنع عنه هو العاصم بإذن الله تعالىٰ عن مفاسد الجهل.

قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[الزمر: ٩].

وكلما ازداد العبد معرفة بربه ودينه كلما كان أحرىٰ بالقيام بعبادته جل وعلا وخشيته كما قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر: ٢٨] فلابد من تعلم أحكام الدين ليعبد المسلم ربه علىٰ بصيرة، مع الحرص علىٰ بذل الوسع في تقوية الإيمان بالله تعالىٰ.

---

(١) مدارج السالكين ١/ ١١٣.

٢ـ الإعراض عن الدين، والغفلة عن حقوق الله تعالى.

قال الشيخ عبد الرَّحمٰن السعدي رحمه الله مبيناً أحد أسباب الأمن من مكر الله تعالىٰ: (إعراض العبد عن الدين، وغفلته عن معرفة ربه، وماله من الحقوق، وتهاونه بذلك، فلا يزال معرضاً غافلاً، مقصراً عن الواجبات، منهمكاً في المحرمات، حتىٰ يضمحل خوف الله من قلبه، ولا يبقىٰ في قلبه من الإيمان شيء، لأن الإيمان يحمل علىٰ خوف الله، وخوف عقابه الدنيوي والأخروي)[١].

٣ـ الإعجاب بالنفس والاغترار بالحسنات.

وفي ذلك يقول الشيخ عبد الرَّحمٰن السعدي مبيناً سبباً آخر من أسباب الأمن من مكر الله تعالىٰ: (أن يكون العبد عابداً جاهلاً، معجباً بنفسه، مغروراً بعمله، فلا يزال به جهله حتىٰ يُدلَّ بعمله، ويزول الخوف عنه، ويرىٰ أن له عند الله المقامات العالية، فيصير آمناً من مكر الله، متكلاً علىٰ نفسه الضعيفة المهينة، ومن هنا يُخذل، ويُحال بينه وبين التوفيق، إذ هو الذي جنىٰ علىٰ نفسه)[٢].

فلو بلغ العبد من الطاعة ما بلغ فلا ينبغي له أن يفارقه الحذر من مكر الله تعالىٰ، وقد خافه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام خيار خلق الله وصفوته من عباده[٣].

٤ـ الفرح بالنعم، والانشغال بذلك عن المنعم سبحانه وتعالى.

من طبيعة الفرح أنه يبسط النفس، وينسيها عيوبها، والفرح بالنعمة قد ينسي المنعم بها، فلا يشكره عليها، ويغيب عن شهود حقيقة قول الله تعالىٰ: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣].

ومن كانت هذه حاله يُخشىٰ أن يمكر الله به إن لم يكن الخوف مقارناً للفرح، قال تعالىٰ:

---

(١) القول السديد شرح كتاب التوحيد (للإمام محمد بن عبد الوهاب) ص١٢٢.

(٢) المرجع السابق ص١٢٢، ١٢٣.

(٣) انظر مدارج السالكين ٣/ ١٠٧ فما بعدها.

﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٤]. فالفرح متىٰ كان بالله، وبما منّ الله به مقارناً للخوف والحذر لم يضرّ صاحبه، ومتىٰ خلا من ذلك ضرّه ولابد [(١)].

٥- حب الدَّعة والشهوات، واستثقال الفرائض والواجبات.

الركون إلىٰ الشهوات - وخاصة المحرمة - والتعلق بها ينسي طاعة الله تعالىٰ ومراقبته، كما قال تعالىٰ: ﴿ فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴾[الأحزاب: ٢١]. [مريم: ٥٩] الآية.

وبذلك يضعف إيمان المتعلق بالشهوات، ويضمحل خوفه من الله، وينسىٰ الدار الآخرة وما أعد الله فيها لأوليائه وأعدائه.

٦- الغلو في الرجاء.

تقدم في المبحث السابق الإشارة إلىٰ أن الغلو في الرجاء يؤدي إلىٰ الأمن من مكر الله تعالىٰ.

وقد ذكر الشيخ عبد الرَّحْمٰن بن سعدي من الأخلاق الرذيلة التي يُخشىٰ علىٰ العبد منها: (أن يتجارىٰ به الرجاء حتىٰ يأمن مكر الله وعقوبته، فمتىٰ بلغت به الحال إلىٰ هذا فقد ضيع واجب الخوف والرجاء، اللذين هما من أكبر أصول التوحيد وواجبات الإيمان)[(٢)].

ويدخل ضمن هذا السبب الأخير: الغلو عند بعض المرجئة، كما سيأتي بيانه.

فلابد إذن من تجنب هذه الأسباب ونحوها، والابتعاد عنها للخلاص من داء الأمن من مكر الله تعالىٰ.

---

(١) مدارج السالكين ٣/ ١٠٦ - ١٠٩ باختصار.

(٢) القول السديد ص١٢١.

المطلب الثاني: صلة الأمن من مكر الله تعالى بالإرجاء:

الإرجاء لغة: التأخير، يقال: أرجأتُ الأمر، وأرجيته، إذا أخرّته[1].

والإرجاء هو معتقد الفرقة المشهورة: المرجئة.

وقد سُموا بذلك لتأخيرهم الأعمال عن مسمىٰ الإيمان[2].

فمذهبهم أن الإيمان الاعتقاد بالقلب[3] فحسب وإن تأخر الإقرار باللسان والعمل بالجوارح، أو فقد رأساً.

ولإعطائهم الرجاء فهم يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة[4].

وقد أجمع السلف علىٰ ذم الإرجاء وأهله[5].

والذي يهمنا هنا من مذهب المرجئة هو القول بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب! وهو مذهب الغلاة منهم.

فهؤلاء يقطعون بأنه لا يدخل النار إلا الكفار[6].

ونقل عنهم قولهم: إن من أقر بالشهادتين وأتىٰ بكل المعاصي لم يدخل النار أصلاً[7]!.

---

(١) لسان العرب ١/ ٨٣، ٨٤.

(٢) الفرق بين الفرق للبغدادي ص١٩٥.

(٣) هذا هو مذهب الجهمية حيث يرون أن الإيمان هو المعرفة بالقلب، ومن المرجئة من يرىٰ أن الإيمان هو الإقرار باللسان (فقط) وهم الكرامية، ومنهم من يرىٰ أنه الإقرار باللسان والتصديق بالقلب، وهم مرجئة الفقهاء، وهؤلاء جميعاً لا يرون دخول الأعمال في مسمىٰ الإيمان، انظر كتاب الإيمان لابن تيمية ص١٨٤ فما بعدها، وشرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٤٥٩، ٤٦٠.

(٤) انظر البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان للسكسكي ص١٧، الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٣٩.

(٥) انظر الشريعة للآجري ٢/ ٦٧٦ فما بعدها، ومجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٥٠٧ فما بعدها.

(٦) البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص١٧.

(٧) التوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة ٢/ ٧٧٠، تلبيس إبليس لابن الجوزي ٢/ ٤٩٤، وانظر الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٤/ ٢٠٤ فما بعدها.

أي أن النار لا يدخلها أحد من أهل التوحيد، وهذا خلاف النصوص الشرعية وإجماع السلف الصالح [(1)].

فالإيمان عند غلاة المرجئة لا يستوجب العمل، وهو عندهم مانع من إنفاذ الوعيد، بينما تعلقوا بنصوص الوعد.

هذا ما يتعلق ببيان معتقد الإرجاء علىٰ سبيل الإجمال.

ونلحظ أن هناك صلة واضحة للأمن من مكر الله تعالىٰ بالإرجاء الموجود عند غلاة المرجئة.

فحقيقة كل واحد منهما التهوين من شأن المعاصي، ومن القيام بالأعمال الواجبة والتكذيب بوعيد الله تعالىٰ.

فالإرجاء عند غلاة المرجئة يندرج تحت مفهوم الأمن من مكر الله تعالىٰ، والله أعلم.

---

(١) انظر في مناقشة غلاة المرجئة كتاب التوحيد لابن خزيمة ٢/ ٧٧٠ فما بعدها، آراء المرجئة في مصنفات ابن تيمية للدكتور عبد الله السند ص٢٦٣ فما بعدها.

الفصل الثاني
القنوط من رحمة الله تعالى

المبحث الأول: مفهوم القنوط من رحمة الله تعالى

المطلب الأول: معنى القنوط من رحمة الله تعالى:

تعريف القنوط لغة واصطلاحاً:

القنوط لغة: اليأس [١].

يقال: قَنَطَ يَقنِط قنوطاً، وقنِطَ يَقنَط [٢].

قال ابن فارس رحمه الله (ت ٣٩٥هـ): (القاف والنون والطاء كلمة صحيحة تدل علىٰ اليأس من الشيء)[٣].

والقنوط اصطلاحاً: اليأس من الخير [٤].

وقيل: اليأس من رحمة الله تعالىٰ [٥].

ويلاحظ من خلال التعريفات السابقة أن القنوط بمعنىٰ اليأس، وكذلك فإن بعض أهل اللغة قد عرفوا اليأس بالقنوط [٦].

وعلىٰ هذا فمعناهما واحد.

---

(١) الصحاح ٣/ ١١٥٥، لسان العرب ٧/ ٣٨٦، وانظر القاموس ٣/ ٧٠٠.

(٢) الصحاح ٣/ ١١٥٥، معجم مقاييس اللغة ٥/ ٣٢، المفردات ص٤١٣.

(٣) معجم مقاييس اللغة ٥/ ٣٢.

(٤) المفردات ص٤١٣.

(٥) المصباح المنير ٢/ ٧٧٠، التوقيف علىٰ مهمات التعاريف ص٥٩١.

(٦) انظر مثلاً الصحاح ٣/ ٩٩٢، لسان العرب ٦/ ٢٥٩، القاموس ٤/ ٦٦٨.

وهناك من يرىٰ أن القنوط هو أشد اليأس[(١)] (لأن الإنسان يقنط ويبعد الرجاء والأمل، بحيث يستبعد حصول مطلوبه، أو كشف مكروبه)[(٢)].

قال ابن حجر الهيتمي رحمه الله موضحاً ذلك: اليأس أن ييأس الشخص من وقوع شيء من أنواع الرحمة له مع إسلامه، ثم هذا اليأس قد ينضم إليه حالة هي أشد منه، وهي التصميم علىٰ عدم وقوع الرحمة له وهو القنوط[(٣)].

وقال صاحب تيسير العزيز الحميد: (فعلىٰ هذا يكون الفرق بين القنوط واليأس كالفرق بين الاستغاثة والدعاء[(٤)]، فيكون القنوط من اليأس).

ثم قال بعد ذلك: (وظاهر القرآن أن اليأس أشد لأنه حكم لأهله بالكفر، ولأهل القنوط بالضلال)[(٥)].

وعلىٰ أي حال فإن بين القنوط واليأس تشابهاً في المعنىٰ، حيث إن كلاً منهما يعني قطع الرجاء في حصول المطلوب.

ثبوت صفة الرحمة لله عز وجل:

الرحمة صفة من صفات الله عز وجل ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

قال تعالىٰ: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[الفاتحة: ١-٢] فالرَّحمٰن والرَّحيم اسمان لله عزَّ وجلَّ يتضمنان الرحمة.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾[الأنعام: ١٣٣].

وقال عز وجل: ﴿ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾[يوسف: ٦٤].

---

(١) انظر الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري ص٢٤٠، النهاية لابن الأثير ٤/ ١١٣.

(٢) القول المفيد علىٰ كتاب التوحيد ٢/ ٢٠٣.

(٣) الزواجر عن اقتراف الكبائر ١/ ١٩٢ بتصرف.

(٤) يعني أن الاستغاثة جزء من الدعاء.

(٥) تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ ص٤٥١، وسيأتي الكلام عن حكم القنوط في المبحث الثاني.

إلىٰ غير ذلك من الآيات الكريمة الكثيرة جداً التي تثبت لله تعالىٰ هذه الصفة العظيمة.

وجاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لما قضىٰ الله الخلق كتب في كتابه، فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي غلبت غضبي)(١).

وغير ذلك من الأحاديث التي سيرد شيء منها قريباً إن شاء الله.

والله تعالىٰ ذو رحمة واسعة، فقد وسعت رحمته سبحانه كل شيء.

قال تعالىٰ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وقال: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٧].

وجاء في الصحيحين أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (جعل الله الرحمة مائة جزء، فأمسك عنده تسعة وتسعين، وأنزل في الأرض جزءاً واحداً، فمن ذلك الجزء تتراحم الخلائق، حتىٰ ترفع الدابة حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه)(٢).

ورحمة الله تعالىٰ عامة تشمل جميع المخلوقات حتىٰ الكفار، لكن رحمته للكافر رحمة جسدية دنيوية فحسب.

أما المؤمنون فرحمتهم أخص من هذه وأعظم لأنها رحمة إيمانية دينية دنيوية (٣).

يقول ابن القيم رحمه الله: (فانظر إلىٰ ما في الوجود من آثار رحمة الله الخاصة والعامة، فبرحمته أرسل إلينا رسوله ﷺ، وأنزل علينا كتابه، وعلّمنا من الجهالة، وهدانا من الضلالة، وبرحمته علّمنا ما لم نكن نعلم، وأرشدنا لمصالح ديننا ودنيانا، وبرحمته بسط الأرض وجعلها مهاداً وفراشاً

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ٧٣ كتاب بدء الخلق، وصحيح مسلم ٤/ ٢١٠٨ كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله (٢٧٥١).

(٢) صحيح البخاري ٧/ ٧٥، كتاب الأدب، باب جعل الله الرحمة مائة جزء، وصحيح مسلم ٤/ ٢١٠٨ كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله (٢٧٥٢).

(٣) شرح (العقيدة الواسطية لابن تيمية) للشيخ محمد بن صالح العثيمين ١/ ٢٤٩.

وقراراً، وبرحمته أنشأ السحاب وأمطر المطر، وأطلع الفواكه والأقوات، وبرحمته وضع الرحمة بين عباده ليتراحموا بها، وكذلك بين سائر أنواع الحيوان، وبرحمته مكّن لعباده أسباب مصالحهم، وبرحمته خُلقت الجنة، وعمرت بأهلها، وطاب عيشهم فيها)[1] إلىٰ آخر كلامه.

وإذا كانت رحمة الله تعالىٰ قد وسعت جميع الخلق بالمفهوم العام للرحمة، فإن رحمة الله تعالىٰ بالمفهوم الخاص لها لا يستحقها إلا المؤمنون، وأقربهم لها المحسنون منهم، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[الأعراف: ٥٦].

فالحصول علىٰ الرحمة إذن له أسباب تستجلب به هذه الرحمة.

ومن ذلك ـ عدا ما سبق ـ التقوىٰ، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الحجرات: ١٠].

والاستغفار، قال تعالىٰ: ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [النمل: ٤٦] وغير ذلك.

وهكذا فالأعمال الصالحة سبيل إلىٰ الرحمة قال تعالىٰ: ﴿ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

ويؤخذ مما تقدم في هذا المطلب أن معنىٰ القنوط من رحمة الله تعالىٰ: اليأس من رحمة الله، وقطع الرجاء بحصولها.

والقنوط من رحمة الله تعالىٰ يشمل رحمته الدنيوية والدينية.

ومثال الأول قول الله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦].

قال ابن كثير رحمه الله: (هذا إنكار علىٰ الإنسان من حيث هو إلا من عصمه الله ووفقه، فإن الإنسان إذا أصابته نعمة بطر.. وإذا أصابته شدة قنط وأيس أن يحصل له بعد ذلك خير

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ٢/ ١٢٢، ١٢٣ باختصار.

بالكلية)[1].

وقال تعالىٰ في سياق قصة النبي إبراهيم عليه الصلاة والسلام حينما بشرته الملائكة بإسحاق عليه الصلاة والسلام: ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ۝٥٤ قَالُوا۟ بَشَّرْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَـٰنِطِينَ ۝٥٥ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [الحجر: ٥٤-٥٦].

قال الشيخ عبد الرَّحمٰن بن سعدي رحمه الله مفسراً هذه الآيات: (قال لهم إبراهيم تعجباً من هذه البشارة (أبشرتموني) بالولد (علىٰ أن مسني الكبر) وصار نوع إياس منه (فبم تبشرون) أي علىٰ أي وجه تبشرون وقد عدمت الأسباب؟

(قالوا بشرناك بالحق) الذي لا شك فيه، لأن الله علىٰ كل شيء قدير.

(فلا تكن من القانطين) الذين يستبعدون وجود الخير، فأجابهم إبراهيم بقوله: ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ الذين لا علم لهم بربهم، وكمال اقتداره، وأما من أنعم الله عليه بالهداية والعلم العظيم فلا سبيل إلىٰ القنوط إليه، لأنه يعرف من كثرة الأسباب والوسائل لرحمة الله شيئاً كثيراً)[2].

ومثال القنوط من رحمة الله تعالىٰ الدينية قول الله تعالىٰ: ﴿ قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥٣ وَأَنِيبُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا۟ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ [الزمر: ٥٣-٥٤].

قال ابن كثير رحمه الله : (هذه الآية الكريمة دعوة لجميع العصاة من الكفرة وغيرهم إلىٰ التوبة والإنابة، وإخبار بأن الله تعالىٰ يغفر الذنوب جميعاً لمن تاب منها ورجع عنها وإن كانت مهما كانت)[3].

فمن أراد من أصحاب المعاصي الرحمة والمغفرة من الله فعليه بالتوبة وإصلاح العمل، كما

(١) تفسير ابن كثير ٣/ ٤٣٥.

(٢) تفسير ابن سعدي ص٣٨٦ بتصرف.

(٣) تفسير ابن كثير ٤/ ٥٩، وانظر مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ١٦/ ١٨ فما بعدها.

قال تعالىٰ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

إذن فلا مجال للقنوط واليأس من رحمة الله تعالىٰ ومغفرته حتىٰ للمسرفين علىٰ أنفسهم بالذنوب، إنما عليهم أن يتوبوا إلىٰ الله تعالىٰ وينيبوا.

المطلب الثاني: الفرق بين القنوط من رحمة الله تعالى والخوف:

قد يتوقع أحد أن القنوط من رحمة الله تعالىٰ هو بمعنىٰ الخوف المشروع، ولهذا لابد من بيان الفرق بينهما.

ومن أجل ذلك سيتم أولاً التعريف بالخوف، وبيان منزلته في الدين.

فالخوف في اللغة العربية: الفزع [١].

يقال: خافَ الرجلُ يخاف خَوفاً وخِيفةً ومَخَافةً فهو خائف [٢].

ومعنى الخوف اصطلاحاً: توقع حلول مكروه أو فوات محبوب [٣].

وفي (المفردات): (توقع مكروه عن أمارة مظنونة أو معلومة.. ويضاد الخوف: الأمن) [٤].

وقيل في تعريف الخوف أيضاً: غمّ يلحق الإنسان مما يتوقعه من السوء [٥].

وذكر الراغب أن الخوف يستعمل في الأمور الدنيوية والأخروية [٦].

فمعنىٰ الخوف إذن الفزع بسبب توقع حلول مكروه أو فوات محبوب في أمور الدنيا أو الآخرة.

---

(١) انظر القاموس ٢/ ١٢٨.

(٢) الصحاح ٤/ ١٣٥٨.

(٣) التعريفات ص١٠٧، وانظر التوقيف علىٰ مهمات التعاريف ص٣٢٨.

(٤) المفردات ص١٦١.

(٥) التوقيف ص٣٢٨، وانظر مدارج السالكين ١/ ٥١٢، مختصر منهاج القاصدين ص٣٢٢.

(٦) المفردات ص١٦١، وانظر التوقيف ص٣٢٨.

والمراد هنا الخوف الشرعي، وهو خوف العبد من وعيد الله تعالىٰ الذي توعد به العصاة[1] والمخالفين في الدنيا والآخرة، الذي قال الله فيه ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ ﴾ [إبراهيم: ١٤]. وقال: ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان: ٧] وغير ذلك.

ولا ريب أن للخوف منزلة عالية في الدين، فهو أحد أركان العبودية الثلاثة (المحبة، والخوف، والرجاء) كما سبق بيانه في الفصل الماضي.

قال ابن القيم رحمه الله: الخوف من أجلّ منازل العبد، وأنفعها للقلب، وهو فرض علىٰ كل أحد [2].

قال الله تعالىٰ: ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

وقال ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾[البقرة: ٤٠].

وقال تعالىٰ ﴿ فَلَا تَخْشَوُا ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ ﴾ [المائدة: ٤٤].

وجاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النَّبيّ ﷺ قال (سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله..) ومنهم: (رجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله رب العالمين)[3].

وأخوف الناس أعلمهم بربه تعالىٰ، ولذلك قال النَّبيّ ﷺ: (فوالله لأنا أعلمهم بالله، وأشدهم له خشية)[4].

وقال الله تعالىٰ ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر: ٢٨].

---

(١) انظر تيسير العزيز الحميد ص٤٢٧، ٤٢٨.

(٢) انظر مدارج السالكين ١/ ٥١١، ٥١٢.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ١١٦ كتاب الزكاة، باب الصدقة باليمين، وصحيح مسلم ٢/ ٧١٥ كتاب الزكاة (١٠٣١).

(٤) قطعة من حديث أخرجه البخاري في صحيحه ٧/ ٩٦ كتاب الأدب، باب من لم يواجه الناس بالعتاب، ومسلم في صحيحه ٤/ ١٨٢٩ كتاب الفضائل (٢٣٥٦) كلاهما عن عائشة رضي الله عنها.

والخشية أخص من الخوف، فهي للعلماء بالله، فهي خوف مقرون بمعرفة [١].

والخوف الشرعي هو الذي يحمل صاحبه علىٰ أداء الطاعات، ويحول بينه وبين المحرمات.

قال الراغب رحمه الله: (الخوف من الله لا يراد به ما يخطر بالبال من الرعب، كاستشعار الخوف من الأسد، بل إنما يراد به الكف عن المعاصي، واختيار الطاعات، ولذلك قيل: لا يُعدّ خائفاً من لم يكن للذنوب تاركاً)[٢].

وكما قال ابن القيم رحمه الله: ليس الخوف مقصوداً لذاته، بل هو مقصود لغيره قصد الوسائل، ولهذا يزول الخوف بزوال المخوُف، فإن أهل الجنة لا خوف عليهم ولا هم يحزنون[٣].

وقال ابن رجب (ت٧٩٥هـ) رحمه الله: (ولا ننكر أن خشية الله وهيبته وعظمته في الصدور وإجلاله مقصود أيضاً، ولكن القدر النافع من ذلك ما كان عوناً علىٰ التقرب إلىٰ الله بفضل ما يحبه وترك ما يكرهه)[٤].

فالخوف النافع ما كان باعثاً علىٰ العمل.

قال الله تعالىٰ: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [التازعات: ٤٠-٤١].

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ﴿٦٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٧-٦١].

وقد جاء في مسند الإمام أحمد وبعض السنن عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت يا

---

(١) مدارج السالكين ١/ ٥١٢.

(٢) المفردات ص١٦٢.

(٣) مدارج السالكين ١/ ٥١٤.

(٤) التخويف من النار ص١٨.

رسول الله ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ [المؤمنون: ٦٠]. أهو الذي يزني ويسرق ويشرب الخمر؟ قال: (لا يا بنت الصِّديق، ولكنه الرجل يصوم ويصلي ويتصدّق وهو يخاف أن لا يُقبل منه)[١].

وجاء في سنن الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من خاف أدْلج، ومن أدْلج بلغ المنزل، ألا إن سلعة الله غالية، ألا إن سلعة الله الجنة)[٢].

قال المنذري (ت٦٥٦هـ) رحمه الله: (أدْلج: إذا سار من أول الليل، ومعنىٰ الحديث: أن من خاف ألزمه الخوف إلىٰ السلوك إلىٰ الآخرة، والمبادرة بالأعمال الصالحة خوفاً من القواطع والعوائق)[٣].

(ومن تأمل أحوال الصحابة رضي الله عنهم وجدهم في غاية العمل مع غاية الخوف)[٤].

فالخوف المحمود إذن هو الذي يبعث علىٰ العمل، ويردع صاحبه عن المحارم، فإن زاد عن ذلك فإنه قد يوصل إلىٰ اليأس والقنوط من رحمة الله، وهو بهذا خوف مذموم.

قال ابن القيم رحمه الله: (الخوف المحمود الصادق، ما حال بين صاحبه وبين محارم الله عز وجل، فإذا تجاوز ذلك خيف منه اليأس والقنوط)[٥].

ونقل عن أحد السلف أنه قال: (صدقُ الخوف هو الورع عن الآثام ظاهراً وباطناً).

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٦/ ٢٠٥، والترمذي في سننه ٥/ ٣٢٧ كتاب تفسير القرآن (٣١٧٥)، وابن ماجه في سننه ٢/ ١٤٠٤ كتاب الزهد (٤١٩٨)، والحاكم في المستدرك ٢/ ٣٩٣، ٣٩٤، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه ٤/ ٦٣٣ كتاب صفة القيامة (٢٤٥٠) وقال حديث حسن، وأخرجه الحاكم في المستدرك ٤/ ٣٠٨ كتاب الرقاق، وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للحافظ عبد العظيم المنذري ٤/ ٢٦٢.

(٤) الجواب الكافي لابن القيم ص٢٥، وقد سرد المؤلف بعد ذلك عدة شواهد علىٰ ذلك (ص٢٥، ٢٦) وانظر للاستزادة من معرفة أحوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الخوف مختصر منهاج القاصدين ص٣٣٤ ـ ٣٣٦، والتخويف من النار ص١٩ فما بعدها، وغيرهما.

(٥) مدارج السالكين ١/ ٥١٤، وانظر شرح الطحاوي ٢/ ٤٥٦، وتيسير العزيز الحميد ص٤٢٨، القول المفيد ٢/ ١٦٦.

ثم قال: (وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدس الله روحه ـ يقول: الخوف المحمود: ما حجزك عن محارم الله)[١].

وذكر الإمام أحمد بن محمّد المقدسي (ت٧٤٢هـ) من أقسام الخوف: الخوف المفْرط، ثم قال شارحاً له: (هو الذي يقوىٰ ويجاوز حد الاعتدال حتىٰ يخرج إلىٰ اليأس والقنوط، فهو مذموم، لأنه يمنع من العمل، وقد يخرج إلىٰ المرض والوله والموت، وليس ذلك محموداً، وكل ما يراد لأمر فالمحمود منه ما يفضي إلىٰ المراد المقصود منه، وما يقصر عنه أو يجاوزه فهو مذموم)[٢].

وقال ابن رجب رحمه الله (ت٧٩٥هـ) مبيناً القدر المشروع من الخوف: (القدر الواجب من الخوف ما حمل علىٰ أداء الفرائض واجتناب المحارم، فإن زاد علىٰ ذلك بحيث صار باعثاً للنفوس علىٰ التشمير في نوافل الطاعات، والانكفاف عن دقائق المكروهات، والتبسط في فضول المباحات، كان ذلك فضلاً محموداً).

ثم قال بعد ذلك: (فإن تزايد علىٰ ذلك، بأن أورث مرضاً، أو موتاً، أو هماً لازماً بحيث يقطع عن السعي في اكتساب الفضائل المطلوبة المحبوبة لله عز وجل لم يكن محموداً.. لأن خوف العقاب ليس مقصوداً لذاته، إنما هو سوط يُساق به المتواني عن الطاعة إليها)[٣].

ومن المعلوم أن الخوف مستلزم للرجاء - كما أن الرجاء مستلزم للخوف، كما تقدم - فكل خائف راج، والخوف بلا رجاء يأس وقنوط[٤].

وبعد هذا البيان لمعنىٰ الخوف ومنزلته الدينية، وحيث تقدم في المطلب السابق بيان معنىٰ القنوط من رحمة الله تعالىٰ، فلعله اتضح وجود فرق كبير بينهما.

ذلك أن القنوط من رحمة الله تعالىٰ يقطع الرجاء بحصول رحمته، فيدفع صاحبه إلىٰ عدم

---

(١) مدارج السالكين ١/ ٥١٤.

(٢) مختصر منهاج القاصدين ص٣٢٤.

(٣) التخويف من النار ص١٨.

(٤) مدارج السالكين ٢/ ٥١، وانظر مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٢١.

العمل، لأنه لا فائدة منه، فهو لا يرجو رحمة الله.

بينما الخوف من الله تعالىٰ ومن وعيده يبعث صاحبه علىٰ العمل، ويردعه عن المحارم راجياً رحمة ربه تبارك وتعالىٰ.

وهذا هو الخوف الشرعي المحمود.

أما إذا جاوز الخوف من الله حد الاعتدال المشروع فوصل إلىٰ الإفراط، فهو خوف مذموم، ويكون بمعنىٰ اليأس والقنوط من رحمة الله.

فالغلو في الخوف إذن ينتهي إلىٰ اليأس والتيئيس والتقنيط من رحمة الله[1].

والحاصل أن الخوف عبادة مشروعة محمودة، بخلاف القنوط من رحمة الله تعالىٰ، الذي سيأتي بيان حكمه بالتفصيل في المبحث القادم بإذن الله تعالىٰ.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية للشيخ عبد الرَّحمٰن البراك ص٢٢٣.

المبحث الثاني

حكم القنوط من رحمة الله تعالى، والأدلة على ذلك

القنوط من رحمة الله تعالىٰ محرم، بل هو من أعظم الذنوب، ويدل علىٰ ذلك ما يأتي:

١- أن اليأس والقنوط من رحمة الله تعالى من سمات أهل الكفر والضلال.

قال الله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [الحجر: ٥٦].

وقد جاء الوصف هنا للقانطين بالضلال علىٰ أسلوب الحصر للتأكيد والتنفير.

(والضال: فاقد الهداية، الذي لا يدري ما يجب لله سبحانه، مع أنه سبحانه قريب الخير)[١].

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [يوسف: ٨٧].

والرَّوح بمعنىٰ الرحمة والفرج[٢].

قال ابن جرير رحمه الله مفسراً قوله تعالىٰ: (إنه لا ييأس من روح الله) يقول: لا يقنط من فرجه ورحمته، ويقطع رجاءه منه).

ثم روىٰ بإسناده عن عدد من علماء السلف في تفسير قول الله تعالىٰ: (من رَوح الله) فقال بعضهم: أي من رحمة الله، وقال بعضهم: أي من فرج الله [٣].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يَئِسُوا۟ مِن رَّحْمَتِى وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [العنكبوت: ٢٣].

وقال سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا۟ مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ ﴾ [الممتحنة: ١٣].

---

(١) القول المفيد لابن عثيمين ٢/ ٢٠٤.

(٢) المفردات في غريب القرآن ص٢٠٦، وانظر تفسير البغوي ٢/ ٤٤٦، القول المفيد ٢/ ٢٠٧.

(٣) انظر تفسير الطبري ١٣/ ٤٩.

ومعنىٰ (يئسوا من الآخرة) أي من ثواب الآخرة ونعيمها [1].

واليأس والقنوط من الخير من صفات الناس الذميمة، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم:٣٦].

وقال: ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴾ [فصلت: ٤٩].

وقال سبحانه: ﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَـٰهَا مِنْهُ إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ ﴾ [هود: ٩].

قال ابن كثير رحمه الله في تفسير هذه الآية: (يخبر تعالىٰ عن الإنسان وما فيه من الصفات الذميمة إلا من رحم الله من عباده المؤمنين أنه إذا أصابته شدة بعد نعمة حصل له يأس وقنوط من الخير بالنسبة إلىٰ المستقبل، وكفر وجحود لماضي الحال، كأنه لم ير خيراً، ولم يرج بعد ذلك فرجاً)[2].

وقد نهىٰ الله عباده نهياً صريحاً أن يقنطوا من رحمته مهما بلغت ذنوبهم لأنه سيغفرها لهم إذا تابوا وأنابوا في قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣] الآيات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: هذه الآية في حق التائبين، وفيها نهي عن القنوط من رحمة الله تعالىٰ، فلا يحل لأحد أن يقنط من رحمة الله وإن عظمت ذنوبه، ولا أن يقنِّط الناس من رحمة الله، قال بعض السلف: إن الفقيه كل الفقيه الذي لا يُؤيِّس الناس من رحمة الله، ولا يجرِّيهم علىٰ معاصي الله[3].

---

(١) تفسير ابن كثير ٤/ ٣٥٧.

(٢) تفسير ابن كثير ٢/ ٤٣٩.

(٣) انظر مجموع الفتاوىٰ ١٦/ ١٨ ـ ٢٠.

٢- أن اليأس والقنوط من رحمة الله تعالى من أكبر الكبائر.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ سئل عن الكبائر فقال: (الشرك بالله، واليأس من رَوح الله..)[١] الحديث.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (أكبر الكبائر: الإشراك بالله، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من رَوح الله)[٢].

ولما ذكر ابن القيم رحمه الله الأمثلة علىٰ الكبائر المتعلقة بالقلب عدّ منها: القنوط من رحمة الله، واليأس من رَوح ا لله، ثم قال عن هذه الكبائر: (هي أشد تحريماً من الزنا وشرب الخمر، وغيرهما من الكبائر الظاهرة)[٣].

وعدّ الذهبي رحمه الله تعالىٰ من الكبائر: الإياس من رَوح الله تعالىٰ والقنوط[٤].

كما أن ابن حجر الهيتمي رحمه الله عدّ من الكبائر الباطنة ـ التي هي أخطر الكبائر الظاهرة ـ اليأس من روح الله[٥]، والقنوط من رحمة الله[٦].

٣- ما يترتب على القنوط من رحمة الله تعالى من اللوازم الفاسدة والآثار الخطيرة، ومنها ما يأتي:

١) أن القنوط من رحمة الله تعالىٰ يستلزم التكذيب بوعد الله تعالىٰ.

فالقانط قد قطع الرجاء بحصول رحمة الله تعالىٰ وعفوه ومغفرته لمن يستحق ذلك، وأنكر رحمة الله تعالىٰ الواسعة، والتي تشمل الأمور الدينية والدنيوية ـ كما تقدم بيانه ـ.

٢) أن القنوط من رحمة الله تعالىٰ يتضمن إنكار التوبة، وأن الله يتوب علىٰ من تاب، وفي

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) مدارج السالكين ١/ ١١٣.

(٤) الكبائر ص٩٦.

(٥) الزواجر عن اقتراف الكبائر ١/ ١٨٩.

(٦) المرجع السابق ١/ ١٩١.

هذا تكذيب لخبر الله أنه يتوب علىٰ التائبين، كما قال تعالىٰ: ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا ﴾ [الفرقان: ٧٠] وغيرها من الآيات [١].

٣) أن مقتضىٰ اليأس والقنوط ترك العمل الصالح، لأنه لا فائدة منه، فالقانط يائس من رحمة الله تعالىٰ، ولا أمل له فيها، فلا يؤدي الواجبات، ولا ينتهي عن المحرمات ـ كما تقدمت الإشارة إليه ـ.

٤) أن القنوط من رحمة الله تعالىٰ يقتضي سوء الظن بالله تعالىٰ[٢] وذلك من وجهين:

أحدهما: أنه طعن في قدرته سبحانه، لأن من علم أن الله علىٰ كل شيء قدير لم يستبعد شيئاً علىٰ قدرة الله.

الثاني: أنه طعن في رحمته سبحانه، لأن من علم أن الله رحيم لا يستبعد أن يرحمه الله سبحانه [٣].

قال ابن القيم رحمه الله: (أعظم الذنوب عند الله تعالىٰ إساءة الظن به، فإن المسيء به الظن قد ظن به خلاف كماله المقدس، فظن به ما يناقض أسماءه وصفاته)[٤].

وقد تقدم في الفصل الأول قول الرسول ﷺ: (لا يموتنَّ أحدكم إلا وهو يحسن الظنَّ بالله عز وجل)[٥].

وبعد عرض الأدلة علىٰ تحريم القنوط من رحمة الله تعالىٰ، وبيان ما يترتب عليه من المفاسد فإلىٰ أي حد يصل هذا التحريم؟[٦].

---

(١) شرح الطحاوية للبراك ص٢٢٢، ٢٢٣.

(٢) انظر فتح المجيد شرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الرَّحمٰن بن حسن آل الشيخ ص٢٩٧.

(٣) القول المفيد لابن عثيمين ٢/ ٢٠٤.

(٤) الجواب الكافي ص٩٦.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) انظر المنهاج في شعب الإيمان للحليمي ١/ ٥١٨، ٥١٩، مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ١٦/ ٢٠، مدارج السالكين ١/ ٣٣٨، ٣٣٩، تفسير القاسمي ٥/ ٢٢٣، شرح الطحاوية للبراك ص٢٢٣.

لعل التحقيق في هذه المسألة هو كما يلي:

١ـ فإن صدر القنوط من رحمة الله تعالىٰ من الكفار فلا ريب أنه كفر، لكونهم أصلاً كفار.

٢ـ وإن صدر القنوط من رحمة الله تعالىٰ من مسلم فلا يخلو الأمر:

أ) إما أن يكون القنوط متمكناً في القلب، بأن يعتقد الشخص عدم حصول الرحمة له، وأنه لا توبة له، ومقتضىٰ ذلك ترك الواجبات، وعدم الانتهاء من المحرمات، فهذا كفر ناقل عن الملة، لأن مضمونه التكذيب بنصوص الوعد بالرحمة وغيرها، وبالتوبة، وهي من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، فضلاً عن ترك الواجبات الظاهرة المتواترة، وفعل المحرمات الظاهرة المتواترة، لكن تكفير المعيَّن لا يتم إلا إذا تحققت شروطه وانتفت موانعه.

وعلىٰ هذا يحمل قول الإمام الطحاوي رحمه الله: (والأمن والإياس ينقلان عن ملة الإسلام)[١].

ب) وإما أن يكون القنوط حالاً عارضاً للمسلم، وليس عن اعتقاد، بل إنه قد استعظم ذنبه، وخاف منه، وبلغ به الأمر أن ظن بجهله أنه لا يُغفر له، ولكنه قائم بما وجب عليه، فهذا لا شك في حرمته، لكنه لا يصل إلىٰ حد الكفر، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) العقيدة في الطحاوية ص٢١.

المبحث الثالث
أسباب القنوط من رحمة الله تعالى، وصلته بالوعيدية

المطلب الأول: أسباب القنوط من رحمة الله تعالى:

ما يحصل من القنوط من رحمة الله تعالىٰ عند الكفار فسببه الكفر بالله تعالىٰ وبأسمائه وصفاته وباليوم الآخر.

وأما ما يحصل عند غيرهم فله عدة أسباب، يمكن بيانها[1] فيما يأتي:

١ـ الجهل بالله تعالى، وبسعة رحمته وجوده ومغفرته [2].

قال الشيخ عبد الرَّحمٰن السعدي مبيناً أحد أسباب القنوط من رحمة الله واليأس من روحه: (أن يقوىٰ خوف العبد بما جنت يداه من الجرائم، ويضعف علمه بما لله من واسع الرحمة والمغفرة، ويظن بجهله أن الله لا يغفر له ولا يرحمه ولو تاب وأناب، وتضعف إرادته فييأس من الرحمة.

وهذا من المحاذير الضارة الناشئة من ضعف علم العبد بربه، وماله من الحقوق، ومن ضعف النفس وعجزها ومهانتها).

ثم قال: (فلو عرف هذا ربه ولم يخلد إلىٰ الكسل لعلم أن أدنىٰ سعي يوصله إلىٰ ربه ورحمته وجوده وكرمه)[3].

٢ـ الإسراف في المعاصي والإصرار عليها.

وفي ذلك يقول الشيخ عبد الرَّحمٰن السعدي مبيناً سبباً آخر من أسباب القنوط من رحمة الله:

---

(١) يلاحظ أنه قد يوجد تداخل بين بعض الأسباب.

(٢) فتح المجيد ص٢٩٧، وانظر مدارج السالكين ١/ ١١٣.

(٣) القول السديد ص١٢١، ١٢٢.

(أن يسرف العبد علىٰ نفسه ويتجرأ علىٰ المحارم، فيصرّ عليها، ويصمم علىٰ الإقامة علىٰ المعصية، ويقطع طمعه من رحمة الله، لأجل أنه مقيم علىٰ الأسباب التي تمنع الرحمة، فلا يزال كذلك حتىٰ يصير له هذا وصفاً وخلقاً لازماً، وهذا غاية ما يريده الشيطان من العبد).

ثم قال: (ومتىٰ وصل إلىٰ هذا الحد لم يرج له خير إلا بتوبة نصوح، وإقلاع قوي)[(١)].

٣- الاعتقاد بأن الله تعالى لن يقبل توبته لكثرة ذنوبه، أو أنه لا يستطيع التوبة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (القنوط يكون بأن يعتقد أن الله لا يغفر له، إما لكونه إذا تاب لا يقبل الله توبته ويغفر ذنوبه.

وإما بأن يقول: نفسه لا تطاوعه علىٰ التوبة، بل هو مغلوب معها، والشيطان قد استحوذ عليه، فهو ييأس من توبة نفسه، وإن كان يعلم أنه إذا تاب غفر الله له، وهذا يعتري كثيراً من الناس.

والقنوط يحصل بهذا تارة وبهذا تارة).

ثم قال: (فالأول: كالراهب الذي أفتىٰ قاتل تسعة وتسعين أن الله لا يغفر له، فقتله وكَمَّل به مائة، ثم دُل علىٰ عالم فأتاه فسأله، فأفتاه بأن الله يقبل توبته، والحديث في الصحيحين[(٢)].

والثاني: كالذي يرىٰ للتوبة شروطاً كثيرة، ويقال له: لها شروط كثيرة يتعذر عليه فعلها، فييأس من أن يتوب).

إلىٰ أن قال: (والتوبة ممكنة من كل ذنب)[(٣)].

٤- الغلو في الخوف.

تقدم في المبحث السابق بيان أن الخوف المفرط الذي جاوز حد الاعتدال المشروع يوصل

---

(١) المرجع السابق ص١٢١.

(٢) انظر صحيح البخاري ٤/ ١٤٩ كتاب الأنبياء، باب (٥٤)، وصحيح مسلم ٤/ ٢١١٨ كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله (٢٧٦٦).

(٣) مجموع الفتاوىٰ ١٦/ ٢٠.

إلىٰ القنوط من رحمة الله تعالىٰ.

وقد ذكر الشيخ عبد الرَّحْمٰن السعدي من الأخلاق الرذيلة التي يُخشىٰ علىٰ العبد منها: (أن يستولي عليه الخوف حتىٰ يقنط من رحمة الله ورَوحه)[(١)].

ويدخل ضمن هذا السبب الأخير: الغلو عند الوعيدية، كما سيأتي بيانه.

فلابد من العلم بالله سبحانه وبسعة رحمته، ولزوم التوبة والاستغفار، وترك الغلو في العبادة، والحذر من مكائد الشيطان حتىٰ يسلم العبد من غائلة القنوط من رحمة ربه جل وعلا.

المطلب الثاني: صلة القنوط من رحمة الله تعالى بالوعيدية:

الوعيدية: اصطلاح يطلق علىٰ من يغلِّب جانب الوعيد، وهم الخوارج والمعتزلة[(٢)]، حيث تعقلوا بنصوص الوعيد، وتأولوا نصوص الوعد[(٣)].

والوعيد: هو الإخبار بإيقاع الشر[(٤)].

وهو يشمل الوعيد بإيقاع العذاب والعقاب في الدنيا والآخرة[(٥)].

وللخوارج مذهب مشهور في مرتكب الكبيرة حيث يرون تكفير مرتكب الكبيرة في الدنيا[(٦)]، وأنه خالد مخلد في النار يوم القيامة[(٧)].

كما اشتهر عن المعتزلة أن مرتكب الكبيرة فاسق، ليست منزلته منزلة الكافر، ولا منزلة

---

(١) القول السديد ص١٢١.

(٢) انظر مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ١٦/ ٢٧٠.

(٣) موانع إنفاذ الوعيد للسعدي ص٩.

(٤) النهاية لابن الأثير ٥/ ٢٠٦، المصباح المنير ٢/ ٦٦٤.

(٥) انظر المفردات للراغب ص٥٢٦.

(٦) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري ١/ ١٦٧، الفرق بين الفرق للبغدادي ص٥٥، ٥٦.

(٧) مقالات الإسلاميين ١/ ١٦٨، الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١١٤.

المؤمن، وإنما هو في منزلة بين المنزلتين[١]، وأنه مخلد في النار يوم القيامة[٢].

وكما قال الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي رحمه الله (ت١٣٧٧هـ): إن المعتزلة وافقوا الخوارج مآلاً وخالفوهم مقالاً[٣].

وما ذهب إليه الخوارج والمعتزلة في مسألة الفاسق المِلِّي (مرتكب الكبيرة) يخالف مذهب أهل السنة والجماعة حيث إنهم لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كالخوارج، ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار، كما تقوله المعتزلة، بل هو مؤمن ناقص الإيمان[٤].

ويذهب أهل السنة إلىٰ أنه إذا مات علىٰ غير توبة فأمره إلىٰ الله عز وجل: إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء عاقبه وعذبه مدة بالنار ثم أخرجه إلىٰ الجنة[٥].

وليس هذا موضع تفصيل هذه المسألة أو الاستدلال لها.

والمقصود أن الخوارج والمعتزلة يرون القطع بتخليد مرتكب الكبيرة في النار في الآخرة، فأنكروا شفاعة النَّبيِّ ﷺ وغيره في أهل الكبائر، بناءً علىٰ أن أهل الكبائر عندهم لا يغفر الله لهم، ولا يخرجهم من النار بعد أن يدخلوها، لا بشفاعة ولا غيرها[٦].

فعندهم (أن من دخل النار فليس بخارج منها)[٧].

وبعد هذه الخلاصة عند معتقد الوعيدية في مرتكب الكبيرة يظهر لنا الصلة الجلية للقنوط من رحمة الله تعالىٰ بالوعيدية.

---

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد ص٦٩٧، الفرق بين الفرق للبغدادي ص٩٤.

(٢) شرح الأصول الخمسة ص٦٦٦، الفرق بين الفرق ص٩٤، ٩٥.

(٣) معارج القبول ٢/ ٣٤٤.

(٤) انظر العقيدة الواسطية لابن تيمية ص١٦، ١٧.

(٥) انظر عقيدة السلف وأصحاب الحديث لأبي عثمان الصابوني ص٢٧٦.

(٦) مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ١/ ٣١٨.

(٧) الشريعة للآجري ٣/ ١١٩٨، وانظر مقالات الإسلاميين ١/ ١٦٨، ٣٣٤.

فإن مقتضىٰ مذهبهم تقنيط العصاة من رحمة الله، حيث يرون أن مرتكب الكبيرة إذا مات من دون توبة فهو مخلد في النار كسائر الكفار [1].

فهؤلاء الوعيدية غلّبوا جانب الوعيد إذن، وغلوا في مقام الخوف، وقصّروا في مقام الرجاء فأصبح عندهم شيء من القنوط من رحمة الله تعالىٰ، ولم ينتبهوا إلىٰ أن لحوق الوعيد لأحد لابد فيه من تحقق الشروط وانتفاء الموانع، مع أن موانع إنفاذ الوعيد من فضل الله تعالىٰ كثيرة مشهورة.

---

(١) شرح الطحاوية للبراك ص٢٢٣، وانظر التعليقات الجلية علىٰ العقيدة الطحاوية للدكتور أحمد الغامدي ص٦٦.

الفصل الثالث
تقرير مذهب أهل السنة في الأمن والقنوط

المبحث الأول: مذهب أهل السنة في هذه المسألة إجمالاً

تقدم بيان مذهب أهل السنة والجماعة في جزئيات موضوع: (الأمن من مكر الله تعالىٰ) في الفصل الأول، وفي جزئيات موضوع: (القنوط من رحمة الله تعالىٰ) في الفصل الثاني.

وسيتم في هذا المبحث بإذن الله تعالىٰ إيضاح مذهب أهل السنة والجماعة في هذه المسألة: (الأمن من مكر الله تعالىٰ، والقنوط من رحمته) علىٰ سبيل الإجمال.

فكل من الأمن من مكر الله تعالىٰ والقنوط من رحمته نهىٰ عنه الإسلام نهياً بليغاً كما سبق، حتىٰ أنه قد يصل أحياناً إلىٰ الكفر الناقل عن الملة.

والبديل الشرعي عنهما هما: الخوف والرجاء.

وقد أثنىٰ الله سبحانه علىٰ أوليائه الذين يرجون ربهم ويخافونه بقوله تعالىٰ: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [السجدة: ١٦] وبقوله سبحانه: ﴿ أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾ [الإسراء: ٥٧] وقوله ﴿ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾ [الأنبياء: ٩٠] ونحوها من الآيات.

فالرجاء والخوف كما قال الحسن البصري رحمه الله (ت١١٠هـ): هما مطيَّتا المؤمن[(١)].

والخوف والرجاء متلازمان، كما تقدم، لأن الخوف بلا رجاء يأس وقنوط، والرجاء بلا خوف أمن.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في كتاب الزهد ص٢٦٥، وإسناده حسن، كما أخرجه أيضاً أبو نعيم في حلية الأولياء ١٥٦/٢.

وقد جاء في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (لو يعلم المؤمن ما عند الله من العقوبة ما طمع بجنته أحد، ولو يعلم الكافر ما عند الله من الرحمة ماقَنِط من جنتِه أحد)(١).

قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله (ت٨٥٢هـ) في شرحه لهذا الحديث: (ومطابقة الحديث للترجمة (باب الرجاء مع الخوف) أنه اشتمل علىٰ الوعد والوعيد المقتضيين للرجاء والخوف، فمن علم أن من صفات الله تعالىٰ الرحمة لمن أراد أن يرحمه، والانتقام ممن أراد أن ينتقم منه، لا يأمن انتقامه من يرجو رحمته، ولا ييأس من رحمته من يخاف انتقامه).

ثم قال: (وذلك باعث علىٰ مجانبة السيئة ولو كانت صغيرة، وملازمة الطاعة ولو كانت قليلة)(٢).

وقد جاء علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: (لا يرجو عبد إلا ربه، ولا يخاف إلا ذنبه)(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله شارحاً هذا الأثر: (هذا الكلام يؤثر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو من أحسن الكلام وأبلغه وأتمَّه، فإن الرجاء يكون للخير، والخوف يكون من الشر، والعبد إنما يصيبه الشر بذنوبه)(٤) الخ.

وقال ابن القيم رحمه الله: (المؤمنون في هذه الدار بين الرجاء والخوف، وعلىٰ قدر رجائهم وخوفهم يكون فرحهم يوم القيامة بحصول مَرجوِّهم، واندفاع مَخُوفهم)(٥).

---

(١) صحيح البخاري ٧/ ١٨٣ كتاب الرقاق، باب الرجاء مع الخوف، وصحيح مسلم ٤/ ٢١٠٩ كتاب التوبة (٢٧٥٥) واللفظ لمسلم، وقد رواه البخاري مطولاً.

(٢) فتح الباري ١١/ ٣٠٢.

(٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية ١/ ٧٦، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ١/ ٣٨٢، ٣٨٣، وقال محققه: إسناده حسن.

(٤) مجموع الفتاوىٰ ٨/ ١٦١.

(٥) مدارج السالكين ٢/ ٥١.

فلا مكان للأمن والقنوط في حياة المؤمن، ولابد في عبادته من الخوف والرجاء، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة.

أما الاقتصار علىٰ الرجاء وحده فهو عقيدة غلاة المرجئة، الذين غلوا في مقام الرجاء، وهذا يؤدي إلىٰ الأمن من مكر الله تعالىٰ، كما تقدم في الفصل الأول.

وأما الاقتصار علىٰ الخوف وحده فهو عقيدة الوعيدية من الخوارج والمعتزلة، حيث غلو في مقام الخوف، وهذا يؤدي إلىٰ القنوط من رحمة الله تعالىٰ، كما تقدم في الفصل الثاني.

فلابد من الخوف حتىٰ لا يكون الإنسان آمناً من مكر الله تعالىٰ، ولابد أيضاً من الرجاء حتىٰ لا يكون الإنسان قانطاً من رحمة الله.

ولقد قال الإمام أحمد بن محمّد المقدسي (ت ٧٤٢ هـ) رحمه الله: (الخوف ليس ضد الرجاء، بل رفيق له)[١].

وقال الإمام ابن كثير رحمه الله: (لا تتم العبادة إلا بالخوف والرجاء، فبالخوف ينكف عن المناهي، وبالرجاء يكثر من الطاعات)[٢].

وهنا مسألة تكلم فيها العلماء وهي: هل الأفضل للإنسان أن يغلِّب جانب الخوف أو يغلِّب جانب الرجاء؟.

قال الإمام ابن رجب رحمه الله: (فأما الخوف والرجاء فأكثر السلف علىٰ أنهما يستويان، ولا يُرجَّح أحدهما علىٰ الآخر)[٣].

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله بعد أن شبّه القلب في سيره إلىٰ الله عز وجل بالطائر: (فالمحبة رأسه، والخوف والرجاء جناحاه [٤]، فمتىٰ سلم الرأس والجناحان فالطائر جيد الطيران، ومتىٰ قُطع الرأس مات الطائر، ومتىٰ فُقد الجناحان فهو عرضة لكل صائد وكاسر).

---

(١) مختصر منهاج القاصدين ص٣١٨.

(٢) تفسير ابن كثير ٣/ ٤٨.

(٣) التخويف من النار ص١٥.

(٤) يشير ابن القيم هنا إلىٰ أركان العبودية الثلاثة: (المحبة والخوف والرجاء) التي أشرت إليها سابقاً.

ثم قال: (ولكن السلف استحبوا أن يقوىٰ في الصحة جناح الخوف علىٰ جناح الرجاء، وعند الخروج من الدنيا يقوىٰ جناح الرجاء علىٰ جناح الخوف)(١).

وفي المسألة أقوال أخرىٰ(٢).

---

(١) مدارج السالكين ١/ ٥١٧.

(٢) انظر مختصر منهاج القاصدين ص٣٢٥ ـ ٣٢٧، فتح الباري ١١/ ٣٠١، الزواجر عن اقتراف الكبائر ١/ ١٩٢، القول المفيد ٢/ ١٦٤، ١٦٥.

المبحث الثاني
نماذج من أقوال أهل السنة عن الأمن والقنوط

سأورد في هذه المبحث بإذن الله تعالىٰ نماذج مما تيسر الوقوف عليه من الأقوال والآثار العلمية لأئمة أهل السنة والجماعة وعلمائهم - من المتقدمين والمتأخرين - رحمهم الله جميعاً المتعلقة بالأمن من مكر الله تعالىٰ والقنوط من رحمته، والتي هي بمثابة الشواهد لمذهب أهل السنة في هذه المسألة، مع العلم أنه قد تقدم أقوال أخرىٰ لهم ضمن ثنايا البحث.

وفيما يلي عرض لهذه النماذج:

١ـ أخرج الإمام مسلم رحمه الله (ت٢٦١هـ) بإسناده إلىٰ معمر بن راشد أنه قال: قال لي الزهري (ت١٢٤هـ): ألا أحدِّثك بحديثين عجيبين؟ قال الزهري: أخبرني حميد بن عبد الرَّحمٰن عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيّ ﷺ قال: (أسرف رجل علىٰ نفسه، فلما حضره الموت أوصىٰ بنيه فقال: إذا أنا متُّ فأحرقوني، ثم اسحقوني، ثم اذروني في الريح في البحر، فوالله لئن قدر عليّ ربي ليعذبني عذاباً ما عذَّب به أحداً، قال: ففعلوا ذلك به، فقال للأرض: أدِّي ما أخذت، فإذا هو قائم، فقال له: ما حملك علىٰ ما صنعت؟ فقال: خشيتك يا رب، أو قال: مخافتك، فغفر له بذلك)(١).

قال الزهري: وحدثني حميد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: (دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلا هي أطعمتها، ولا هي أرسلتها تأكل من خشاش الأرض، حتىٰ ماتت هزلاً)(٢).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٤/ ١٥٢ كتاب أحاديث الأنبياء، ومسلم في صحيحه ٤/ ٢١١٠ كتاب التوبة باب في سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه (٢٧٥٦) واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٤/ ١٠٠ كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه، ومسلم في صحيحه ٤/ ٢١١٠ كتاب التوبة، واللفظ لمسلم.

قال الزهري: (ذلك لئلا يتكل رجل، ولا ييأس رجل)(١).

قال الإمام النووي رحمه الله (ت٦٧٦هـ) شارحاً قول الإمام الزهري رحمه الله تعالىٰ: (معناه: أن الإمام ابن شهاب لما ذكر الحديث الأول خاف أن سامعه يتكل علىٰ ما فيه من سعة الرحمة وعظم الرجاء، فضم إليه حديث الهرة، الذي فيه من التخويف ضد ذلك، ليجتمع الخوف والرجاء)(٢).

٢ـ قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (ت٢٤١هـ): (ينبغي للمؤمن أن يكون خوفه ورجاؤه واحداً، فأيهما غلب هلك صاحبه)(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله معللاً ذلك: (لأن من غلب خوفه وقع في نوع من اليأس، ومن غلب رجاؤه وقع في نوع من الأمن من مكر الله)(٤).

٣ـ عقد الإمام البخاري رحمه الله (ت٢٥٦هـ) في صحيحه (٥) في كتاب الرقاق باباً بعنوان: (باب الرجاء مع الخوف) ولم يذكر تحته إلا حديثاً واحداً، رواه أبو هريرة رضي الله عنه، وفي آخره: (فلو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة، ولو يعلم المؤمن بكل الذي عند الله من العذاب لم يأمن من النار)(٦).

قال الشارح الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله (ت٨٥٢هـ): (قوله (باب الرجاء مع الخوف) أي استحباب ذلك، فلا يقطع النظر في الرجاء عن الخوف، ولا في الخوف عن الرجاء، لئلا يفضي في الأول إلىٰ المكر، وفي الثاني إلىٰ القنوط، وكل منهما مذموم)(٧).

---

(١) صحيح مسلم ٤/ ٢١١٠.

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم ١٧/ ٧٢، ٧٣.

(٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل. رواية إسحاق بن إبراهيم النيسابوري ص١٧٨، الآداب الشرعية لابن مفلح ٢/ ٣٠.

(٤) الاختيارات الفقهية من فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية ص٨٥.

(٥) ٧/ ١٨٢.

(٦) تقدم تخريجه.

(٧) فتح الباري ١١/ ٣٠١.

٤ـ وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله (ت٣٢١هـ) في (العقيدة الطحاوية): (والأمن والإياس ينقلان عن ملة الإسلام، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة)[(١)].

قال الشارح الإمام ابن أبي العز رحمه الله (ت٧٩٢هـ): (يجب أن يكون العبد خائفاً راجياً).

وقال عن ضرورة التلازم بين الخوف والرجاء: (الرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك لكان أمناً، والخوف يستلزم الرجاء، ولولا ذلك لكان قنوطاً ويأساً)[(٢)].

٥ـ قال الإمام النووي رحمه الله (ت٦٧٦هـ): (معظم آيات القرآن العزيز يجتمع فيها الخوف والرجاء، لئلا يقنط أحد ولا يتّكل)[(٣)].

٦ـ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت٧٢٨هـ): (الخشية أبداً متضمنة للرجاء، ولولا ذلك لكانت قنوطاً، كما أن الرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك لكان أمناً)[(٤)].

كما قال أيضاً مرجحاً تساوي الخوف والرجاء: (من غلب عليه حال الخوف أوقعه في نوع من اليأس والقنوط.. ومن غلب عليه حال الرجاء بلا خوف أوقعه في نوع من الأمن لمكر الله)[(٥)].

٧ـ عقد الشيخ محمّد بن عبد الوهاب رحمه الله (١٢٠٦هـ) في كتاب (التوحيد) باباً بعنوان (باب قول الله تعالىٰ ﴿ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٩] وقوله ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [الحجر: ٥٦] ثم أورد فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ثم حديث ابن مسعود رضي الله عنه المتعلقين بهذا الموضوع[(٦)] ـ وقد تقدم ذكرهما ـ.

---

(١) العقيدة الطحاوية ص٢١.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٤٥٦، ٤٥٧.

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم ١٧/ ٧٣.

(٤) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٢١.

(٥) المستدرك علىٰ مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ١/ ١٤٧.

(٦) انظر كتاب التوحيد الذي هو حق الله علىٰ العبيد ص٩٥.

٨ ـ قال الشيخ عبد الرَّحمٰن بن ناصر السعدي رحمه الله (١٣٧٦هـ): (المؤمن الموحد في كل أحواله ملازم للخوف والرجاء، وهذا هو الواجب، وهو النافع، وبه تحصل السعادة، ويخشىٰ علىٰ العبد من خلقين رذيلين:

أحدهما: أن يستولي عليه الخوف حتىٰ يقنط من رحمة الله وروحه.

الثاني: أن يتجارىٰ به الرجاء حتىٰ يأمن مكر ا لله وعقوبته، فمتىٰ بلغت به الحال إلىٰ هذا فقد ضيّع واجب الخوف والرجاء اللذين هما من أكبر أصول التوحيد وواجبات الإيمان)[١].

٩ـ وقال الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله (ت١٤٢٠هـ): (الواجب علىٰ المسلمين ألا يقنطوا من رحمة الله، ولا يأمنوا من مكره وعقوبته، بل يجب علىٰ كل مسلم أن يسير إلىٰ الله سبحانه في هذه الدنيا ـ الدار الفانية ـ بين الخوف والرجاء)[٢].

١٠ـ وقال الشيخ محمّد بن صالح العثيمين رحمه الله (ت١٤٢١هـ) محذراً من الأمن والقنوط: (السائر إلىٰ الله يعتريه شيئان يعوقانه عن ربه، وهما: الأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله)[٣].

وذكر أن الواجب (أن يجمع الإنسان بين الخوف، فلا يأمن مكر الله، وبين الرجاء، فلا يقنط من رحمته، فالأمن من مكر الله ثَلم في جانب الخوف، والقنوط من رحمته ثَلم في جانب الرجاء)[٤].

إلىٰ غير ذلك من أقوال أئمة أهل السنة والجماعة وعلمائهم رحمهم الله، وآثارهم العلمية في هذه المسألة.

---

(١) القول السديد ص١٢١.

(٢) مجموع فتاوىٰ سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ١/ ٣١٩.

(٣) القول المفيد ٢/ ٢٠٨.

(٤) المرجع السابق ٢/ ٢٠٥.

الخاتمــــــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

فيمكن إبراز أهم ما يتضمنه هذا البحث فيما يأتي:

- معنىٰ الأمن من مكر الله تعالىٰ: عدم توقع معاقبة الله تعالىٰ علىٰ الذنوب، وزوال الخـوف، مما يؤدي إلىٰ ارتكاب المعاصي والاستمرار عليها.
- أن المكر من صفات الله تعالىٰ الفعلية، ولا يوصف الله تعالىٰ به علىٰ الإطلاق، وهو بمعنىٰ معاقبة الله تعالىٰ للمذنب علىٰ ذنبه من حيث لا يشعر.
- معنىٰ القنوط من رحمة الله تعالىٰ: اليأس من رحمته تعالىٰ، وقطـع الرجـاء بحـصولها، مـما يؤدي إلىٰ ترك العمل الصالح.
- أن الرحمة صفة ثابتة لله عز وجل، وأن رحمته سبحانه وسعت كل شيء.
- أن الإرجاء عند غلاة المرجئة يندرج تحت مفهوم الأمن من مكر الله تعالىٰ.
- أن مقتضىٰ مذهب الخوارج والمعتزلة تقنيط العصاة من رحمة الله تعالىٰ.
- أن كلاً من الأمن من مكر ا لله تعالىٰ، والقنوط من رحمته سبحانه نهىٰ عنـه الإسـلام نهيـاً بليغاً، وأنه يترتب علىٰ كل واحد منهما لوازم فاسدة وآثار عقدية خطـيرة، وأن حكمهـا قد يصل إلىٰ حد الكفر الناقل عن الملة.
- وأن البديل الشرعي عنهما هما: الخوف والرجاء (مطيّتا المؤمن)، وأنهما متلازمان.
- لابد من الخوف حتىٰ لا يكون الإنسان آمناً من مكر الله تعالىٰ.
- ولابد أيضاً من الرجاء حتىٰ لا يكون الإنسان قانطاً من رحمة الله تعالىٰ.
- أكثر السلف يرجحون تساوي الخوف والرجاء:

لأن من غلب عليه حال الخوف أوقعه في نوع من اليأس والقنوط.

ومن غلب عليه حال الرجاء أوقعه في نوع من الأمن لمكر الله تعالىٰ.

وأخيراً فهذا جهد المقل، أسأل الله أن ينفع به، وأن يغفر لي خطئي وزللي إنه سميع مجيب، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمّد.

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. الآداب الشرعية والمنح المرعية ـ محمّد بن مفلح المقدسي ـ مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

٣. آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية ـ د.عبد الله بن محمّد السند ـ دار التوحيد للنشر بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٤. الاختيارات الفقهية من فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ مكتبة الرياض الحديثة بالرياض.

٥. الأسماء والصفات ـ الإمام أحمد بن الحسين البيهقي ـ دار الكتاب العربي، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ، تحقيق عماد الدين حيدر.

٦. اشتقاق أسماء الله ـ عبد الرَّحمٰن بن إسحاق الزجاجي ـ مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٧. البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ـ عباس بن منصور السكسكي ـ دار التراث العربي بالقاهرة. تحقيق خليل أحمد الحاج.

٨. التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار ـ أبو الفرج عبد الرَّحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي ـ المكتبة العلمية في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ، تحقيق د.محمّد جميل غازي.

٩. التدمرية ـ شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن تيمية ـ الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ، تحقيق محمّد بن عودة السعوي.

١٠. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ـ الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ـ دار الإيمان في دمشق وبيروت، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ، تحقيق مصطفىٰ عمارة.

١١. التعريفات ـ الشريف علي بن محمّد الجرجاني ـ دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ.

١٢. التعليقات الجلية علىٰ العقيدة الطحاوية ـ أ.د.أحمد بن سعد الغامدي ـ دار طيبة الخضراء بمكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

١٣. تفسير ابن كثير ـ الإمام أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠١هـ.

١٤. تفسير البغوي، المسمىٰ (معالم التنزيل) - الإمام الحسين بن مسعود البغوي - دار المعرفة في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ، تحقيق خالد العك ومروان سوار.

١٥. تفسير الطبري، المسمىٰ (جامع البيان عن تأويل أي القرآن) - الإمام أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري - شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ.

١٦. تفسير القاسمي، المسمىٰ (محاسن التأويل) ـ الإمام محمّد جمال الدين القاسمي ـ دار الفكر في بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي.

١٧. التوحيد الذي هو حق الله علىٰ العبيد ـ الإمام محمّد بن عبد الوهاب ـ مطبوعات أسبوع الشيخ محمّد بن عبد الوهاب بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، القسم الأول: العقيدة والآداب الإسلامية.

١٨. التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ـ الإمام أبو بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة ـ دار الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ، دراسة وتحقيق د.عبد العزيز الشهوان.

١٩. التوقيف علىٰ مهمات التعاريف ـ محمّد بن عبد الرَّحمٰن المناوي ـ دار الفكر المعاصر في بيروت، الطبعة الأولىٰ، تحقيق د.محمّد رضوان الداية.

٢٠. تيسير العزيز الحميد (شرح كتاب التوحيد للشيخ محمّد بن عبدالوهاب) ـ الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمّد بن عبد الوهاب ـ نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء بالرياض.

٢١. جامع بيان العلم وفضله ـ الإمام يوسف بن عبد البر ـ دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع بالدمام، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ، تحقيق أبي الأشبال الزهيري.

٢٢. الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ـ الإمام أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر الدمشقي

الشهير بابن القيم ـ دار الكتب العلمية في بيروت.

٢٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ـ الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ـ الناشر: دار الكتاب العربي في بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.

٢٤. الزهد ـ الإمام أحمد بن حنبل ـ دار الكتب العلمية في بيروت ١٣٩٨هـ.

٢٥. الزواجر عن اقتراف الكبائر ـ أبو العباس أحمد بن محمّد بن علي بن حجر المكي الهيتمي ـ دار المعرفة في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ، تعليق محمّد حلبي وخليل شيحا.

٢٦. سنن أبي داود ـ الإمام سليمان بن الأشعث ـ دار الحديث، الطبعة الأولىٰ ١٣٩١هـ، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد.

٢٧. سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ـ أبو عيسىٰ محمّد سورة ـ دار إحياء التراث العربي في بيروت، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر.

٢٨. شرح الأصول الخمسة ـ القاضي عبد الجبار بن أحمد ـ الناشر: مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٤هـ.

٢٩. شرح العقيدة الطحاوية ـ الشيخ عبد الرَّحمٰن بن ناصر البراك ـ دار التدمرية بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩هـ، إعداد عبد الرَّحمٰن بن صالح السديس.

٣٠. شرح العقيدة الطحاوية ـ الإمام علي بن علي بن محمّد بن أبي العز الدمشقي ـ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ، تحقيق د.عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط.

٣١. شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية ـ شرح الشيخ محمّد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ.

٣٢. شرح النووي لصحيح مسلم ـ الإمام أبو زكريا يحيىٰ بن شرف النووي ـ المطبعة المصرية ومكتبتها.

٣٣. الشريعة ـ الإمام محمّد بن الحسين الآجري ـ دار الوطن للنشر بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ، دراسة وتحقيق د.عبد الله بن عمر الدميجي.

٣٤. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ـ إسماعيل بن حماد الجوهري ـ دار العلم

للملايين، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.

٣٥. صحيح البخاري ـ الإمام أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري ـ المكتبة الإسلامية باستنبول ١٩٨١م.

٣٦. صحيح مسلم ـ الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠٣هـ، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي.

٣٧. عقيدة السلف وأصحاب الحديث ـ الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرَّحمٰن الصابوني ـ دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ، دراسة وتحقيق د.ناصر ابن عبد الرَّحمٰن الجديع.

٣٨. العقيدة الطحاوية ـ الإمام أبو جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الطحاوي ـ دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٣٩. العقيدة الواسطية ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠١هـ.

٤٠. فتح الباري (شرح صحيح الإمام البخاري) ـ الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ مطابع جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، تحقيق سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي.

٤١. فتح المجيد (شرح كتاب التوحيد للشيخ محمّد بن عبد الوهاب) ـ الشيخ عبد الرَّحمٰن بن حسن آل الشيخ ـ طبع ونشر الرئاسة العامة للإفتاء بالرياض ١٤٠٣هـ.

٤٢. الفرق بين الفرق ـ عبد القاهر البغدادي ـ منشورات دار الآفاق الجديدة في بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ.

٤٣. الفروق في اللغة ـ أبو هلال العسكري ـ منشورات دار الآفاق الجديدة في بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٧٩م.

٤٤. الفصل في الملل والأهواء والنحل ـ الإمام علي بن أحمد بن حزم الظاهري ـ دار المعرفة، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ.

٤٥. القاموس المحيط ـ أبو طاهر محمّد بن يعقوب الشيرازي الفيروزآبادي ـ دار الكتب العلمية ١٣٩٩هـ، ترتيب الطاهر أحمد الزاوي.

٤٦. القول السديد (شرح كتاب التوحيد للشيخ محمّد بن عبد الوهاب) ـ الشيخ عبد الرَّحمٰن بن ناصر السعدي ـ دار الوطن للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٤٧. القول المفيد (شرح كتاب التوحيد للشيخ محمّد بن عبد الوهاب) ـ الشيخ محمّد بن صالح العثيمين ـ دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ، تحقيق د. سليمان بن عبد الله أبا الخيل، د. خالد بن علي المشيقح.

٤٨. الكبائر ـ الإمام شمس الدين محمّد بن عثمان الذهبي ـ دار الكتاب العربي في بيروت ١٤٢٥هـ، تحقيق عبد الرزاق المهدي.

٤٩. كشف الأستار عن زوائد البزار علىٰ الكتب الستة ـ الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي ـ مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ، تحقيق الشيخ حبيب الرَّحمٰن الأعظمي.

٥٠. لسان العرب ـ محمّد بن مكرم بن منظور ـ دار صادر في بيروت.

٥١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ـ الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي ـ منشورات دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

٥٢. مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ دار العربية، الطبعة الأولىٰ، جمع وترتيب عبد الرَّحمٰن بن قاسم وابنه محمّد.

٥٣. مجموع فتاوىٰ سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ـ دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ، إعداد أ.د. عبد الله بن محمّد الطيار والشيخ أحمد بن عبد العزيز بن باز.

٥٤. المجموع الثمين من فتاوىٰ فضيلة الشيخ محمّد بن صالح العثيمين ـ دار الوطن للنشر بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، جمع وترتيب فهد بن ناصر السليمان.

٥٥. مختصر منهاج القاصدين ـ الإمام أحمد بن محمّد بن عبد الرَّحمٰن بن قدامة المقدسي ـ

المكتب الإسلامي في بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٤هـ.

٥٦. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ـ الإمام ابن قيم الجوزية ـ دار الكتاب العربي في بيروت ١٣٩٢هـ، تحقيق محمّد حامد الفقي.

٥٧. مسائل الإمام أحمد بن حنبل (رواية إسحاق بن إبراهيم النيسابوري) ـ المكتب الإسلامي في بيروت ١٤٠٠هـ، تحقيق زهير الشاويش.

٥٨. المستدرك علىٰ الصحيحين ـ الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ـ دار الكتاب العربي في بيروت.

٥٩. المستدرك علىٰ مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية ـ الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ، جمع وترتيب محمّد بن عبد الرَّحمٰن بن محمّد بن قاسم.

٦٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ المكتب الإسلامي للطباعة والنشر في بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

٦١. مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ، تحقيق جماعة من الباحثين.

٦٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ـ أحمد بن محمّد بن علي الفيومي ـ المكتبة العلمية في بيروت.

٦٣. المصنف ـ الحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني ـ المكتب الإسلامي في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، تحقيق حبيب الرَّحمٰن الأعظمي.

٦٤. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلىٰ علم الأصول في التوحيد ـ الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي ـ الناشر: جماعة إحياء التراث.

٦٥. معاني القرآن ـ أبو زكريا يحيىٰ بن زياد الفراء ـ عالم الكتب في بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

٦٦. معجم مقاييس اللغة ـ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ تحقيق عبد السلام محمّد هارون.

٦٧. المفردات في غريب القرآن ـ أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهاني ـ دار المعرفة في بيروت، تحقيق محمّد سيد كيلاني.

٦٨. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ـ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ـ طبع ونشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ.

٦٩. الملل والنحل ـ أبو الفتح محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني ـ دار المعرفة للطباعة والنشر في بيروت ١٤٠٠هـ، تحقيق محمّد سيد كيلاني.

٧٠. المنهاج في شعب الإيمان ـ الحافظ أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي ـ دار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، تحقيق حلمي محمّد فودة.

٧١. مونع إنفاذ الوعيد ـ د.عيسى بن عبدالله السعدي ـ دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٧٢. النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد ـ جاسم الفهيد الدوسري ـ دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٧٣. النهاية في غريب الحديث والأثر ـ المبارك بن محمّد الجزري ابن الأثير ـ دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي.

أفضلية النبي محمد ﷺ على الخلق

المقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين، وخيرته من خلقه نبينا محمّد سيد الأولين والآخرين، أرسله الله تعالىٰ رحمة للعالمين، وإماماً للمتقين، وحجة علىٰ الخلائق أجمعين.

أما بعد:

فلقد اخترت الكتابة في موضوع (أفضيلة النبي محمّد ﷺ علىٰ الخلق) لما يأتي:

١ـ أن التعرف علىٰ الفضائل التي فضّل الله بها نبيه محمداً ﷺ علىٰ غيره، وما خصّه الله به في الدنيا والآخرة مما يزداد به العبد إيماناً ومحبة للرسول ﷺ.

٢ـ شكر الله تعالىٰ علىٰ ما منّ به علينا من تفضيل نبينا محمّد ﷺ وتشريفه علىٰ سائر الخلق.

أما الخطة التي وضعتها وسرت عليها فإنها تتكون من هذه المقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة وفهرس المصادر والمراجع.

التمهيد: في بيان فضل الأنبياء علىٰ غيرهم، وتفاضلهم عليهم الصلاة والسلام.

المبحث الأول: الأدلة علىٰ أفضلية النبي محمّد ﷺ من القرآن الكريم.

المبحث الثاني: الأدلة علىٰ أفضليته ﷺ من السنة النبوية.

المبحث الثالث: كلام العلماء عن أفضليته ﷺ.

المبحث الرابع: من علامات تفضيله ﷺ.

الخاتمة.

وقد سلكت في كتابة هذا البحث منهج الاستدلال والاستنباط متبعاً قواعد البحث

العلمي المعروفة.

وقد اكتفيت عند الاستدلال علىٰ هذه المسألة بإيراد أبرز الأدلة من القرآن الكريم ومن السنة النبوية، ولم أستوعب جميع النصوص الشرعية طلباً للاختصار.

وعرضت نماذج متعددة لأقوال علماء هذه الأمة الذين نصوا فيها علىٰ أفضلية النَّبيّ ﷺ.

وإذا كان الحديث النبوي مخرجاً في الصحيحين أو أحدهما اقتصرت علىٰ ذلك، وإلا خرجته من كتب الحديث الأخرىٰ.

ولم أترجم للأعلام خشية الإطالة، ولأن أغلبهم من المشهورين.

والله الموفق والهادي إلىٰ سواء السبيل، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمّد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.

تمهيد في بيان فضل الأنبياء على غيرهم، وتفاضلهم عليهم الصلاة والسلام.

أولاً: بيان فضل الأنبياء على غيرهم:

لا ريب أن الله سبحانه وتعالىٰ منفرد بالخلق، وأنّ المخلوقات التي خلقها لم يسوِّ بينها، بل اختار منها ما شاء، وفضّله علىٰ غيره بحكمته سبحانه، قال تعالىٰ: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [القصص: ٦٨].

وممن اختاره الله تعالىٰ واصطفاه الأنبياء والمرسلين[1] صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، كما قال تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾ [الحج: ٧٥].

وهذا الاختيار والاصطفاء منّة إلهية امتنّ الله تعالىٰ بها عليهم، فليست النبوة مكتسبة كما تزعم الفلاسفة.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: (النبوة نعمة يمنُّ بها الله تعالىٰ علىٰ من يشاء ولا يبلغها أحد بعلمه ولا كشفه، ولا يستحقها باستعداد ولايته)[2].

وقد فضّل الله تعالىٰ أنبياءه ورسله علىٰ غيرهم.

فهم صفوة خلق الله تعالىٰ، وأرجحهم عقلاً، وأكملهم خَلقاً وخُلقاً، متصفون بالصفات الحميدة، أعدّهم الله تعالىٰ إعداداً خاصاً لتحمل النبوة والرسالة.

---

(١) اتفق الجمهور علىٰ وجود الفرق بين النبي والرسول، لكنهم اختلفوا في تعيين المراد بكل واحد منهما، وأقرب الأقوال في ذلك ـ في نظري ـ ما اعتمده شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (في كتاب النبوات ص٢٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧) وخلاصته: أن الرسول من أوحي إليه وأرسل إلىٰ قوم مخالفين يدعوهم إلىٰ شريعة جديدة، وقد يتبع شرع من قبله. وأن النبي من أوحي إليه وبعث في قوم مؤمنين يدعوهم إلىٰ شرع من قبله.
وقد ذكر العلماء أنّ بين النبي والرسول عموماً وخصوصاً مطلقاً، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً (لوامع الأنوار البهية للسفاريني ١/ ٤٩).

(٢) فتح الباري ٦/ ٣٦١.

وقد أجمعت الأمة علىٰ تفضيل الأنبياء علىٰ غيرهم من البشر [١].

ومما احتج به العلماء علىٰ تفضيل الأنبياء قول الله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٣].

وقوله سبحانه: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام: ٨٣-٨٦].

قالوا: إن اسم (العالمين) عام لجميع أصناف المخلوقات، يتناول الإنس والملائكة والجن، ويجب إجراء الاسم علىٰ عمومه إلا إذا قام دليل يوجب الخصوص [٢].

ومما احتجوا به أيضاً أن الله تعالىٰ قد رتّب عباده السعداء المنعَم عليهم أربعَ مراتب، قال تعالىٰ: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٩]، فأول هذه المراتب وأعلاها الأنبياء [٣].

وجاء في الحديث أن النَّبيّ ﷺ قال عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: (هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين) [٤].

---

(١) انظر: مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية ١١/ ٢٢١، الحبائك في أخبار الملائك للسيوطي ص٢٠٣، لوامع الأنوار البهية للسفاريني ٢/ ٣٩٨.

(٢) مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٤/ ٣٦٦، ٣٦٧، وانظر كتاب القول الحق في أن محمداً ﷺ أفضل الخلق لابن الجزار ص١٠٧ (ضمن كتاب جواهر البحار في فضائل النبي المختار ﷺ للنبهاني)، وانظر كتاب الحبائك للسيوطي ص٢٠٩، ٢١٠.

(٣) مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ١١/ ٢٢١.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٦١٠ كتاب المناقب، باب مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما، وقال ⇐

فالأنبياء والمرسلون صلوات الله وسلامه عليهم مُقدَّمون علىٰ غيرهم في الجنة.

وأيضاً فإن الناس في الموقف يوم القيامة يستشفعون إلىٰ ربهم بخواصه من خلقه، وهم الأنبياء [1]، حيث يبدؤون بآدم عليه الصلاة والسلام، ثم أولي العزم من الرسل عليهم الصلاة والسلام [2].

ثانياً: تفاضل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام:

لقد اقتضت حكمة الله تعالىٰ البالغة وقدرته الشاملة المفاضلة بين أنبيائه عليهم جميعاً أفضل الصلاة والسلام، قال تبارك وتعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥].

وقد أجمعت الأمة علىٰ أنّ الرسل أفضل من بقية الأنبياء [3]، عليهم جميعاً صلوات الله وسلامه.

ثم إن الرسل يتفاضلون أيضاً، كما قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأفضل الرسل أولو العزم منهم [4]، وهم أهل الثبات والجد والصبر، قال تعالىٰ: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

=

الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وأخرجه الترمذي أيضاً من طرق أخرىٰ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٥/ ٦١١، وابن ماجه في سننه ١/ ٣٦ (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه)، والإمام أحمد في مسنده ١/ ٨٠ بلفظ مقارب، وقد صحح الألباني هذا الحديث في صحيح الجامع الصغير ٦/ ٧٥، وانظر مجمع الزوائد للهيثمي ٩/ ٥٣.

(١) القول الحق لابن الجزار ص١٠٨.

(٢) سيأتي إيراد هذا الحديث الدال علىٰ ذلك قريباً.

(٣) انظر: زاد المعاد لابن القيم ١/ ٤٣، تفسير ابن كثير ٣/ ٤٧، لوامع الأنوار البهية ١/ ٤٩.

(٤) انظر: زاد المعاد ١/ ٤٣، تفسير ابن كثير ٣/ ٤٧، لوامع الأنوار ٢/ ٢٩٩.

وهم علىٰ المشهور خمسة [(١)]: محمّد ﷺ ونوح وإبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ عليهم صلوات الله تعالىٰ وسلامه.

وهم المذكورون نصاً في قول الله تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾ [الأحزاب: ٧].

وفي قوله تعالىٰ: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴾ [الشورىٰ: ١٣].

وأيضاً فهم الذين يتراجعون الشفاعة بعد أبيهم آدم عليه السلام حتىٰ تنتهي إلىٰ نبينا محمّد ﷺ[(٢)].

وأخيراً فإنّ أفضل أولي العزم وغيرهم بلا خلاف هو الرسول محمّد ﷺ، وسأورد الأدلة علىٰ ذلك بإذن الله تعالىٰ في المباحث القادمة.

ومما ينبغي هنا أن يُعلم أنّ القول بتفضيل النبي محمّد ﷺ علىٰ غيره لا ينافي الأحاديث الواردة بالنهي عن التفضيل بين الأنبياء، كقوله ﷺ: (لا تفضلوا بين أنبياء الله)[(٣)] وفي رواية: (لا تُخيِّروني علىٰ موسىٰ)[(٤)].

فقد حمل العلماء النهي في هذه الأحاديث علىٰ التفضيل الذي يؤدي إلىٰ انتقاص المفضول،

---

(١) انظر: تفسير البغوي (المسمىٰ معالم التنزيل) ٤/ ١٧٦، زاد المعاد ١/ ٤٣، ٤٤، تفسير ابن كثير ٣/ ٤٧، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ٢/ ٤٢٤، لوامع الأنوار البهية ٢/ ٢٩٩.

(٢) معارج القبول للشيخ حافظ بن أحمد حكمي ٢/ ٨١، وانظر صحيح البخاري ٥/ ٢٢٥، كتاب التفسير، سورة بني إسرائيل، باب ذرية من حملنا مع نوح، وصحيح مسلم ١/ ١٨٤ كتاب الإيمان رقم (٣٢٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٤/ ١٣٢ كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالىٰ (وإن يونس لمن المرسلين) إلىٰ قوله (وهو مليم)، ومسلم في صحيحه ٤/ ١٨٤٣، ١٨٤٤، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسىٰ ﷺ، رقم الحديث ٢٣٧٣ (١٥٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) صحيح البخاري ٣/ ٨٨ كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الإشخاص والخصومة بين المسلم واليهود، وصحيح مسلم ٤/ ١٨٤٤، رقم الحديث ٢٣٧٣ (١٦٠).

وكان علىٰ وجه الحمية والعصبية، أو كان هذا التفضيل يؤدي إلىٰ خصومة وفتنة [1].

يدل علىٰ هذا سبب الحديث، ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (استبّ رجلان: رجل من المسلمين، ورجل من اليهود، قال المسلم: والذي اصطفىٰ محمداً علىٰ العالمين، فقال اليهودي: والذي اصطفىٰ موسىٰ علىٰ العالمين، فرفع المسلم يده عند ذلك، فلطم وجه اليهودي، فذهب اليهودي إلىٰ النَّبيّ ﷺ فأخبره بما كان من أمره وأمر المسلم، فدعا النَّبيّ ﷺ المسلم، فسأله عن ذلك، فأخبره، فقال النَّبيّ ﷺ: (لا تخيِّروني علىٰ موسىٰ..)[2] الحديث.

وفي الرواية الأخرىٰ: (لا تفضلوا بين أنبياء الله)[3].

فليس التفضيل بالرأي ومجرد العصبية، ولا بما يلزم منه تنقُّص المفضول، والحط من قدره، كل هذا وما في معناه محرم قطعاً، وهو الذي غضب منه رسول الله ﷺ، ولو لم يقصده ذلك الصحابي رضي الله عنه[4].

وقد أجاب بعضهم بجواب آخر وهو أن النهي في هذه الأحاديث نهي عن التفضيل الخاص، أي لا يُفضَّل بعض الرسل علىٰ بعض بعينه، بخلاف التفضيل العام، فلا يمنع منه[5].

والتفضيل التفصيلي لا يصار إليه إلا في مقام الضرورة، وقيام الحاجة إليه، كمن يفضِّل نبياً علىٰ نبينا محمّد ﷺ، فإنه يحتاج في الرد عليه إلىٰ التصريح بأن محمداً ﷺ مُفضَّل عليه وعلىٰ سائر الأنبياء[6] عليهم الصلاة والسلام، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) انظر: كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ ﷺ للقاضي عياض ١/ ٢٢٧، تفسير ابن كثير ٣/ ٤٧، شرح الطحاوية ١/ ١٥٩، فتح الباري ٦/ ٤٤٦، لوامع الأنوار البهية ٢/ ٢٩٨، الرسل والرسالات للدكتور عمر سليمان الأشقر ص٢٢٣.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) معارج القبول ٢/ ٤٢٦.

(٥) شرح الطحاوية لابن أبي العز ١/ ١٦٠.

(٦) رسالة في أفضلية محمد عليه الصلاة والسلام لابن كمال باشا ورقة ٥٧أ (مخطوطة)، وهناك أجوبة أخرىٰ ⇐

المبحث الأول
الأدلة على أفضلية النبي محمد ﷺ من القرآن الكريم

لا ريب أنّ نبينا محمداً ﷺ أفضل الخلق علىٰ الإطلاق، والدليل علىٰ ذلك الكتاب والسنة والإجماع.

وسيختص هذا المبحث ببيان الأدلة علىٰ أفضليته ﷺ من القرآن الكريم.

وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تدل علىٰ تفضيله ﷺ علىٰ غيره من المخلوقات، منها ما هو صريح في الدلالة، ومنها ما يحتاج إلىٰ استنباط.

وفيما يأتي عرض لجملة من هذه الآيات التي تدل علىٰ هذه المسألة مع بيان وجه الاستدلال بها:

١ - قول الله تعالىٰ ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [آل عمران: ٨١].

فقد أخذ الله تعالىٰ الميثاق علىٰ الأنبياء أن يؤمنوا بمحمد ﷺ إن هم أدركوا حياته، وأن يكونوا من أتباعه وأنصاره، وهذا تكريم كبير من الله تعالىٰ لنبيه محمّد ﷺ.

وقد أجاب الأنبياء كلهم عليهم الصلاة والسلام بقولهم (أقررنا) وشهدوا علىٰ أنفسهم بذلك، وشهد الله عليهم، وكفىٰ بالله شهيداً[١].

روىٰ الإمام الطبري رحمه الله بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (لم يبعث الله عز وجل نبياً ـ آدم فما بعده ـ إلا أخذ عليه العهد في محمّد: لئن بُعث وهو حي ليؤمننّ به ولينصرنّه، ويأمره فيأخذ العهد علىٰ قومه) وقرأ الآية [٢].

= للعلماء. انظر مثلاً: كتاب الشفا للقاضي عياض ١/ ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، فتح الباري ٦/ ٤٤٦.

(١) القول الحق لابن الجزار ص١٠٩.

(٢) تفسير الطبري (المسمىٰ جامع البيان عن تأويل أي القرآن) ٣/ ٣٣٢.

وروىٰ الطبري أيضاً عن طاووس وقتادة أنهما قالا: (أخذ الله ميثاق النبيين أن يصدِّق بعضهم بعضاً)[١].

وهذا القول لا يعارض القول الأول.

قال الإمام ابن كثير رحمه الله: وهذا لا يضاد ما قاله ابن عباس رضي الله عنه، ولا ينفيه، بل يستلزمه ويقتضيه[٢].

ويدل علىٰ ما ذكرت من معنىٰ الآية ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الله بن ثابت قال: جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلىٰ النَّبيّ ﷺ فقال: يا رسول الله إني مررت بأخ لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة، ألا أعرضها عليك؟ قال: فتغيَّر وجه رسول الله ﷺ، قال عبد الله: فقلت: ألا ترىٰ ما بوجه رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: رضينا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ رسولاً، قال: فسُرِّي عن النَّبيّ ﷺ، ثم قال: (والذي نفسي بيده لو أصبح فيكم موسىٰ ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم، إنكم حظي من الأمم، وأنا حظكم من النبيين)[٣].

وما رواه الإمام أحمد أيضاً عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وفيه قوله ﷺ: (والذي نفسي بيده لو أن موسىٰ[٤] ﷺ كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني)[٥].

وهذا الحكم المذكور غير مخصوص بموسىٰ عليه الصلاة والسلام، بل يعم سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام للاشتراك في العلة[٦].

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٣/ ٣٣٣.

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ٣٧٩.

(٣) مسند أحمد ٣/ ٤٧٠، ٤/ ٢٦٥.

(٤) قال ابن الجزار: إنما مثّل بموسىٰ دون غيره لأن قومه وهم اليهود أشد كفراً ونفاقاً وعناداً، فإذا كان نبي تلك الأمة الشديدة العداوة لنا لو أدركه اتبعه كان غيره بذلك أولىٰ، فإنه نبي إليه وإلىٰ غيره (القول الحق ص١١١).

(٥) مسند أحمد ٣/ ٣٨٧.

(٦) رسالة في أفضلية محمد عليه الصلاة والسلام لابن كمال باشا ورقة ٥٣ب (مخطوطة).

فيجب علىٰ سائر الأنبياء اتباعه عليه الصلاة والسلام لو كانوا أحياءً في زمانه ﷺ، أو بعد بعثته، كما وجب علىٰ عيسىٰ[1] عليه الصلاة والسلام حينما ينزل إلىٰ الأرض في آخر الزمان.

٢- قول الله تعالىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٩].

قال الإمام ابن كثير رحمه الله في معنىٰ هذه الآية: (أي افعل هذا الذي أمرتك به لنقيمك يوم القيامة مقاماً محموداً يحمدك فيه الخلائق كلهم، وخالقهم تبارك وتعالىٰ)[2].

فهذا المقام الكريم للنبي محمّد ﷺ الذي يغبطه فيه الأولون والآخرون من أبرز الأدلة علىٰ تفضيله ﷺ علىٰ الخلائق أجمعين.

وأما المراد بهذا المقام المحمود فقد وردت فيه أحاديث شريفة عن النبي محمّد ﷺ، سيأتي ذكرها بإذن الله تعالىٰ في المبحث التالي.

٣- قوله الله تعالىٰ: ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح: ٤].

ومعنىٰ هذه الآية: أعلينا قدرك، وجعلنا لك الثناء الحسن العالي، الذي لم يصل إليه أحد من الخلق[3].

روىٰ ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسيره عن قتادة رحمه الله أنه قال: (رفع الله ذكره في الدنيا والآخرة، فليس خطيب، ولا متشهد، ولا صاحب صلاة إلَّا ينادي بها: أشهد أن لا إلٰـه إلَّا الله، وأشهد أنَّ محمداً رسول الله)[4].

فالله تعالىٰ رفع ذكر نبيه ﷺ، فبشر به في الكتب السابقة، وأخذ عهداً علىٰ الأنبياء عليهم

---

(١) المرجع السابق ورقة ٥٣ أ.

(٢) تفسير ابن كثير ٣/ ٥٦.

(٣) تفسير ابن سعدي المسمىٰ (تيسير الكريم الرَّحمٰن في تفسير كلام المنّان) للشيخ عبد الرَّحمٰن بن ناصر السعدي ص٨٥٧.

(٤) تفسير الطبري ٣٠/ ٢٣٥.

الصلاة والسلام أن يؤمنوا به وينصروه إن ظهر في زمانهم، وقرن اسمه باسمه تعالىٰ في الأذان، والإقامة، والتشهد في الصلاة، وفي الخطب، وفي الشهادة التي لا يكون الشخص مسلماً إلا إذا نطق بها(١).

وغير ذلك من الأمور التي أعلا الله تعالىٰ بها ذكر رسوله محمّد ﷺ.

٤- قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]. وقد قال النَّبيّ ﷺ في الصحيح (٢): (إنّ أتقاكم وأعلمكم بالله أنا)(٣).

فأكرم الخلق عند الله تعالىٰ هو نبينا محمّد ﷺ حيث إنه أتقاهم.

٥- قول الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

واستعظام العظماء للشيء يدل علىٰ إيغاله في العظمة، فما الظن باستعظام أعظم العظماء؟(٤).

فهذه شهادة كريمة من الله جل جلاله لنبيه ومصطفاه ﷺ بعظمة خلقه، مع تأكيد هذا الثناء بعدة مؤكدات(٥).

وقد جمع الله تعالىٰ فيه محاسن الأخلاق (٦).

وعرف ﷺ بأخلاقه الفاضلة الحميدة، التي يطول شرحها (٧)، فكان عليه الصلاة

---

(١) دلالة القرآن المبين للغماري ص١١٧، وانظر: الشفا للقاضي عياض ١/ ١٩ ـ ٢٣.

(٢) القول الحق لابن الجزار ص١١٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ١/ ١٠ كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: (أنا أعلمكم بالله) وهذا نص الحديث بتمامه: عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أمرهم أمرهم من الأعمال ما يطيقون، قالوا: إنا لسنا كهيئتك يا رسول الله، إن الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فيغضب حتىٰ يُعرف الغضب في وجهه ثم يقول: (إنّ أتقاكم وأعلمكم بالله أنا).

(٤) بداية السول في تفضيل الرسول ﷺ وشرّف وكرّم للعز بن عبد السلام ص٥٨.

(٥) انظر: دلالة القرآن المبين ص١٠٨.

(٦) انظر: القول الحق لابن الجزار ص١١٥.

(٧) يمكن الرجوع في معرفة ذلك إلىٰ كتاب الشمائل المحمدية للترمذي، وكتاب أخلاق النبي ﷺ وآدابه ⇐

والسلام أحسن الناس أخلاقاً، وأكملهم آداباً.

وقد جاء في صحيح مسلم أن سعد بن هشام بن عامر رضي الله عنه سأل

عائشة رضي الله عنها عن خلق رسول الله ﷺ فقالت: ألست تقرأ القرآن؟ قال: بلىٰ. قالت: (فإن خلق نبي الله ﷺ كان القرآن)[1].

٦- قول الله تعالىٰ: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠].

قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره: (يعني خير الناس للناس، والمعنىٰ: أنهم خير الأمم، وأنفع الناس للناس) إلىٰ أن قال: (كما في الآية الأخرىٰ ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣] أي خياراً)[2].

ولا ريب أن تفضيل الأمة تفضيل لرسولها ﷺ الذين هم أُمته.

فشرف التابع شرف للمتبوع من باب أولىٰ، فكما أن أمة الرسول ﷺ المحمدية خير الأمم فهو صلىٰ الله عليه وسلم خير الناس[3].

إلىٰ غير ذلك من الآيات الكريمة الدالة ـ صراحة أو ضمناً ـ علىٰ تفضيله ﷺ علىٰ غيره من المخلوقات.

=

للحافظ أبي محمد الأصبهاني، وكتاب الأنوار في شمائل النبي المختار للبغوي، وغيرها.

(١) قطعة من الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١/ ٥١٣ كتاب صلاة المسافرين، باب جامع صلاة الليل.

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ٣٩٢.

(٣) من كتاب القول الحق ص١١٠ بتصرف.

المبحث الثاني
الأدلة على أفضليته ﷺ من السنة النبوية

لقد دلت السنة النبوية علىٰ أفضلية النَّبيّ ﷺ علىٰ غيره من المخلوقات، فهناك عدة أحاديث رواها أصحاب الصحاح والسنن والمساند، وغيرهم تدل علىٰ هذا التفصيل الإلهي لهذا النبي الكريم ﷺ.

وقد وردت هذه الأحاديث بعدة صيغ، وبسياقات متنوعة، ومن هذه الأحاديث ما يأتي:

١- أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنّ الله اصطفىٰ كنانة من ولد إسماعيل، واصطفىٰ قريشاً من كنانة، واصطفىٰ من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم)(١).

وأخرج الترمذي في سننه عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، وفيه قوله ﷺ: (أنا محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب، إن الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم فرقة، ثم جعلهم فرقتين فجعلني في خيرهم فرقة، ثم جعلهم قبائل فجعلني في خيرهم قبيلة، ثم جعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتاً وخيرهم نفساً)(٢).

فالله تعالىٰ اختار نبيه محمداً ﷺ من بين الخلق، واصطفاه منهم ليكون خيرته من خلقه صلوات الله وسلامه عليه.

٢- أخرج أبو داود في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (أنا سيد ولد آدم، وأول من تنشق عنه الأرض، وأول شافع، وأول مُشفَّع)(٣).

---

(١) صحيح مسلم ٤/ ١٧٨٢ كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ.

(٢) سنن الترمذي ٥/ ٥٨٤ كتاب المناقب، باب فضل النبي ﷺ رقم (٣١٠٨) وقال الترمذي حديث حسن.

(٣) سنن أبي داود ٥/ ٥٤ كتاب السنة، باب في التخيير بين الأنبياء (٤٦٧٣).

وقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ٤/ ١٧٨٢ (٢٢٧٨) بلفظ: (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر..).

وفي مسند الإمام أحمد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (..أي رب، خلقتني سيد ولد آدم ولا فخر..)(١).

قال ابن الأثير رحمه الله موضحاً المراد بهذا الحديث: (قاله إخباراً عما أكرمه الله تعالىٰ به من الفضل والسؤدد، وتحدثاً بنعمة الله تعالىٰ عنده... ولهذا أتبعه بقوله: (ولا فخر) أي أنّ هذه الفضيلة التي نلتُها كرامة من الله، لم أنلها من قبل نفسي، ولا بلغتها بقوّتي، فليس لي أن أفتخر بها)(٢).

وجاء في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أنا سيد الناس يوم القيامة، وهل تدرون ممّ ذلك؟ يُجمع الناس الأولين والآخرين في صعيد واحد..)(٣) وذكر حديث الشفاعة الطويل.

قال النووي رحمه الله مبيناً سبب تخصيص السيادة في هذا الحديث بيوم القيامة مع أنّ النَّبيّ ﷺ سيد الناس في الدنيا والآخرة: (إنما خُصّ يوم القيامة لارتفاع السؤدد فيها، وتسليم جميعهم له، ولكون آدم وجميع أولاده تحت لوائه ﷺ)(٤).

٣- أخرج الترمذي والدارمي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (..أنا أكرم ولد آدم علىٰ ربي ولا فخر)(٥).

وأخرجا أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (..أنا أكرم الأولين

---

(١) مسند أحمد ١/ ٥، وقال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلىٰ والبزار، ورجالهم ثقات (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١٠/ ٣٧٥).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٤١٧.

(٣) صحيح البخاري ٥/ ٢٢٥ كتاب التفسير، سورة الإسراء، باب ذرية من حملنا مع نوح، وصحيح مسلم ١/ ١٨٤ كتاب الإيمان، باب أدنىٰ أهل الجنة منزلة فيها (٣٢٧).

(٤) شرح النووي لصحيح مسلم ٣/ ٦٦، وانظر: الشفا للقاضي عياض ١/ ٢٠٨، ٢٠٩.

(٥) سنن الترمذي ٥/ ٥٨٥ كتاب المناقب، باب في فضل النبي ﷺ (٣٦١٠)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وسنن الدارمي ١/ ٢٦ المقدمة، باب ما أعطي النبي ﷺ من الفضل.

والآخرين علىٰ الله ولا فخر)[1].

وفي هذين الحديثين دلالة واضحة علىٰ أنه ﷺ أعظم الناس منزلة عند ربه تبارك وتعالىٰ.

٤- أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (فُضِّلتُ علىٰ الأنبياء بست: أُعطيت جوامع الكلم، ونُصرت بالرعب، وأُحلت لي الغنائم، وجُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأُرسلت إلىٰ الخلق كافة، وبي خُتم النبيُّون)[2].

فنبينا محمّد ﷺ فضَّله الله تعالىٰ علىٰ سائر الأنبياء بهذه الخصال الشريفة.

٥- أخرج الدارمي في سننه، والبيهقي في دلائل النبوة عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما أن النَّبيّ ﷺ قال: (أنا قائد المرسلين ولا فخر، وأنا خاتم النبيين ولا فخر، وأنا أول شافع وأول مُشفَّع ولا فخر)[3].

وهذا يدل علىٰ تخصيصه وتفضيله ﷺ[4].

٦- أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (فُضِّلنا علىٰ الناس بثلاث: جُعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجُعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجُعلت تُربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء)[5].

وأخرج هذا الحديث البيهقي في الدلائل بلفظ (فُضِّلت علىٰ الناس بثلاث...)[6].

٧- أخرج البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (إن الشمس تدنو يوم القيامة حتىٰ يبلغ العرق نصف الأذن، فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم، ثم بموسىٰ، ثم بمحمد ﷺ، فيشفع ليقضي بين الخلق، فيمشي حتىٰ يأخذ بحلقة الباب،

---

(١) سنن الترمذي ٥/ ٥٨٨ (٣٦١٦)، وسنن الدارمي ١/ ٢٦ المقدمة.

(٢) صحيح مسلم ١/ ٣٧١ كتاب المساجد (٥٢٣).

(٣) سنن الدارمي ١/ ٢٧ المقدمة، ودلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة لأبي بكر البيهقي ٥/ ٤٨٠.

(٤) بداية السول ص ٣٦.

(٥) صحيح مسلم ١/ ٣٧١ كتاب المساجد (٥٢٢).

(٦) دلائل النبوة ٥/ ٤٧٥.

فيومئذ يبعثه الله مقاماً محموداً يحمده أهل الجمع كلهم)[1].

وهذه الشفاعة خاصة بنبينا محمّد ﷺ من بين سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام، وتُسمىٰ الشفاعة العظمىٰ، فهي شفاعة عامة لجميع أهل الموقف علىٰ اختلاف أديانهم.

وهي المقام المحمود ـ علىٰ رأي أكثر العلماء [2] ـ الذي يحمده عليه جميع الخلائق، والذي وعد الله عز وجل نبيه محمداً ﷺ في قوله تعالىٰ: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٩] ـ كما تقدم في المبحث السابق ـ وفيه دلالة واضحة علىٰ تكريمه وتشريفه ﷺ.

وهناك أحاديث أخرى عن المقام المحمود.

منها ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن كعب بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (يُبعث الناس يوم القيامة، فأكون أنا وأمتي علىٰ تلٍّ، فيكسوني ربي تبارك وتعالىٰ حلةً خضراء، ثم يؤذن لي فأقول ما شاء الله أن أقول، فذاك المقام المحمود)[3].

إلىٰ غير ذلك من الأحاديث [4] التي لا تعارض بينها؛ لأنه يمكن إرجاعها إلىٰ الشفاعة العظمىٰ وما يتعلق بها، ولذا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله عن تعدد الأقوال في المقام المحمود: (ويمكن رد هذه الأقوال كلها إلىٰ الشفاعة العامة..)[5].

---

(١) صحيح البخاري ٢/ ١٣٠ كتاب الزكاة، باب من سأل الناس تكثراً.

(٢) انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة ٢/ ٧٢٤ فما بعدها، تفسير ابن جرير الطبري ١٦/ ١٤٣ فما بعدها، تفسير القرطبي ١٠/ ٣٠٩ فما بعدها، فتح الباري ١١/ ٤٢٦ فما بعدها.

(٣) مسند أحمد ٣/ ٤٥٦، وقد أخرجه الحاكم في المستدرك ٢/ ٣٦٣ وصححه وأقره الذهبي، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وأحد إسنادي الكبير رجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد ١٠/ ٣٧٧).

(٤) انظر: هذه الأحاديث في كتاب التوحيد لابن خزيمة ٢/ ٧٢٤ فما بعدها، كتاب الشريعة للآجري ٤/ ١٦٠٤ فما بعدها، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم اللالكائي ٦/ ١١٦٢ فما بعدها، وغيرها.

(٥) فتح الباري ١١/ ٤٢٧.

وللإمام ابن القيم توجيه آخر حيث يقول رحمه الله: (ومقاماته المحمودة في الموقف متعددة، كما دلت عليه الأحاديث، فكان في التنكير من الإطلاق والإشاعة ما ليس في التعريف)(١) ويعني كلمة (مقاماً) في الآية.

٨- أخرج البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة (٢)، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته، حلّت له شفاعتي يوم القيامة)(٣).

وأخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع النَّبيّ ﷺ يقول: إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا عليَّ، فإنه من صلىٰ علي صلاة صلىٰ الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة؛ فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلّت له الشفاعة)(٤).

وجاء في سنن الترمذي ومسند أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه: قيل: يا رسول الله، وما الوسيلة؟ قال: (أعلىٰ درجة في الجنة)(٥).

فإعطاؤه ﷺ في الجنة الوسيلة، وهي الدرجة العالية في الجنة تفضيل له ﷺ علىٰ غيره، حيث لا ينالها إلا فرد واحد فقط من جميع الخلق، وهو نبينا محمّد ﷺ(٦).

٩- وأخيراً فقد روىٰ الدارمي والبيهقي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (إن الله فضّل محمداً ﷺ علىٰ الأنبياء وعلىٰ أهل السماء..)(٧).

---

(١) بدائع الفوائد ٤/ ١٠٥.

(٢) قال ابن حجر: الفضيلة هي المرتبة الزائدة علىٰ سائر الخلائق، ويحتمل أن تكون منزلة أخرىٰ، أو تفسيراً للوسيلة (فتح الباري ٢/ ٩٥).

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٥٢ كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء.

(٤) صحيح مسلم ١/ ٢٨٨ كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل ما يقول المؤذن.

(٥) سنن الترمذي ٥/ ٥٨٦ كتاب المناقب، باب فضل النبي ﷺ (٣٦١٢)، ومسند أحمد ٢/ ٢٦٥.

(٦) عظيم قدره ﷺ ورفعة مكانته عند ربه عز وجل لخليل ملا خاطر ص٩٢.

(٧) سنن الدارمي ١/ ٢٥ المقدمة، باب ما أُعطي النبي ﷺ من الفضل، ودلائل النبوة للبيهقي ٥/ ٤٨٦.

وروىٰ البيهقي والحاكم عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه أنه قال: (..إنّ أكرم خليقة الله علىٰ الله أبو القاسم ﷺ..)[1].

(١) دلائل النبوة ٥/ ٤٨٥، والمستدرك للحاكم ٤/ ٥٦٨ وقال صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

المبحث الثالث
كلام العلماء عن أفضليته ﷺ

بعد أن عرضت في المبحثين السابقين الأدلة علىٰ أفضلية النبي محمّد ﷺ من القرآن الكريم ومن السنة النبوية سأورد في هذا المبحث بإذن الله تعالىٰ مقتطفات من أقوال الأئمة والعلماء والباحثين في هذه المسألة، وذلك كما يأتي:

قال الإمام الشافعي رحمه الله (ت٢٣١هـ): (محمّد رسول الله، خير خلق رب العالمين)(١).

وقال أيضاً عن النَّبيّ ﷺ: (..فكان خيرته المصطفىٰ لوحيه، المنتخب لرسالته، المفضَّل علىٰ جميع خلقه)(٢).

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله (ت٣٢١هـ): (..وإن محمداً عبده المصطفىٰ، ونبيه المجتبىٰ، ورسوله المرتضىٰ، وإنه خاتم الأنبياء، وإمام الأتقياء، وسيد المرسلين، وحبيب رب العالمين)(٣).

وقال الإمام أبو بكر محمّد بن الحسين الآجري رحمه الله (ت٣٦٠هـ): (الله جلّ ذكره شرَّف نبيَّه محمداً ﷺ بأعلىٰ الشرف، ونعته بأحسن النعت، ووصفه بأجمل الصفة، وأقامه في أعلىٰ الرتب)(٤).

وقال أيضاً: (الله عز وجل أعطىٰ نبينا ﷺ من الشرف العظيم والحظ الجزيل ما لم يعطه نبياً قبله)(٥).

---

(١) روىٰ هذا القول عنه بإسناده البيهقي في كتاب مناقب الشافعي ١/ ٤٢٢، باب ما يؤثر عنه في تفضيل النبي ﷺ علىٰ جميع الخلق وإثبات الشفاعة له.

(٢) الرسالة ص١٢.

(٣) متن العقيدة الطحاوية ص١٢.

(٤) كتاب الشريعة ٣/ ١٣٨٦.

(٥) المرجع السابق ٤/ ١٦٠٤.

وقال الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي رحمه الله (ت٤٥٨هـ) في خطبة كتابه (دلائل النبوة): (ونشهد أنّ محمداً عبده ورسوله ونبيه وصفيُّه، ونجيُّه ووليُّه ورضيُّه، وأمينه علىٰ وحيه، وخيرته من خلقه)(١).

وقال القاضي عياض رحمه الله (ت٥٤٤هـ): دل القرآن وصحيح الأثر وإجماع الأمة علىٰ كون النَّبيّ ﷺ أكرم البشر وأفضل الأنبياء(٢).

ولابن الجوزي رحمه الله (ت٥٩٧هـ) كتاب (الوفا بأحوال المصطفىٰ) عقد فيه ثلاثة عشر باباً بعنوان (أبواب فضله علىٰ الأنبياء)(٣).

وللعز بن عبد السلام رحمه الله (ت٦٦٠هـ) رسالة بعنوان: بداية السول في تفضيل الرسول ﷺ وشرّف وكرّم (٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت٧٢٠هـ): (محمّد ﷺ سيد ولد آدم، وأفضل الخلق، وأكرمهم علىٰ الله)(٥).

وقال أيضاً: (سيد المرسلين، وإمام المتقين، وقائد الغرّ المحجَّلين هو رسول الله ﷺ باتفاق المسلمين)(٦).

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله (ت٧٥١هـ) في خطبة كتابه (زاد المعاد في هدي خير العباد): (وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، وأمينه علىٰ وحيه، وخيرته من خلقه.. أرسله الله رحمة للعالمين، وإماماً للمتقين، وحجة علىٰ الخلق أجمعين)(٧).

---

(١) دلائل النبوة ومعرفة أصول صاحب الشريعة ١/ ٦.

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ ١/ ٢٢٥، ٢٢٦ بتصرف يسير.

(٣) انظر: الوفا ١/ ٣٥٣ فما بعدها.

(٤) هذه الرسالة بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله، ولها اسم آخر بعنوان: منية السول في تفضيل الرسول ﷺ بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد.

(٥) مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية ١١/ ٩٦.

(٦) منهاج السنة ٧/ ٣٨٧.

(٧) ١/ ٣٤.

وقال الإمام ابن كثير رحمه الله (ت٧٧٤هـ) عن النَّبيِّ ﷺ: (هو سيد ولد آدم، وفخرهم في الدنيا والآخرة)[١].

وقال الشيخ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ): نبينا محمّد ﷺ أفضل الخلق بلا خلاف)[٢].

وللشيخ أحمد بن سليمان بن كمال باشا رحمه الله (ت٩٤٠هـ) رسالة في أفضلية محمّد عليه الصلاة والسلام[٣]. ومما جاء فيها: (لابد من الاعتقاد بتفضيل نبينا محمّد ﷺ علىٰ سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.. لما مر من انعقاد إجماع المسلمين علىٰ ذلك)[٤].

وللشيخ نور الدين علي بن سليم الشهير بابن الجزار رحمه الله (وهو من أهل القرن العاشر الهجري) مؤلف بعنوان: (القول الحق في أن محمداً ﷺ أفضل الخلق)[٥].

وقال الشيخ محمّد بن أحمد السفّاريني رحمه الله (ت١١٨٨هـ) في منظومته:

وأفـــضل العـــالم مـــن غـــيرا مـــترا   نبينـــــا المبعـــــوث في أم القــــرىٰ

ثم قال شارحاً ذلك: (وأفضل العالم) العلوي والسفلي، من مَلك وبشر وجن، في الدنيا والآخرة، في سائر خلال الخير، وخصال الكمال، ونعوت المكارم والجمال (من غير امترا) أي من غير شك ولا ريب..)[٦].

وقال في موضع آخر: (النبي المصطفىٰ أفضل الخلق جميعاً بلا خفاء ﷺ وعلىٰ سائر الأنبياء والمرسلين)[٧].

---

(١) البداية والنهاية ٢/ ٢٥٢.

(٢) الحبائك في أخبار الملائك ص٣٠٣.

(٣) وقفت علىٰ نسخة مخطوطة مصورة منها في قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم (٦٦٦٨) وعدد الأوراق سبع ورقات (ضمن مجموع رسائل).

(٤) ورقة ٥٦ ب.

(٥) هذا المؤلف مطبوع ضمن كتاب (جواهر البحار في فضائل النبي المختار ليوسف النبهاني) ٣/ ١٠٣ ـ ١١٩.

(٦) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضيّة ٢/ ٢٩٤، ٢٩٥.

(٧) المرجع السابق ٢/ ٢٩٨.

وقال العلامة صديق حسن (ت١٣٠٧هـ): (ونعتقد أن محمداً المصطفىٰ وأحمد المجتبىٰ ﷺ خير الخلائق وأفضلهم، وأكرمهم علىٰ الله عز وجل، وأعلىٰ درجة، وأقربهم إلىٰ الله وسيلة)[1].

وقال الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي رحمه الله (ت١٣٧٧هـ) في منظومته، وهو يتكلم عن النَّبيّ ﷺ:

فهو ختام الرسل باتفاق وأفضل الخلق علىٰ الإطلاق[2]

ومما قاله في شرح هذا البيت: (التفضيل بما أكرمه الله عز وجل، ورفع به درجته، ونوّه في الوحي بشرفه من الفضائل الشرعية والأخروية، وغير ذلك مما شهد الله تعالىٰ به ورسوله ﷺ.. هو الذي يجب اعتقاده، والإيمان به والتصديق، والانقياد له والتسليم)[3].

وقال الشيخ محمّد الطاهر ابن عاشور رحمه الله (ت١٣٩٣هـ): (ثبت أنّ محمداً ﷺ أفضل الرسل لما تظاهر من آيات تفضيله، وتفضيل الدين الذي جاء به، وتفضيل الكتاب الذي أنزل عليه)[4].

ولأبي الفضل عبد الله بن محمّد بن الصديق الغماري رحمه الله (ت١٤١٣هـ) كتاب بعنوان (دلالة القرآن المبين علىٰ أن النَّبيّ ﷺ أفضل العالمين).

ومما قاله في مقدمة هذا الكتاب: (إذا نظرنا إلىٰ ما في القرآن من دلائل خاصة تقتضي علو قدره عليه الصلاة والسلام انتهينا إلىٰ أنه عليه الصلاة والسلام أفضل المخلوقات يقيناً لا يدخله احتمال)[5].

وقال محمّد عطية الأبراشي رحمه الله صاحب كتاب (عظمة الرسول ﷺ): (للرسول ﷺ منزلة

---

(١) قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر ص٩٥.

(٢) معارج القبول بشرح سُلّم الوصول إلىٰ علم الأصول في التوحيد ٢/ ٤٢٤.

(٣) المرجع السابق ٢/ ٤٢٦.

(٤) تفسير التحرير والتنوير ٣/ ٧.

(٥) دلالة القرآن المبين ص٦ باختصار.

كبيرة، وقدر عظيم عند الله سبحانه وتعالىٰ، فهو أكرم البشر علىٰ الله، وأفضل الناس منزلة، وأعلاهم درجة عند الله)[1].

وللشيخ خليل ملا خاطر كتاب بعنوان: (عظيم قدره ﷺ ورفعة مكانته عند ربه عز وجل).

---

(١) عظمة الرسول ﷺ ص٢٦٣.

المبحث الرابع
من علامات تفضيله ﷺ

وأعنىٰ بهذه العلامات الفضائل التي كرّم الله تعالىٰ بها نبينا محمداً ﷺ دون غيره في الدنيا والآخرة فاستحق بها التفضيل علىٰ غيره من المخلوقات.

وهي كثيرة جداً [1]، قال تعالىٰ: ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١١٣].

وقد تضمنت المباحث السابقة طرفاً من هذه الفضائل، وسأعرض في هذا المبحث جملة من فضائله ﷺ الشريفة التي اختص بها ـ بما يناسب المقام ـ والتي هي بمثابة الشواهد والعلامات علىٰ تفضيله ﷺ علىٰ غيره.

فمن علامات تفضيله ﷺ علىٰ غيره ما يأتي:

١- كون النبي محمّد ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين.

قال تعالىٰ: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وجاء في صحيح مسلم: (فضلت علىٰ الأنبياء بست: .. وختم بي النبيون)[2].

ولا ريب أن هذا يدل علىٰ علو شأن النبي محمّد ﷺ، ورفعة مقامه علىٰ سائر إخوانه الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام، حيث ختمت به النبوة والرسالة فليس بعده ﷺ رسول ولا نبي.

---

(١) قال القاضي عياض: (لا خفاء علىٰ من مارس شيئاً من العلم، أو خص بأدنىٰ لمحة من الفهم: بتعظيم الله قدر نبينا ﷺ وخصوصه إياه بفضائل ومحاسن ومناقب لا تنضبط لزمام، وتنويهه من عظيم قدره بما تكلّ عنه الألسنة والأقلام) الشفا ١/ ١١.

وقد ألفت كتب كثيرة في خصائص الرسول ﷺ العظيمة ومزاياه الكريمة.

(٢) تقدم تخريجه.

٢- عموم رسالته ﷺ إلىٰ الإنس والجن جميعاً في كل زمان أو مكان.

قال تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبأ: ٢٨].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [الأحقاف: ٢٩] الآية.

وقال ﷺ في حديث التفضيل السابق: (وأرسلت إلىٰ الخلق كافة)[١] والأدلة علىٰ هذه المسألة كثيرة معلومة.

وهذه مزية عظيمة للمصطفىٰ ﷺ، حيث كان من قبله من الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام يبعثون إلىٰ أقوامهم خاصة.

٣- كثرة معجزات النَّبيّ ﷺ التي أكرمه الله تعالىٰ بها، ومنها ما هو حسي، ومنها ما هو معنوي، وقد ذكر بعض العلماء أنها تزيد علىٰ الألف[٢]، وهذا ما لم يحصل لمن قبله من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

كما أن معجزاته ﷺ تتميز بالظهور، وأعظمها بلا ريب القرآن الكريم.

قال القاضي عياض رحمه الله موضحاً ذلك: (ومعجزات نبينا ﷺ أظهر من سائر معجزات الرسل بوجهين:

أحدهما: كثرتها، وأنه لم يؤت نبي معجزة إلا وعند نبينا مثلها أو ما هو أبلغ منها.

الثاني: وضوح معجزاته ﷺ، فإن معجزات الرسل كانت بقدر همم أهل زمانهم وبحسب الفن الذي سما فيه قرنه) ثم ذكر الأمثلة علىٰ معجزات الرسل السابقين، وأعقبها بذكر إنزال الله تعالىٰ للقرآن الكريم ذاكراً وجوه إعجازه، ثم قال: (ثم بقيت هذه المعجزة

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: دلائل النبوة للبيهقي ١/ ١٠، شرح النووي لصحيح مسلم ١/ ٢، وقد أُلفت كتب كثيرة عن معجزات الرسول ﷺ ودلائل نبوته.

الجامعة لهذه الوجوه ثابتة إلىٰ يوم القيامة بينة الحجة لكل أمة تأتي) إلىٰ أن قال: (وسائر معجزات الرسل انقرضت بانقراضهم وعدمت بعدم ذواتها، ومعجزة نبينا محمّد ﷺ لا تبيد ولا تنقطع وآياته تتجدد ولا تضمحل).

ثم ساق الحديث المتفق عليه المروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: (ما من الأنبياء نبي إلا أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيت وحياً أوحاه الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة[1])[2].

وقال الإمام ابن كثير رحمه الله مبيناً معنىٰ هذا الحديث: (والمعنىٰ أن كل نبي أوتي من خوارق المعجزات ما يقتضي إيمان من رأىٰ ذلك من أولي البصائر والنهىٰ، لا من أهل العناد والشقاء، وإنما كان الذي أوتيته، أي جلُّه وأعظمه وأبهره القرآن الذي أوحاه الله إليه، فإنه لا يبيد ولا يذهب كما ذهبت معجزات الأنبياء وانقضت بانقضاء أيامهم، فلا تشاهد، بل يخبر عنها بالتواتر أو الآحاد، بخلاف القرآن العظيم الذي أوحاه الله إليه، فإنه معجزة متواترة عنه، مستمرة دائمة البقاء بعده، مسموعة لكل من ألقىٰ السمع وهو شهيد)[3].

فالقرآن العظيم أعظم المعجزات التي اختص بها نبينا ﷺ، ذلك الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والذي لا يستطيع أحد أن يأتي بمثله أو بسورة منه، الذي أنزله الله تعالىٰ علىٰ رسوله محمّد ﷺ هدىٰ للناس وموعظة ورحمة وشفاء، الذي لا تنقضي عجائبه، المحفوظ بحفظ الله تعالىٰ إلىٰ يوم الدين.

٤- ما أكرم الله عز وجل به نبينا محمداً ﷺ ليلة الإسراء والمعراج [4] من إمامته بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام جميعاً، وعلوه فوق الجميع مقاماً، حتىٰ تجاوز السبع الطباق إلىٰ سدرة

---

(١) انظر: الشفا ١/ ٣٦٩ـ ٣٧٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٦/ ٩٧ كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزل الوحي، ومسلم في صحيحه ١/ ١٣٤ كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلىٰ جميع الناس (٣٣٩).

(٣) شمائل الرسول ودلائل نبوته وفضائله وخصائصه ص٦٠٦، ٦٠٧.

(٤) الأدلة علىٰ الإسراء والمعراج من القرآن والسنة معلومة مشهورة. انظر مثلاً إن شئت: الإسراء والمعراج للدكتور محمد أبو شهبة، الإسراء والمعراج من الكتاب والسنة للشيخ عطية محمد سالم.

المنتهىٰ، إلىٰ حيث شاء الله عز وجل، وصار بمستوىٰ يسمع فيه صريف الأقلام، وعلا علىٰ مقامات الملائكة عليهم السلام، فقد ظهرت فضيلته عليه الصلاة والسلام في تلك الليلة ظهوراً واضحاً [١].

٥- نداء الله تعالىٰ للنبي محمّد ﷺ بأفضل أوصافه.

فناداه الله تعالىٰ بقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ [الأنفال: ٦٤ ومواضع أخرىٰ] و﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ ﴾ [المائدة: ٤١ ومواضع أخرىٰ].

قال العز بن عبد السلام رحمه الله: (وهذه الخصّيصة لم تثبت لغيره، بل ثبت أنّ كلاً منهم [٢] نودي باسمه، فقال تعالىٰ: ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ .. ﴾ [البقرة: ٣٥] ﴿ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ ﴾ [المائدة: ١١٠] ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾ [القصص: ٣٠]. ﴿ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ ﴾ [هود: ٤٨]. ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [ص: ٢٦] ... ولا يخفىٰ علىٰ أحد أنَّ السيد إذا دعىٰ أحد عبيده بأفضل ما وجد فيهم من الأوصاف العليّة والأخلاق السنيَّة، ودعا الآخرين بأسمائهم الأعلام لا يشعر بوصف من الأوصاف، ولا بخلق من الأخلاق، أنّ منزلة من دعاه بأفضل الأسماء والأوصاف أعزّ عليه وأقرب إليه ممن دعاه باسمه العلم) [٣].

ولما ذكر الله تعالىٰ اسمه للتعريف قرنه بذكر الرسالة، فقال تعالىٰ: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. وقال: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [الفتح: ٢٩] ونحو ذلك [٤].

كما أنّ الله تعالىٰ نهىٰ أن يُنادىٰ نبيه محمداً ﷺ باسمه العلم توقيراً لنبيه ﷺ، فقال تعالىٰ: ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾ [النور: ٦٣].

---

(١) مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ١١/ ٩٦، معارج القبول للحكمي ٢/ ٤٢٤.
(٢) يعني الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.
(٣) بداية السول ص٣٧، ٣٨.
(٤) انظر: الوفا بأحوال المصطفىٰ لابن الجوزي ٢/ ٣٥٦، ٣٥٧، لوامع الأنوار البهية ٢/ ٢٩٦، ٢٩٧.

قال ابن الجوزي رحمه الله: (أخبر الله تعالىٰ أنّ الأمم كانوا يخاطبون أنبياءهم بأسمائهم، كقولهم: ﴿يَـٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣]. ﴿يَـٰصَـٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَـٰذَآ﴾ [هود: ٦٢]. ﴿يَـٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] ﴿يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] ونهىٰ أمته أن يخاطبوه باسمه..)[(١)].

فلا ينادىٰ النبي محمّد ﷺ إذن بقول: يا محمّد، وإنما يقال: يا نبي الله، يا رسول الله تشريفاً له وتوقيراً.

٦- صلاة الله تعالىٰ وملائكته الكرام علىٰ النبي محمّد ﷺ، ثم أمر الله عباده بالصلاة علىٰ نبيه ﷺ، وجعلها قربة يُتقرب بها إليه سبحانه، ولا ريب، أنّ هذا تشريف لم ينله رسول ولا ملك[(٢)].

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَـٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

قال الحافظ السخاوي رحمه الله: (الملائكة لا يحصي عددهم إلا الله عز وجل) ثم ذكر جملة من أصناف الملائكة، ثم قال: (ومعلوم أنّ الجميع يصلون علىٰ سيدنا رسول الله ﷺ بنص القرآن، حيث كانوا، وأين كانوا، وهذا مما خصه الله به دون سائر الأنبياء والمرسلين)[(٣)].

٧- ثناء الله تعالىٰ عليه ﷺ بعظمة خُلقه، كما تقدم في المبحث الأول.

٨- ما أكرمه الله تعالىٰ به في الآخرة وخصّه به من الفضائل ورفعة الدرجة ـ مما تقدم عند إيراد النصوص الشرعية علىٰ تفضيله ـ مثل كونه ﷺ سيد ولد آدم يوم القيامة، وأنه أول من تنشق عنه الأرض، وأول شافع، وأول مشفَّع، وله المقام المحمود، وله الدرجة العالية في الجنة،

---

(١) الوفا ١/ ٣٥٧، وانظر تفسير ابن كثير ٣/ ٣٠٧، ٣٠٨.

(٢) دلالة القرآن المبين ص٨٤، ٨٥.

(٣) القول البديع في الصلاة علىٰ الحبيب الشفيع ص٣١، ٣٢.

وغير ذلك من الفضائل الخاصة العديدة للنبي محمّد ﷺ في الآخرة[١].

٩- كونه ﷺ أكثر الأنبياء تبعاً يوم القيامة.

جاء في صحيح مسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أنا أكثر الأنبياء تبعاً يوم القيامة)[٢].

وتقدم قريباً حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في آخره (فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة).

بل جاء في الصحيحين أنّ أمة الرسول ﷺ شطر أهل الجنة[٣].

ولا غرو في كثرة أتباع النبي محمّد ﷺ حيث إنه خاتم الأنبياء والمرسلين، ودعوته عامة للثقلين في كل زمان ومكان إلىٰ قيام الساعة.

وتلك مزية عظيمة وفضيلة ظاهرة لنبينا محمّد ﷺ.

ذلك أن الله تعالىٰ يكتب لكل نبي من الأنبياء من الأجر بقدر أعمال أمته وأحوالها وأقوالها، فما من عمل ولا حالة ولا مقالة، ولا شيء مما يتقرب به إلىٰ الله عز وجل مما دل عليه الرسول ﷺ ودعا إليه إلا وله أجر من عمل به إلىٰ يوم القيامة[٤]، فإذا كان ﷺ قد نَفع شطرَ أهل الجنة، وغيره من الأنبياء إنما نَفع جزءً من أجزاء الشطر كانت منزلته ﷺ في القرب علىٰ قدر منزلته في النفع[٥].

---

(١) انظر: للمزيد كتاب الشفا للقاضي عياض ١/ ٢٠٦ فما بعدها، عظيم قدره ﷺ ورفعة مكانته لخليل ملا خاطر ص٨٥ فما بعدها، خصائص المصطفىٰ بين الغلو والجفاء للصادق بن محمد إبراهيم ص٥٩ فما بعدها.

(٢) صحيح مسلم ١/ ١٨٨ كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ (أنا أول الناس يشفع يوم القيامة) (٣٣١).

(٣) انظر: صحيح البخاري ٧/ ١٩٥ كتاب الرقاق، باب كيف الحشر، وصحيح مسلم ١/ ٢٠٠ كتاب الإيمان، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة.

(٤) جاء في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (من دعا إلىٰ هدىٰ كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً..) ٤/ ٢٠٦٠ كتاب العلم، باب من سنّ سنة حسنة، ومن دعا إلىٰ هدىٰ أو ضلالة (٢٦٧٤).

(٥) من كتاب بداية السول ص٤٢ ـ ٤٥ باختصار.

١٠- اختصاص أمة الرسول ﷺ عمن قبلها بخصائص عظيمة وفضائل شريفة هي في أصلها إكرام من الله تبارك وتعالىٰ لنبيه عليه الصلاة والسلام. فقد جعلها الله تعالىٰ خير الأمم، كما تقدم.

وأيضاً فإن الله تعالىٰ قد خفف التكليف عن هذه الأمة، قال تعالىٰ: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقال: ﴿ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٨٧] وقال: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ ﴾[البقرة: ٢٨٦].

وفي صحيح مسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (يسروا ولا تعسّروا..)[١].

وهكذا فالشريعة الإسلامية شريعة سمحة، وذات أحكام مرنة تتلاءم مع الفطرة البشرية في كل زمان، وهذا من فضل الله تبارك وتعالىٰ علىٰ هذه الأمة المحمدية.

كما أن الله تعالىٰ قد خص هذه الأمة ـ تكرمة لنبيها ﷺ ـ في الآخرة بخصائص عظيمة.

منها أن هذه الأمة هي أكثر أهل الجنة ـ كما تقدم ـ.

ومنها أن هذه الأمة مع كونها آخر الأمم في الوجود فهي أول الأمم في دخول الجنة، وفي الحساب.

ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (نحن الآخرون ونحن السابقون يوم القيامة..)[٢].

---

(١) صحيح مسلم ٣/ ١٣٥٩ كتاب الجهاد، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٢١١ كتاب الجمعة، باب فرض الجمعة، وصحيح مسلم ٢/ ٥٨٥ كتاب الجمعة، باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة (٨٥٥).

وفي رواية لمسلم (نحن الآخرون الأولون يوم القيامة، ونحن أول من يدخل الجنة..)[1].

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة وأبي حذيفة رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ: (.. نحن الآخرون من أهل الدنيا، والأولون يوم القيامة، المقضي لهم [2] قبل الخلائق)[3].

كما أن الله تعالىٰ يعطي أمة النبي محمّد ﷺ من الأجر أكثر مما يعطي غيرها من الأمم السابقة، مع أنها أقل عملاً، وأقصر زماناً، وذلك فضل الله تعالىٰ يؤتيه من يشاء.

ومما يدل علىٰ ذلك ما جاء في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم ما بين صلاة العصر إلىٰ مغرب الشمس، وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارىٰ كرجل استعمل عمالاً فقال: من يعمل لي إلىٰ نصف النهار علىٰ قيراط قيراط؟ فعملت اليهود إلىٰ نصف النهار علىٰ قيراط قيراط، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلىٰ صلاة العصر علىٰ قيراط قيراط؟ فعملت النصارىٰ من نصف النهار إلىٰ صلاة العصر علىٰ قيراط قيراط، ثم قال: من يعمل لي من صلاة العصر إلىٰ مغرب الشمس علىٰ قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلىٰ مغرب الشمس علىٰ قيراطين قيراطين، ألا لكم الأجر مرتين، فغضبت اليهود والنصارىٰ فقالوا: نحن أكثر عملاً وأقل عطاءً، قال الله: هل ظلمتكم من حقكم شيئاً، قالوا: لا، قال: فإنه فضلي أعطيه من شئت)[4].

إلىٰ غير ذلك من علامات تفضيله ﷺ علىٰ غيره من المخلوقات مما أكرمه الله تعالىٰ به من الفضائل الخاصة عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

---

(١) صحيح مسلم ٢/ ٥٨٥، ٥٨٦.

(٢) وفي رواية: (المقضي بينهم).

(٣) صحيح مسلم ٢/ ٥٨٦، كتاب الجمعة، باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة.

(٤) صحيح البخاري ٤/ ١٤٥ كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل.

الخاتمـــــة

بعد أن تقرر لدينا بالأدلة الشرعية ثم أقوال علماء الأمة أن النبي محمداً ﷺ أفضل الخلق أجمعين، وعرفنا جملة من فضائله ﷺ الخاصة في الدنيا والآخرة التي تميز بها، واستحق التفضيل علىٰ غيره.

بعد هذا أود أن أنبه إلىٰ أن اعتقاد أفضلية النبي محمّد ﷺ علىٰ الخلق لا تعني المغالاة في مدحه بحيث يرفع فوق منزلته، كما يفعله البعض هداهم الله، فالنبي نفسه ﷺ قد حذرنا من الغلو فيه بقوله: (لا تطروني كما أطرت النصارىٰ ابن مريم، فإنما أنا عبده، فقولوا عبد الله ورسوله)(١) والإطراء مجاوزة الحد في المدح.

وهذا التنبيه لا يعني التقصير في حقه ﷺ، وعدم إنزاله المنزلة اللائقة بمكانته ﷺ، وإنما المراد التوسط في هذا الأمر، فلا إفراط ولا تفريط، أي أن نلتزم بمضمون النصوص الشرعية الواردة في حقه ﷺ، والدالة علىٰ أفضليته عليه الصلاة والسلام دون غلو ولا تقصير.

وأخيراً فإنني أعتذر عن عدم توفية هذا الموضوع حقه، وحسبي أنني بذلت فيه جهدي، وأسال الله تعالىٰ أن يعفو عني، وأن يغفر لي خطئي، كما أسأله تبارك وتعالىٰ أن يعيننا علىٰ طاعته واتباع سنة نبيه محمّد ﷺ وأن يحشرنا تحت لوائه ﷺ. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم علىٰ سيد البشر وصفوة الخلق نبينا محمّد وعلىٰ آله وصحبه وعلىٰ من اتبع سنته واقتفىٰ أثره إلىٰ يوم الدين.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٤/ ١٤٢ كتاب الأنبياء، باب (واذكر في الكتاب مريم..) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. أخلاق النَّبيّ ﷺ وآدابه ـ الحافظ أبو محمّد جعفر بن حيان الأصبهاني المعروف بأبي الشيخ ـ دار الكتاب العربي في بيروت ١٤٠٦هـ.

٣. الإسراء والمعراج ـ الدكتور محمّد بن محمّد أبو شبهة ـ مكتبة العلم بالقاهرة ١٤١١هـ.

٤. الإسراء والمعراج من الكتاب والسنة ـ الشيخ عطية محمّد سالم ـ مكتبة دار التراث بالمدينة النبوية ١٤٠٩هـ.

٥. الأنوار في شمائل النبي المختار ـ الإمام الحسين بن مسعود البغوي ـ دار الضياء للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ، تحقيق إبراهيم اليعقوبي.

٦. بدائع الفوائد ـ الإمام ابن القيم ـ دار الكتاب العربي في بيروت.

٧. بداية السول في تفضيل الرسول ﷺ وشرّف وكرّم ـ الإمام عبد العزيز بن عبد السلام السلمي ـ المكتب الإسلامي في بيروت ودمشق، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ، تحقيق محمّد ناصر الدين الألباني.

٨. البداية والنهاية ـ الحافظ ابن كثير الدمشقي ـ مكتبة المعارف في بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.

٩. تفسير ابن سعدي المسمىٰ (تيسير الكريم الرَّحْمٰن في تفسير كلام المنّان) ـ الشيخ عبد الرَّحْمٰن بن ناصر السعدي ـ مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

١٠. تفسير ابن كثير ـ الإمام إسماعيل بن كثير ـ دار الفكر ١٤١٠هـ.

١١. تفسير البغوي المسمىٰ (معالم التنزيل) ـ الإمام الحسين بن مسعود البغوي ـ دار المعرفة في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ، تحقيق خالد عبد الرَّحْمٰن العك ومروان سوار.

١٢. تفسير التحرير والتنوير ـ الشيخ محمّد الطاهر ابن عاشور ـ الدار التونسية للنشر.

١٣. تفسير الطبري المسمىٰ (جامع البيان عن تأويل آي القرآن ـ الإمام أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ.

١٤. التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ـ الإمام أبو بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة ـ دار الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد العزيز الشهوان.

١٥. جواهر البحار في فضائل النبي المختار ﷺ ـ يوسف بن إسماعيل النبهاني ـ دار الكتب العلمية في بيروت.

١٦. الحبائك في أخبار الملائك ـ الشيخ جلال الدين عبد الرَّحمٰن السيوطي ـ دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ، تحقيق محمّد السعيد زغلول.

١٧. خصائص المصطفىٰ بين الغلو والجفاء ـ الصادق بن محمّد بن إبراهيم ـ مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.

١٨. دلالة القرآن المبين علىٰ أن النَّبيّ ﷺ أفضل العالمين ـ أبو الفضل عبد الله ابن محمّد الصديق الغماري ـ مكتبة القاهرة.

١٩. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ـ الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ـ دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ، تحقيق د.عبد المعطي قلعجي.

٢٠. الرسالة ـ الإمام محمّد بن إدريس الشافعي ـ تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر.

٢١. رسالة في أفضلية محمّد عليه الصلاة والسلام ـ الشيخ أحمد بن سليمان ابن كمال باشا ـ مخطوطة مصورة في قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم (٦٦٦٨) ضمن مجموع رسائل.

٢٢. الرسل والرسالات ـ الدكتور عمر سليمان الأشقر ـ مكتبة الفلاح بالكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٣. زاد المعاد في هدي خير العباد ـ الإمام شمس الدين محمّد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي الشهير بابن القيم ـ مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط.

٢٤. سنن ابن ماجه ـ الحافظ أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزويني ـ دار إحياء التراث العربي

١٣٩٥هـ، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي.

٢٥. سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ـ أبو عيسىٰ محمّد بن عيسىٰ بن سورة ـ دار إحياء التراث العربي في بيروت، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر.

٢٦. سنن الدارمي ـ أبو محمّد عبد الله بن عبد الرَّحمٰن الدارمي ـ دار إحياء السنة النبوية.

٢٧. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ـ أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي ـ دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض، تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان.

٢٨. شرح العقيدة الطحاوية ـ علي بن علي بن محمّد بن أبي العز الدمشقي ـ مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ، بتحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرنؤوط.

٢٩. شرح النووي لصحيح مسلم ـ الإمام أبو زكريا يحيىٰ بن شرف النووي ـ المطبعة المصرية ومكتبتها.

٣٠. الشريعة ـ أبو بكر محمّد بن الحسين الآجري ـ دار الوطن للنشر بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الدميجي.

٣١. الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ ـ القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي ـ دار الفكر في بيروت ١٤٠٥هـ.

٣٢. شمائل الرسول ودلائل نبوته وفضائله وخصائصه ـ الإمام إسماعيل بن عمر بن كثير ـ مكتبة العبيكان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط.

٣٣. صحيح البخاري ـ الإمام أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري ـ المكتبة الإسلامية باستنبول ١٩٨١م.

٣٤. صحيح الجامع الصغير ـ الشيخ محمّد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٨هـ.

٣٥. صحيح مسلم ـ الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠٣هـ، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي.

٣٦. عظمة الرسول ﷺ ـ محمّد عطية الأبراشي ـ دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الثالثة.

٣٧. عظيم قدره ﷺ ورفعة مكانته عند ربه عز وجل ـ خليل إبراهيم ملا خاطر ـ دار القبلة، الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ.

٣٨. فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري ـ الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، تحقيق سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترقيم محمّد فؤاد عبدالباقي.

٣٩. قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، العلامة صديق حسن القنوجي، شركة الشرق الأوسط للطباعة بعمان الأردن، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ، بتحقيق الدكتور عاصم القريوتي.

٤٠. القول البديع في الصلاة علىٰ الحبيب الشفيع ـ الإمام محمّد بن عبد الرَّحمٰن السخاوي ـ دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.

٤١. القول الحق في أنّ محمداً ﷺ أفضل الخلق ـ الشيخ نور الدين علي بن سليم الشهير بابن الجزار ـ هذا المؤلف مطبوع ضمن كتاب (جواهر البحار في فضائل النبي المختار للنبهاني) دار الكتب العلمية في بيروت.

٤٢. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضيّة في عقد الفرقة المرضيَّة ـ الشيخ محمّد بن أحمد السفاريني ـ منشورات مؤسسة الخافقين ومكتبتها بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٤٣. متن العقيدة الطحاوية ـ الإمام أبو جعفر الطحاوي ـ دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٤٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ـ الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ـ منشورات دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.

٤٥. مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية ـ تصوير الطبعة الأولىٰ ١٣٩٨هـ، جمع وترتيب عبد الرَّحمٰن بن محمّد بن قاسم العاصمي وابنه محمّد.

٤٦. المستدرك علىٰ الصحيحين ـ الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ـ الناشر: دار الكتاب العربي في بيروت.

٤٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ المكتب الإسلامي للطباعة والنشر في بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

٤٨. معارج القبول بشرح سلّم الوصول إلىٰ علم الأصول في التوحيد ـ الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي ـ الناشر: جماعة إحياء التراث.

٤٩. مناقب الشافعي ـ الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ـ مكتبة دار التراث بالقاهرة، تحقيق السيد أحمد صقر.

٥٠. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، شيخ الإسلام ابن تيمية، مطبوعات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، تحقيق: د.محمّد رشاد سالم.

٥١. منية السول في تفضيل الرسول ﷺ ـ للإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام ـ دار الكتاب الجديد في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠١هـ، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد.

٥٢. النبوات ـ شيخ الإسلام تقي الدين أحمد ابن تيمية ـ دار الكتب العلمية في بيروت ١٤٠٢هـ.

٥٣. النهاية في غريب الحديث والأثر ـ الإمام مجد الدين المبارك بن محمّد الجزري ابن الأثير ـ دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي.

٥٤. الوفا بأحوال المصطفىٰ ـ الإمام أبو الفرج عبد الرّحمٰن ابن الجوزي ـ مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٦هـ، بتحقيق مصطفىٰ عبدالواحد.

دراسـة عقدية

لحديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، أحمده سبحانه، وأثني عليه الخير كله، وأصلي وأسلم علىٰ المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمّد بن عبد الله صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

فلا ريب أن السنة النبوية أحد المصادر الأساسية التي يستقي منها أهل السنة والجماعة مسائل الاعتقاد وغيرها بعد القرآن الكريم.

وقد يسر الله تعالىٰ اختيار أحد الأحاديث المخرَّجة في الكتب الستة وغيرها لدراسته عقدياً، وهو حديث: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن).

ويمكن بيان أسباب اختيار هذا الموضوع فيما يأتي:

١ـ أن هذا الحديث يتضمن مسألة عقدية عظيمة من مسائل الإيمان، زلّت فيها أفهام طوائف من أهل الملة.

٢ـ أن الخوارج والمعتزلة تعلقوا بهذا الحديث وشبهه لتأييد معتقدهم الخاطئ في مرتكب الكبيرة، وقد أثاروا الشبه والشكوك، فلابد من مناقشتهم في ذلك، وكشف باطلهم.

٣ـ تعدد أقوال علماء أهل السنة وغيرهم في بيان المراد بنفي الإيمان في هذا الحديث ـ من أهل السنة وغيرهم ـ الذين تأولوا هذا الحديث لدفع قول الخوارج أن مرتكب الكبيرة كافر، وقول المعتزلة أنه لا مؤمن ولا كافر، وأن مصيره ـ عند الطائفتين ـ التخليد في النار إذا مات من غير توبة.

ولتفاوت تلك الأقوال قوة وضعفاً فالحاجة قائمة لتمحيصها، ومن ثم اختيار أمثلها في ضوء ترجيح العلماء المحققين.

وقد تم تقسيم هذا البحث إلىٰ مقدمة وتمهيد وستة مباحث وخاتمة:

المقدمة.

التمهيد: متن الحديث.

المبحث الأول: أقوال الناس في مسمىٰ الإيمان.

المبحث الثاني: هل الذنوب الواردة في الحديث من الكبائر؟

المبحث الثالث: المراد بنفي الإيمان في هذا الحديث عند الخوارج والمعتزلة والمرجئة، ومناقشتهم في ذلك.

المبحث الرابع: المراد بنفي الإيمان في هذا الحديث عند أهل السنة.

المبحث الخامس: دلالة الحديث علىٰ زيادة الإيمان ونقصانه.

المبحث السادس: التوبة مانع من إنفاذ وعيد الذنوب.

الخاتمة.

هذا وقد اجتهدت في استخراج المسائل العقدية التي يتضمنها هذا الحديث وترتيبها في الخطة السابقة، ومن ثم دراستها علىٰ وفق منهج أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالىٰ.

وأسأل الله تعالىٰ التوفيق والتسديد إنه سميع مجيب، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمّد.

التمهيد

(متن الحديث)

أخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نُهبة [1] يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن)[2].

وفي رواية (ولا ينتهب نُهبة ذات شرف[3])[4].

وفي رواية أخرىٰ زيادة: (والتوبة معروضة بعد)[5].

وفي رواية لمسلم زيادة: (ولا يَغُلُّ[6] أحدكم حين يَغُلُّ وهو مؤمن، فإياكم إياكم)[7].

---

(١) النهب: الغارة والسلب، (النهاية لابن الأثير٥/ ١٣٣)، والمراد المال المأخوذ جهراً قهراً (فتح الباري لابن حجر ١٢/ ٥٩).

(٢) صحيح البخاري ٣/ ١٠٧ كتاب المظالم، باب النُّهبىٰ بغير إذن صاحبه، ٨/ ١٣ كتاب الحدود، باب لا يُشرب الخمر، وصحيح مسلم ١/ ٧٦، ٧٧ كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان بالمعاصي، ونفيه عن المتلبس بالمعصية علىٰ إرادة نفي كماله، وأخرجه النسائي في سننه ٨/ ٣١٣ كتاب الأشربة، وابن ماجه في سننه ٢/ ١٢٩٩، كتاب الفتن، باب النهي عن النهبة (٣٩٣٦).

(٣) أي لا يختلس شيئاً له قيمة عالية (النهاية لابن الأثير ٥/ ١٣٣).

(٤) صحيح البخاري ٦/ ٢٤١ كتاب الأشربة، وصحيح مسلم ١/ ٧٦، وسنن النسائي ٨/ ٦٤ كتاب قطع السارق، تعظيم السرقة، ٨/ ٣١٣ كتاب الأشربة.

(٥) صحيح البخاري ٨/ ٢١ كتاب الحدود، باب إثم الزناة، وصحيح مسلم ١/ ٧٧ (١٠٤)، وسنن أبي داود ٥/ ٦٤ كتاب السنة، باب الدليل علىٰ زيادة الإيمان ونقصانه (٤٦٨٩) وسنن الترمذي مختصراً ٥/ ١٥ كتاب الإيمان، باب ما جاء لا يزني الزاني وهو مؤمن (٢٦٢٥)، وسنن النسائي ٨/ ٦٥ كتاب قطع السارق، وجميعها بدون (ولا ينتهب..).

(٦) لا يَغُلّ: من الغلول، وهو الخيانة في المغنم، والسرقة من الغنيمة قبل القسمة، وكل من خان في شيء خفية فقد غلّ (النهاية ٣/ ٣٨٠).

(٧) صحيح مسلم ١/ ٧٧ (١٠٣).

وفي رواية للبخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما زيادة: (ولا يقتل وهو مؤمن)[1].

(١) صحيح البخاري ٨/ ٢٠ كتاب الحدود، باب إثم الزناة، ونصه (لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن، ولا يقتل وهو مؤمن).
ورواه البخاري أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما مختصراً في صحيحه ٨/ ١٥ كتاب الحدود، باب السارق حين يسرق.

المبحث الأول
أقوال الناس في مسمى الإيمان

اختلف الناس في مسمىٰ الإيمان اختلافاً كثيراً، وهذا بيان مجمل لأقوالهم في ذلك:

أولاً: مسمى الإيمان عند أهل السنة والجماعة:

قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

فالإيمان عندهم قول وعمل، ويزيد وينقص، وهذا من أصولهم المشهورة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت٧٢٨هـ): (المأثور عن الصحابة وأئمة التابعين، وجمهور السلف، وهو مذهب أهل الحديث، وهو المنسوب إلىٰ أهل السنة أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية).

ثم ساق بعض الألفاظ المأثورة عن أهل السنة في تفسير الإيمان حيث قال رحمه الله: (وربما قال بعضهم وكثير من المتأخرين: قول وعمل ونية، وربما قال آخر: قول وعمل ونية واتباع السنة، وربما قال: قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، أي بالجوارح).

ثم قال: (وليس بين هذه العبارات اختلاف معنوي، ولكن القول المطلق والعمل المطلق في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح)[١].

فلابد إذاً في الإيمان من هذه الخصال الثلاث: تصديق القلب، وإقرار اللسان، وعمل الجوارح.

فمن لم يأت بها جميعاً لا يستحق اسم الإيمان، ومن أتىٰ بها بجميعها استحق اسم (مؤمن) بالإطلاق [٢].

قال الإمام الآجري رحمه الله (ت ٣٦٠هـ): (اعلموا ـ رحمنا الله وإياكم ـ أن الذي عليه

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٥٠٥، ٥٠٦.

(٢) انظر تهذيب الآثار لأبي جعفر الطبري ٢/ ٦٨٥، ٦٨٦.

علماء المسلمين: أن الإيمان واجب علىٰ جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح.

ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق، إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقاً، ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق باللسان حتىٰ يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثالث كان مؤمناً)[١].

ثم ساق الأدلة علىٰ ذلك من القرآن والسنة وأقوال علماء المسلمين [٢].

وهكذا فقد أجمع علماء السلف رحمهم الله علىٰ أن الإيمان تصديق القلب وإقرار اللسان وعمل الجوارح كما أجمعوا علىٰ أنه يزيد وينقص، وقد حكىٰ هذا الإجماع غير واحد.

فقد قال الإمام البغوي (ت٥١٦هـ): (اتفقت الصحابة والتابعون، فمن بعدهم من علماء السنة علىٰ أن الأعمال من الإيمان.. وقالوا: إن الإيمان قول وعمل وعقيدة، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية)[٣].

وحكىٰ هذا الإجماع أيضاً الإمام ابن بطة[٤] رحمه الله (ت٣٨٧هـ) مؤيداً ذلك بالأدلة من القرآن والسنة[٥].

---

(١) الشريعة ٢/ ٦١١.

(٢) انظر: المرجع السابق ٢/ ٦١١ ـ ٦٤٣.

(٣) شرح السنة ١/ ٣٨، ٣٩.

(٤) انظر الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ٢/ ٧٦١، ٨٣٢.

(٥) انظر الإبانة ٢/ ٧٦١ فما بعدها، ٨٣٢ فما بعدها.

وانظر أيضاً لمعرفة الأدلة علىٰ هذه المسألة صحيح البخاري ١/ ٧، ٨، كتاب الشريعة للآجري ٢/ ٥٨٠ فما بعدها، ٢/ ٦١١ فما بعدها، شرح أصول اعتقاد أهل السنة لأبي القاسم اللالكائي ٤/ ٨٣٠ فما بعدها، ٥/ ٨٩٠ فما بعدها، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ٢/ ٤٧٩ فما بعدها، كتاب زيادة الإيمان ونقصانه للشيخ عبد الرزاق البدر.

والإمام ابن عبد البر[1] رحمه الله (ت٤٦٣هـ)، وغيرهم[2].

وأكتفي في بيان مذهب أهل السنة ـ وهو المذهب الحق ـ في هذه المسألة العظيمة بما تقدم، فالمقام لا يحتمل التفصيل.

ثانياً: مسمى الإيمان عند الخوارج والمعتزلة.

يرىٰ الخوارج والمعتزلة ومن نحا نحوهم من الوعيدية أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل.

قال ابن حزم رحمه الله: بعد كلام سبق: (وذهب سائر الفقهاء، وأصحاب الحديث، والمعتزلة، والشيعة، وجميع الخوارج إلىٰ أن الإيمان هو المعرفة بالقلب بالدين، والإقرار به باللسان، والعمل بالجوارح)[3].

وهم يوافقون أهل السنة في التسمية، لكنهم يخالفونهم في الحقيقة، حيث يرون أن المؤمن من فعل جميع الواجبات، وترك جميع المحرمات[4].

وأنه (متىٰ ذهب بعض ذلك بطل الإيمان، فيلزم تكفير أهل الذنوب كما تقوله

---

(١) انظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٤/ ٢١١.

(٢) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٤/ ٨٤٩، ٨٥٠، ٥/ ٨٩٠ فما بعدها، شرح النووي لصحيح مسلم ١/ ١٤٦ ـ١٤٨، مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٦٧٢، شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٤٥٩، فتح الباري ١/ ٤٧.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/ ١٨٨، وانظر الكشاف لمحمود بن عمر الزمخشري (المعتزلي) ١/ ٥٢٢، الدليل والبرهان ليوسف الوارجلاني (الإباضي الخارجي) ٢/ ٣/ ١١٣، وانظر أيضاً كتاب الإيمان لابن منده ١/ ٣٣١، مسائل الإيمان لأبي يعلىٰ ص٣٨١، الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٢٤، شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٤٥٩.

(٤) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد ص٧٠٧ (وقد أشار إلىٰ أن الإيمان عند بعض المعتزلة يشمل أداء الفرائض والنوافل إضافة إلىٰ اجتناب المحرمات)، كتاب البحر الزخار لأحمد بن يحيىٰ بن المرتضىٰ (الزيدي) ١/ ٨٦، مشارق أنوار العقول لعبد الله بن حميد السالمي (الإباضي) ١/ ١٩٧، وانظر مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ١/ ٢١٢، ٢١٣، مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٢٢٣، ٤٨٢.

الخوارج[1]، أو سلبهم اسم الإيمان بالكلية، كما تقوله المعتزلة[2])[3].

(فالإيمان ـ عندهم ـ إذا ذهب بعضه ذهب كله)[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وهذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متىٰ ذهب بعضه ذهب كله، ولم يبق منه شيء، ثم قالت الخوارج والمعتزلة: هو مجموع ما أمر الله به ورسوله ـ وهو الإيمان المطلق، كما قاله أهل الحديث ـ قالوا: فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء فيُخلد في النار)[5].

فمن أخلّ بالعمل، أو ارتكب كبيرة فهو عند الخوارج ـ ومنهم الإباضية[6][7] ـ كافر، وعند المعتزلة ـ ومن تبعهم من الزيدية [8][1] ـ في منزلة بين المنزلتين[2]، أي بين الإيمان

---

(١) انظر الدليل والبرهان للوارجلاني ٢/ ٣/ ١١٣، وانظر الفرق بين الفرق للبغدادي ص٥٥.

(٢) انظر شرح الأصول الخمسة ص٦٩٧، الفرق بين الفرق ص٩٤.

(٣) مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٢٢٢.

(٤) المرجع السابق ٧/ ٢٢٣. وانظر شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية ص١٣٧، ١٣٨.

(٥) مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٢٢٣، وانظر ٧/ ٥١٠، ٥١١، ١٣/ ٤٨، وانظر إن شئت في الرد عليهم هذا المرجع ٧/ ٥١٤ فما بعدها.

(٦) هم أتباع عبد الله بن إباض التميمي (ت ٨٦هـ) وهي إحدىٰ فرق الخوارج التي لا يزال لها وجود إلىٰ الآن، ويقولون إن الإيمان جميع الطاعات، فمن ارتكب كبيرة فهو كافر كفر نعمة لا كفر شرك، وأن مرتكبي الكبائر مخلدون في النار في الآخرة، وهم ينكرون رؤية الله تعالىٰ في الآخرة.

انظر مقالات الإسلاميين ص٩٥ فما بعدها، الفرق بين الفرق ص٨٢، الملل والنحل ١/ ١٣٤ ـ ١٣٦، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان لعباس السكسكي ص١١.

(٧) يرىٰ الإباضية أن هذا الكفر كفر نعمة، لا كفر ملة. انظر مشارق أنوار العقول للسالمي ٢/ ٣١٢، الإباضية لعلي معمّر ص٥١.

(٨) هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ت١٢٢هـ) إحدىٰ فرق الشيعة، وقد قالوا بإمامته وإمامة أولاد فاطمة رضي الله عنها ممن يتصف بالعلم والشجاعة والسخاء، وكان زيد بن علي يفضِّل علي بن أبي طالب رضي الله عنه علىٰ سائر أصحاب رسول الله ﷺ، ويتولىٰ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وقد تتلمذ علىٰ يد واصل بن عطاء فاقتبس منه الاعتزال.

انظر مقالات الإسلاميين ص٧٠ فما بعدها، الفرق بين الفرق ص١٦، ٢٢، الملل والنحل ١/ ١٥٤ فما بعدها.

والكفر، ويسمونه فاسقاً، وهو في الآخرة مخلد في النار(٣).

وعلىٰ هذا فالخوارج والمعتزلة لا يرون أن الإيمان يزيد وينقص(٤)، فالناس عندهم لا يتفاضلون في الإيمان، بل هم متساوون فيه، حيث إن الإيمان شيء واحد، إذا ذهب بعضه ذهب كله.

وهم بهذا قد خالفوا أهل السنة والجماعة في الاسم والحكم، وإن وافقوهم في مسمىٰ الإيمان لفظاً.

ولا ريب في بطلان ما ذهبوا إليه، وليس هذا موضع مناقشتهم.

ثالثاً: مسمى الإيمان عند المرجئة.

وهم عدة أصناف، وأشهرهم:

١ـ الجهمية(٥): والإيمان عندهم مجرد معرفة القلب(١).

=

(١) انظر البحر الزخار ١/ ٨٦، ٨٧.

(٢) انظر شرح الأصول الخمسة ص٦٩٧ فما بعدها، وهو الأصل الرابع من أصولهم المبتدعة.

(٣) انظر المرجع السابق ص٦٦٦، الكشاف للزمخشري ١/ ١٦٦، مشارق أنوار العقول للسالمي ٢/ ١٤٣، ونظر كتاب مقالات الإسلاميين ١/ ١٠٩.

(٤) يلاحظ أن بعض الخوارج يرىٰ أن الإيمان يقبل الزيادة فقط علىٰ اعتبار زيادة الفرائض علىٰ شخص دون آخر (انظر مشارق أنوار العقول للسالمي ٢/ ٢٠٥) كما أن بعض المعتزلة كذلك. انظر المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار ص٣٨٤.
فزيادة الإيمان عندهم هي من جهة أمر الرب، أما جهة فعل العبد فهي لا تقبل الزيادة والنقصان قطعاً لمناقضتها لأصلهم الفاسد (زيادة الإيمان ونقصانه لعبد الرزاق البدر ص٣٥٩).
وانظر مسائل الإيمان لأبي يعلىٰ ص٣٩٧، مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ١٣/ ٥٠.

(٥) هم أتباع الجهم بن صفوان السمرقندي، وهو من الجبرية الخالصة، ظهرت بدعته بترمذ، وقتله سلم بن أحوز بمرو سنة ١٢٨هـ، ومن آرائه أنه لا يجوز أن يوصف الباري بصفة يوصف به خلقه لأن ذلك يقتضي التشبيه، وأن الجنة والنار تفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل بالله فقط، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم علىٰ المجاز.

⇐

٢ـ الكرّامية[٢]: الإيمان قول اللسان، دون اعتقاد القلب وعمل الجوارح[٣].

٣ـ جمهور الأشاعرة[٤]، الإيمان تصديق القلب[٥].

ويرىٰ جمهور الماتريدية[٦] أيضاً أن الإيمان تصديق القلب[٧].

=

انظر مقالات الإسلاميين ص٢١٩، ٢٢٠، الملل والنحل للشهرستاني ١/ ٨٦ـ٨٨.

(١) انظر مقالات الإسلاميين ص٢١٩، الملل والنحل ١/ ٨٨، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان لعباس الكسكسي ص١٧.

(٢) هم أتباع محمد بن كرام السجستاني (ت٢٥٥هـ) غلوا في إثبات الصفات حتىٰ انتهوا فيها إلىٰ التجسيم والتشبيه، وزعموا أن الإيمان مجرد الإقرار باللسان فقط وإن اعتقد بقلبه ما شاء من الشرك، والمنافق عندهم مؤمن في الدنيا، مستحق للعقاب الأبدي في الآخرة.

انظر الملل والنحل ١/١٠٨ فما بعدها، الفرق بين الفرق ص٢١٧، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص١٨.

(٣) انظر مقالات الإسلاميين ص١٢٠، ١٢١، الملل والنحل ١/ ١١٣، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص١٨.

(٤) هم المنتسبون إلىٰ أبي الحسن الأشعري في مذهبه الثاني بعد رجوعه عن الاعتزال (ت٣٢٤هـ) وعامتهم يثبتون سبع صفات فقط لله تعالىٰ، ويعتقدون أن الله تعالىٰ يرىٰ لا في جهة، وهم في الإيمان مرجئة، وفي القدر جبرية، وقد خلط متأخروهم مذهبهم بشيء من الاعتزال والفلسفة.

انظر الملل والنحل ١/ ٩٤ فما بعدها، مذاهب الإسلاميين للدكتور عبدالرحمن بدوي ١/ ٤٨٧ فما بعدها.

(٥) انظر كتاب أصول الدين لعبد القاهر البغدادي ص٢٤٨، ٢٤٩، كتاب الإرشاد لأبي المعالي الجويني ص٣٣٣، كتاب المواقف في علم الكلام للعضد الإيجي ص٣٨٤ فما بعدها.

(٦) طائفة كلامية تنسب إلىٰ مؤسسها أبي منصور الماتريدي (ت٣٣٣هـ) وهم يثبتون ثمان صفات فقط لله تعالىٰ، وقد تأثروا بالمعتزلة في بعض المسائل، ووافقوا الأشاعرة في معظم المسائل العقدية، وللعقيدة الماتريدية انتشار في بعض البلدان الإسلامية وخاصة في بلاد المشرق الإسلامي.

انظر تبصرة الأدلة في أصول الدين لأبي المعين النسفي، الفرق الكلامية للدكتور ناصر العقل ص١٧٥ فما بعدها، الماتريدية دراسة وتقويماً للدكتور أحمد الحربي.

(٧) انظر تبصرة الأدلة في أصول الدين لأبي المعين النسفي ٢/ ٧٩٩، البداية في أصول الدين لنور الدين الصابوني ص١٥٢، شرح العقائد النسفية لمسعود التفتازاني ص٧٨، ٧٩.

٤ـ مرجئة الفقهاء[١]: والإيمان عندهم تصديق القلب، وقول اللسان[٢].

والمرجئة بأصنافهم كسابقيهم (الخوارج والمعتزلة) اعتقدوا أن الإيمان شيء واحد، لا يزول بعضه ويبقىٰ بعضه، فذهبوا إلىٰ ما ذهبوا إليه، وانتهوا إلىٰ أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

قال مسعود التفتازاني (ت٧٩١هـ) عند تقريره لحقيقة الإيمان عند الماتريدية: (الأعمال غير داخلة في الإيمان، لأن حقيقة الإيمان هو التصديق.. وحقيقة الإيمان لا تزيد ولا تنقص، لما مر من أنه التصديق القلبي، الذي بلغ حد الجزم والإذعان، وهذا لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان، حتىٰ أن من حصل له حقيقة التصديق، فسواءً أتىٰ بالطاعات، أو ارتكب المعاصي، فتصديقه باق علىٰ حاله لا تغير فيه أصلاً)[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وإنما أوقع هؤلاء كلهم ـ يعني أصناف المرجئة ـ ما أوقع الخوارج والمعتزلة في ظنهم أن الإيمان لا يتبعض، بل إذا ذهب بعضه ذهب كله)[٤].

وقال رحمه الله في موضع آخر: (ووافقهم ـ يعني الخوارج والمعتزلة ـ المرجئة والجهمية علىٰ أن الإيمان يزول كله بزوال شيء منه، وأنه لا يتبعض، ولا يتفاضل، فلا يزيد ولا ينقص،

---

(١) اسم يطلق علىٰ طائفة من أهل العلم ـ كحماد بن أبي سليمان (ت١٢٠هـ) والإمام أبي حنيفة (ت١٥٠هـ) وغيرهما ـ ذهبوا إلىٰ نفي تفاضل الإيمان ودخول الأعمال في مسماه (مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٣/ ٣٥٧، ٧/ ٥٠٧، ٥٠٨).

ولهذا عدهم بعض أصحاب المقالات من جملة المرجئة، حيث إن الإرجاء تأخير الأعمال عن مسمىٰ الإيمان.

انظر مقالات الإسلاميين ص١١٩، الفرق بين الفرق ص٤٢٩ فما بعدها، الملل والنحل ١/ ١٤١.

(٢) انظر الوصية للإمام أبي حنيفة (الوصية مع شرحها لملا حسين بن الإسكندر ص٢)، شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٤٥٩، ٤٦٠، شرح كتاب الفقه الأكبر لملا علي القاري ص١٢٤.

(٣) شرح العقائد النسفية ص٨٠، ٨١، وانظر كتاب تبصرة الأدلة للنسفي ٢/ ٨٠٩.

ويلاحظ أن بعض المرجئة وخاصة بعض الأشاعرة يرىٰ أن الإيمان يقبل الزيادة من ناحية تكليف البعض بأكثر من غيره. انظر المواقف للإيجي ص٣٨٨، وانظر كتاب تبصرة الأدلة للنسفي ٢/ ٨٠٩، وانظر أيضاً زيادة الإيمان ونقصانه للبدر ص٣٦٠ فما بعدها.

(٤) شرح العقيدة الأصفهانية ص١٤٣، وانظر مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٥١٠، ٥١١.

وقالوا: إن إيمان الفساق كإيمان الأنبياء والمؤمنين)[1].

وقد ذُكر أن المرجئة سموا بذلك لتأخيرهم الأعمال عن مسمىٰ الإيمان[2]، مع العلم أن مرجئة الفقهاء يرون أن من ترك الواجبات أو فعل المحرمات فهو مستحق للذم والعقاب[3].

وأما غلاة المرجئة فيقولون عن أصحاب الذنوب: (ما نعلم أن أحداً منهم يدخل النار، بل نقف في هذا كله.

وحكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام[4])[5].

أي أنه لن يدخل النار إلا الكفار فقط، والمؤمنون عندهم لا يدخلون النار مطلقاً مع تساهلهم في مسمىٰ الإيمان، كما تقدم.

فالإيمان عند غلاة المرجئة لا يستوجب العمل.

والمقصود أن (المرجئة علىٰ اختلاف فرقهم يقولون: لا تُذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئاً من الإيمان[6]، إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء، فيكون شيئاً واحداً يستوي فيه البر والفاجر)[7] ولا يزيد ولا ينقص[8].

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص١٣٨، وانظر مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٥٠، مسائل الإيمان لأبي يعلىٰ ص٣٩٢، ٣٩٩، وانظر أيضاً آراء المرجئة للدكتور عبدالله السند ص٢٨٧ ـ ٣٢٩، ص٤٢٥، ٤٥٠.

(٢) الفرق بين الفرق ص١٩٥.

(٣) انظر مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ١٣، ٣٩، ٢٩٧، شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٤٦٢، ٤٦٣، شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري ص١٠٨، ١٠٩.

(٤) انظر الفصل لابن حزم ٤/ ٢٠٤ فما بعدها، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص١٧، المواقف للإيجي ص٣٧٨.

(٥) مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٢٩٧، وانظر كتاب التبصير في معالم الدين للإمام الطبري ص١٧٩، ١٨٠.

(٦) انظر شرح العقائد النسفية لمسعود التفتازاني ص٨١، شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري ص١٠٢، ١٠٣.

(٧) مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٢٢٣، وانظر الإيمان لأبي يعلىٰ ص١٦١.

(٨) مقالات الإسلاميين ١/ ١١٤، ١١٥، ١١٩، الإرشاد للجويني ص٣٣٥، التبصير في معالم الدين للطبري ص١٩٧، التنبيه والرد علىٰ أهل الأهواء والبدع لأبي الحسين الملطي ص٥٧، منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٥/ ٢٠٤.

ولا ريب في بطلان أقوال المرجئة، ولذا أجمع السلف الصالح علىٰ ذم المرجئة، وكشفوا أغلاطهم، وأبانوا اللوازم الفاسدة المترتبة علىٰ الإرجاء[1]، وليس هذا مقام بيان ذلك.

فالهدف مما تقدم في هذا المبحث هو إيضاح مجمل لمسمىٰ الإيمان عند أهل السنة، وعند مخالفيهم، حيث جاء في هذا الحديث ـ موضع الدراسة ـ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) وقد تكررت هذه اللفظة: (مؤمن) عدة مرات.

---

(١) انظر في ذلك مثلاً كتاب التنبيه والرد علىٰ أهل الأهواء والبدع ص٥٧ فما بعدها، ص١٥٥ فما بعدها، كتاب الشريعة للآجري ٢/ ٦٧٦ فما بعدها، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٥/ ٩٨٦ فما بعدها، مجموع فتاوىٰ ابن تيمية مثلاً ٧/ ١٨٨ فما بعدها، ٢٨٧، وانظر آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية ص١٦٥ فما بعدها.

المبحث الثاني
هل الذنوب الواردة في الحديث من الكبائر؟

لقد جاء في هذا الحديث ـ بمروياته ـ الإشارة إلىٰ عدد من الذنوب تبلغ ستة، وهي الزنا، وشرب الخمر، والسرقة، والانتهاب، والقتل، والغلول.

ومن المعلوم أن الذنوب تنقسم إلىٰ قسمين: كبائر وصغائر، وقد أجمع السلف علىٰ ذلك مستدلين بالقرآن والسنة.

قال ابن القيم رحمه الله: (الذنوب تنقسم إلىٰ صغائر وكبائر بنص القرآن والسنة، وإجماع السلف والاعتبار)[1].

ثم استدل بقول الله تعالىٰ: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [النساء: ٣١].

وقوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ﴾ [النجم: ٣٢].

وبقول الرسول ﷺ: (الصلوات الخمس، والجمعة إلىٰ الجمعة، ورمضان إلىٰ رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر)[2].

وهناك أحاديث أخرىٰ كثيرة جاء فيها ذكر الكبائر، مما يدل علىٰ انقسام الذنوب إلىٰ كبائر وصغائر، فليست الذنوب علىٰ نسق واحد.

وقبل البحث في كون الذنوب الستة الواردة في الحديث من الكبائر أو لا، لابد أولاً من معرفة حد الكبيرة.

---

(١) مدارج السالكين ١/ ٣١٥، وانظر الجامع لشعب الإيمان للبيهقي ٢/ ٩٤، شرح النووي لصحيح مسلم ٢/ ٨٥، الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر المكي ص١١، ١٢.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ٢٠٩ كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس والجمعة إلىٰ الجمعة (٢٣٣ ـ ١٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ولقد اختلف العلماء في ضبط الكبائر على عدة أقوال [1]، سأعرض بعضاً منها مع بيان القول الراجح:

١ـ ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت فيه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله معقباً على هذا القول: (هذا يوجب أن تكون الحبة من مال اليتيم، ومن السرقة، والخيانة، والكذبة الواحدة، ونحو ذلك كبيرة، وأن يكون الفرار من الزحف ليس من الكبائر!، إذ الجهاد لم يجب في كل شريعة..)[2].

٢ـ ما يذهب الأبدان والأموال.

قال شيخ الإسلام: (هذا يوجب أن يكون القليل من الغضب والخيانة كبيرة، وان يكون عقوق الوالدين، وقطيعة الرحم، وشرب الخمر.. ونحو ذلك ليس من الكبائر!)[3].

٣ـ كل معصية يقدم المرء عليها من غير استشعار خوف ووجدان ندم.

واعترض عليه بأنه يرد عليه أن من ارتكب كبيرة من الكبائر المنصوص عليها، كالزنا مثلاً مع الخوف والندم إن فعله هذا لا يسمى كبيرة حينئذ [4]!.

٤ـ ما ترتب عليها حد في الدنيا، أو توعد عليها بالنار، أو اللعنة، أو الغضب.

ولعل هذا القول هو أرجح الأقوال وأمثلها، وإن اختلفت عبارات قائليه.

وهو مأثور عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما [5]، والحسن البصري [1] رحمه الله،

---

(١) انظر تفسير البغوي ١/ ٤١٨ ـ ٤٢٠، شرح النووي لصحيح مسلم ٢/ ٨٥، ٨٦، مجموع فتاوى ابن تيمية ١١/ ٦٥٠ ـ ٦٥٧، مدارج السالكين ١/ ٣٢٠ ـ ٣٢٧، شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٥٢٥ ـ ٥٢٧، فتح الباري ١٠/ ٤٠٩ ـ ٤١١، ١٢/ ١٨٤، الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر المكي ص١٢ فما بعدها.

(٢) مجموع الفتاوى ١١/ ٦٥٦.

(٣) المرجع السابق ١١/ ٦٥٦.

(٤) انظر الزواجر عن اقتراف الكبائر ص١٥.

(٥) انظر الجامع لشعب الإيمان للبيهقي ٢/ ٨٨، ٨٩.

والضحاك[٢] رحمه الله، ورجحه بعض العلماء، ومنهم أبو العباس القرطبي[٣] (ت٦٥٦هـ) وابن تيمية[٤]، والذهبي[٥] (ت٧٤٨هـ) وابن أبي العز[٦] (ت٧٩٢هـ) رحمهم الله.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لترجيح هذا القول عدة وجوه، ومنها ما يأتي:

١ـ أنه يدخل فيه كل ما ثبت في النصوص أنه كبيرة، كالشرك، والقتل، والزنا، والسحر، وغير ذلك من الكبائر التي فيها عقوبات مقدرة، أو التي جاء فيها وعيد خاص، كالفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم، وكل ذنب توعد صاحبه بأنه لا يدخل الجنة، أو قيل فيه: من فعله فليس منا، وما ورد من نفي الإيمان عن من ارتكبه، كقوله ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن..)[٧] الحديث، ونفي الإيمان والجنة، أو كونه من المؤمنين لا يكون إلا عن كبيرة، أما الصغائر فلا تنفي هذا الاسم والحكم عن صاحبها بمجردها.

٢ـ أنه المأثور عن السلف من الصحابة والتابعين.

٣- أن الله تعالىٰ قال: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]. فلا يستحق هذا الوعد الكريم من أوعد بغضب الله ولعنته وناره، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد.

٤ـ أنه يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر[٨].

=

(١) انظر شرح النووي لصحيح مسلم ٢/ ٨٥.

(٢) انظر تفسير البغوي ١/ ٤١٩.

(٣) انظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ١/ ٢٨٤.

(٤) مجموع الفتاوىٰ ١١/ ٦٥٠.

(٥) الكبائر ص١٢.

(٦) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٥٢٥.

(٧) تقدم تخريجه.

(٨) انظر مجموع الفتاوىٰ ١١/ ٦٥١ ـ ٦٥٧.

وإذ تبين لنا حد الكبيرة فهل الذنوب الستة الواردة في الحديث ـ موضع الدراسة ـ من الكبائر ؟

والجواب أن هذه الذنوب التي وردت في الحديث الشريف وهي: الزنا، وشرب الخمر، والسرقة، والانتهاب، والقتل، والغلول كلها من الكبائر ـ والله أعلم ـ حيث إنه يشملها القول الراجح في تحديد الكبائر، والذي يتضمن الوعيد بنفي الإيمان عن من ارتكب بعض الذنوب.

وقد قرر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ـ كما تقدم ـ ومثّل له بهذا الحديث: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن... ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن)[(١)].

وإذا تأملنا حال هذه الذنوب وجدنا أن القتل ـ أي بغير حق ـ قد ثبت في الحديث الشريف أنه من الكبائر.

ففي الصحيحين عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سئل النَّبيّ ﷺ عن الكبائر فقال: (الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، وشهادة الزور)[(٢)].

كما أنه قد جاء الوعيد الشديد علىٰ القاتل بغير حق[(٣)]، فضلاً عن العقوبات المقررة عليه شرعاً.

وأن الزنا جاء فيه حد ووعيد شديد[(٤)].

كما أن شرب الخمر جاء فيه حد ووعيد شديد[(٥)].

وأن السرقة جاء فيها حد ووعيد باللعنة[(٦)].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) صحيح البخاري ٣/ ١٥١، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، وصحيح مسلم ١/ ٩١ كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها (١٤٤ ـ ٨٨).

(٣) انظر مثلاً الكبائر للذهبي ص١٣ ـ ١٦، الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر المكي ٢/ ١٧٦ ـ ١٨٩.

(٤) انظر الكبائر ص٢٨ ـ ٣٠، الزواجر ٢/ ٢٥٨ ـ ٢٧٧، سبل السلام للصنعاني ص٧ فما بعدها.

(٥) انظر الكبائر ص٣٦، ٣٧، الزواجر ٢/ ٢٩٢ ـ ٣١٩، سبل السلام ص٧٥ فما بعدها.

(٦) انظر الكبائر ص٤٧، الزواجر ٢/ ٢٨٧ ـ ٢٨٩، سبل السلام ص٣٧ فما بعدها.

وأن الغلول جاء فيه وعيد يوم القيامة[١].

وقد تقدم أن القول الراجح في الكبائر: ما ترتب عليها حد في الدنيا، أو توعد عليها بالنار، أو اللعنة أو الغضب.

وقد اعتبر الذين ألّفوا في الكبائر هذه الذنوب الخمسة من الكبائر[٢].

ولعل من الملائم والمفيد أن أختم هذا المبحث بهذه الفقرة:

حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا والآخرة:

قال الإمام أبو عثمان الصابوني رحمه الله (ت٤٤٩هـ) موضحاً معتقد أهل السنة في هذه المسألة[٣]: (ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة، صغائر وكبائر فإنه لا يكفر بها.

وإن خرج عن الدنيا غير تائب منها، ومات على التوحيد والإخلاص فإن أمره إلى الله عز وجل: إن شاء عفا عنه، وأدخله الجنة يوم القيامة سالماً غانماً، غير مبتلى بالنار، ولا معاقب على ما ارتكبه واكتسبه، ثم استصحبه إلى يوم القيامة ـ من الآثام والأوزار، وإن شاء عاقبه وعذبه مدة بعذاب النار، وإذا عذبه لم يخلده فيها، بل أعتقه وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار)[٤].

فمذهب أهل السنة والجماعة إذاً هو عدم تكفير المؤمن إذا ارتكب كبيرة من الذنوب، كما ذهب إليه الخوارج، وعدم سلبه الإيمان، كما هو مذهب المعتزلة.

---

(١) انظر الكبائر ص٤٣، ٤٤، الزواجر ٢/ ٣٥١ ـ ٣٥٤.

(٢) راجع الإحالات في الهوامش الخمسة السابقة.

ولم أجد النص على الذنب السادس (الانتهاب) في تلك المؤلفات، ولكن ربما يقال إنه يشمله مضمون الكبيرة رقم ١٨٧ عند ابن حجر المكي: (أكل المال بالبيوعات الفاسدة، وسائر وجوه الأكساب المحرمة) وقد ذكر أن الأكل بالباطل يشمل كل مأخوذ بغير حق على جهة الظلم كالغصب ونحوه (الزواجر ١/ ٥٠٠).

(٣) أود التنبيه هنا إلى أن المراد بالكبائر ـ موضع البحث ـ ما عدا الشرك بالله تعالى، فهو وإن كان منها كما ورد في بعض الأحاديث، لكنه أكبرها، ومرتكبه كافر، مخلد في النار، ولا يغفر له أبداً. انظر الكبائر للذهبي ص١٢.

(٤) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص٢٧٦، وانظر كتاب التبصير في معالم الدين للإمام الطبري ص١٨٣ فما بعدها.

فهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (لا يكفِّرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما يفعله الخوارج).

ثم استدل علىٰ ذلك بقوله رحمه الله: (بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، كما قال سبحانه في آية القصاص: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨]، وقال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ٩-١٠].

ثم قال: (ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار، كما تقول المعتزلة.. ونقول: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته)[١].

وهذا بخلاف مذهب المرجئة الذين يرون أن الكبائر لا تؤثر في الإيمان، فإيمانه كامل.

ومما يدل أيضاً علىٰ عدم كفر مرتكب الكبيرة أن الله تعالىٰ قد شرع إقامة الحدود علىٰ بعض الكبائر.

وفي هذا يقول الإمام ابن أبي العز رحمه الله (ت٧٩٢هـ): (ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل علىٰ أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل، بل يقام عليه الحد، فدل علىٰ أنه ـ يعني مرتكب الكبيرة ـ ليس بمرتد)[٢].

إلىٰ غير ذلك من الأدلة[٣].

وأما حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة عند أهل السنة إذا مات من غير توبة فهو ـ كما سلف من قول الإمام الصابوني رحمه الله ـ تحت مشيئة الله تعالىٰ، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة،

---

(١) العقيدة الواسطية ص١٦، ١٧، وانظر مسائل الإيمان لأبي يعلىٰ ص٣١٦.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٤٤٣.

(٣) انظر مثلاً كتاب مسائل الإيمان لأبي يعلىٰ ص٣٢٦ فما بعدها، شرح الطحاوية ٢/ ٤٤٢ ـ ٤٤٤، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلىٰ علم الأصول في التوحيد للشيخ حافظ الحكمي ٢/ ٣٤١ ـ ٣٤٤، وسيأتي في المبحث التالي إن شاء الله مزيد بيان.

وإن شاء عاقبه مدة بالنار، ثم أدخله الجنة، وهذا بخلاف ما ذهب إليه الخوارج والمعتزلة من تخليده في النار.

ومن الأدلة علىٰ معتقد أهل السنة قول الله سبحانه ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦] فما دون الشرك من الذنوب تحت مشيئة الله تعالىٰ.

وقد ثبت في الصحيحين عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ـ وحوله عصبة من أصحابه ـ: (بايعوني علىٰ أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف، فمن وفىٰ منكم فأجره علىٰ الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلىٰ الله: إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه) فبايعناه علىٰ ذلك(١).

قال ابن عبد البر رحمه الله (ت٤٦٣هـ) عند استدلاله بهذا الحديث علىٰ عدم كفر مرتكب الكبيرة ـ مستشهداً بآخره (ومن أصاب) الحديث ـ: (وليس هذا حكم الكافر، لأن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء)(٢).

وقد نبه النووي رحمه الله (ت٦٧٦هـ) إلىٰ أن قول النَّبيّ ﷺ: (ومن أصاب شيئاً من ذلك) إلىٰ آخره (المراد به ما سوىٰ الشرك، وإلا فالمشرك لا يغفر له)(٣).

ومرتكب الكبيرة من المؤمنين لا يخلد في النار إن دخلها، كما تقدم، ولا يخلد فيها إلا الكفار.

والأدلة علىٰ هذا كثيرة، ومنها ما أخرجه الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النَّبيّ ﷺ قال: (يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النارِ النارَ، ثم يقول الله تعالىٰ: أخرجوا من

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١٠ كتاب الإيمان، باب رقم (١١)، وصحيح مسلم ٣/ ١٣٣٣ كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها (١٧٠٩)، واللفظ للبخاري.

(٢) التمهيد ٤/ ٢١٢.

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم ١١/ ٢٢٣.

كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان)[1] الحديث.

وقد أجمع أهل السنة رحمهم الله علىٰ عدم تخليد أحد في النار ممن في قلبه مثقال ذرة من إيمان[2].

ومن الأدلة أيضاً الأحاديث المتواترة في شفاعة الرسول ﷺ وغيره يوم القيامة لإخراج أهل الكبائر الموحدين من النار [3].

ويستفاد من النصوص السابقة ونحوها أن من المذنبين من أهل الإيمان من سيعذب بالنار، ثم مآله الجنة، وفي هذا رد علىٰ غلاة المرجئة الذين ينكرون ذلك، ويرون أن النار لا يدخلها إلا الكفار، كما تقدم.

ونلحظ مما سلف أن أهل السنة والجماعة ولله الحمد وسط بين الوعيدية (الخوارج والمعتزلة) والمرجئة في مرتكب الكبيرة اسماً وحكماً.

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١١ كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، وصحيح مسلم ١/ ١٧٢، كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار (٣٠٤ـ١٨٤)، واللفظ للبخاري.

(٢) انظر مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٢٢٢.

(٣) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٦/ ١٠٨٩ فما بعدها، مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ١/ ١٤٨، ١٤٩، الشفاعة عند أهل السنة والرد علىٰ المخالفين فيها للدكتور ناصر الجديع ص٥١ فما بعدها.

المبحث الثالث

المراد بنفي الإيمان في هذا الحديث عند الخوارج والمعتزلة والمرجئة، ومناقشتهم في ذلك

المطلب الأول: المراد بنفي الإيمان عند الخوارج والمعتزلة، ومناقشتهم.

لقد جاء في هذا الحديث الشريف قول النَّبيِّ ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن..) الحديث.

وقد تضمن هذا الحديث نفي الإيمان عن ستة من الذنوب الكبائر.

وقد اضطرب الناس في تفسير هذا النفي، ولهم في ذلك أقوال متعددة.

وسيختص هذا المبحث ببيان أقوال الفرق المشهورة مع مناقشتها.

والمطلب الأول منه يتعلق ببيان أقوال الخوارج والمعتزلة معاً، حيث يوجد تشابه في حقيقة أقوالهم، وما تؤدي إليه.

ومن المعلوم أن كلاً من الخوارج والمعتزلة يحتج بظاهر هذا الحديث علىٰ معتقده في اسم مرتكب الكبيرة.

فالخوارج يقولون: هذا الحديث ينفي الإيمان عن المؤمن إذا زنىٰ، أو شرب خمراً، أو سرق، ونحو ذلك، ومادام أن الإيمان منفي عنه فهو كافر.

قال أحد علماء الإباضية ـ إحدىٰ فرق الخوارج ـ سالم السيابي (ت١٤١٤هـ) مبيناً وجه الاستدلال بهذا الحديث علىٰ معتقده في مرتكب الكبيرة: (أي لا يبقىٰ إيمان مع الزنا، فإنه إذا أقدم علىٰ الزنا خلع ربقة الإيمان من عنقه، فيزني وهو خارج من حيطة الإيمان الصحيح... فهو لا يقف علىٰ حدود طاعة الله تعالىٰ، ومن كان كذلك فلا فرق بينه وبين الحيوان، كما لا فرق بينه وبين الكفار)[1].

---

(١) أصدق المناهج ص٣٤، ٣٥، وانظر مشارق أنوار العقول للسالمي ٢/ ١٩٨.

ويلاحظ ـ كما تقدم ـ أن الإباضية يرون أن هذا الكفر كفر نعمة لا كفر ملة.

والمعتزلة يقولون: هذا الحديث صريح في نفي الإيمان عن المؤمن إذا زنىٰ، أو ارتكب شيئاً من الكبائر، فالزاني ونحوه خارج من الإيمان[1]، ومصيره ـ عند الطائفتين ـ التخليد في النار (إذا مات من غير توبة[2]).

وإليك شواهد من أقوال العلماء المثبتة لاحتجاج الخوارج والمعتزلة وأشباههم بهذا الحديث:

قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله (ت٢٢٤هـ) عند كلامه عن أصناف الناس في تأويل حديث (لا يزني الزاني..) إن الخوارج أوّلوا الحديث علىٰ كفر الردة [3].

وقال الإمام محمّد بن نصر المروزي رحمه الله (ت ٢٩٤هـ): (الخوارج أولوا الحديث أنه كافر بالله، لأن الإيمان ضد الكفر، فإذا لم يكن مؤمناً فهو كافر، لأنهما فعلان متضادان أحدهما ينفي الآخر)[4].

ثم في موضع آخر ذكر أن المعتزلة يرون أن كل من ارتكب كبيرة فهو خارج من الإيمان، فليس بكافر ولا مؤمن[5].

وقال الإمام أبو جعفر الطبري رحمه الله (ت٣١٠هـ) مبيناً وجه استدلال من يرىٰ التكفير: قالوا: (معنىٰ ذلك أن الزنا والسرقة وشرب الخمر من فعل أهل الكفر (ومن فعل ذلك فهو كافر، خارج عن الإيمان)[6].

وقال الخطابي رحمه الله (ت٣٨٨هـ) عند شرحه لهذا الحديث: (الخوارج ومن يذهب مذهبهم

---

(١) انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار ص٧٠١ فما بعدها، كتاب البحر الزخار لابن المرتضىٰ ١/ ٨٦، ٨٧.

(٢) سيأتي تقريره في المبحث السادس.

(٣) انظر كتاب الإيمان ص٣٦ـ٣٩، مع العلم أن فرقة الإباضية ترىٰ أنه كفر نعمة، لا كفر ملة، كما تقدم.

(٤) تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٦٢٤.

(٥) انظر المرجع السابق ٢/ ٦٢٦.

(٦) تهذيب الآثار ٢/ ٦٤٤.

ممن يكفر المسلمين بالذنوب يحتجون به ويتأولونه علىٰ غير وجهه)[1].

ولما أورد القاضي أبو يعلىٰ رحمه الله (ت٤٥٨هـ) حجج المعتزلة علىٰ أن فاعل الكبيرة يخرج من الإيمان ذكر منها هذا الحديث [2].

وذكر الشيخ يحيىٰ العمراني رحمه الله (ت٥٥٨هـ) ما يتضمن إنكار المعتزلة الشفاعة لمرتكب الكبيرة مستشهدين بهذا الحديث، حيث إن النَّبيَّ ﷺ لا يشفع لغير المؤمن[3].

وقال الإمام أبو العباس القرطبي رحمه الله (ت٦٥٦هـ): (ظاهر هذا الحديث حجة للخوارج والمعتزلة وغيرهم ممن يُخرج عن الإيمان بارتكاب الكبائر)[4].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت٧٢٨هـ) عند كلامه علىٰ هذا الحديث: (فالخوارج والمعتزلة يحتجون بهذا علىٰ أن صاحب الكبيرة لم يبق معه من الإيمان، بل ولا من الإسلام شيء أصلاً)[5].

وذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله (ت٨٥٢هـ) عند شرح هذا الحديث أن الخوارج والمعتزلة ومن وافقهم تعلقوا بهذا الحديث وشبهه لتأييد مذهبهم في مرتكب الكبيرة[6].

مناقشتهم:

لقد تعقب علماء أهل السنة الخوارج والمعتزلة ومن يذهب مذاهبهم في احتجاجهم بهذا الحديث ونحوه علىٰ معتقدهم في اسم مرتكب الكبيرة، وأبانوا خطأهم في ذلك.

---

(١) معالم السنن (شرح سنن أبي داود) ٥/ ٦٥.

(٢) مسائل الإيمان ص٣٧٧.

(٣) انظر الانتصار في الرد علىٰ المعتزلة القدرية الأشرار ٣/ ٧٠٠، وانظر شرح الأصول الخمسة ص٦٩٠.

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ١/ ٢٤٦.

(٥) جامع المسائل (المجموعة الخامسة) ص٢٤١، تحقيق محمد عزيز شمس، وانظر مجموع الفتاوىٰ ١١/ ٦٥٢.

(٦) انظر فتح الباري ١٢/ ٦٢، وانظر هذا المرجع ١٠/ ٣٤.

ويمكن تبيان ذلك في الوجوه الآتية:

١ـ أن الله تعالىٰ جعل مرتكب الكبيرة من المؤمنين.

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ١٧٨].

فلم يخرج القاتل من الذين آمنوا، وجعله أخاً لولي القصاص، والمراد أُخوَّة الدين بلا ريب(١).

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات: ٩-١٠] فقد وصفهم بالإيمان والأخوة، وأمرنا بالإصلاح بينهم(٢).

٢ـ النصوص الشرعية الحديثية الثابتة الصريحة في الدلالة علىٰ أن الكبائر لا تخرج من الإيمان.

ومن ذلك ما جاء في الصحيحين عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أتاني جبريل عليه السلام فبشرني أنه من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن زنىٰ وإن سرق؟ قال: وإن زنىٰ وإن سرق(٣))(٤).

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٤٤٢.

(٢) مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٤٨٣.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ٦٩ كتاب الجنائز، باب في الجنائز، وصحيح مسلم ١/ ٩٤ كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة.

(٤) هذا الحديث ـ وأمثاله ـ محمول علىٰ من وحد ربه ومات علىٰ ذلك تائباً من ذنوبه، فإنه موعود بدخول الجنة ابتداءً، وأما من تلبس بالذنوب المذكورة ونحوها ومات مؤمناً من غير توبة، فهو تحت المشيئة، وعاقبة أمره إلىٰ الجنة، ويدل علىٰ ذلك حديث عبادة بن الصامت: (ومن أصاب من ذلك شيئاً..) الحديث ـ وقد تقدم ذكره في المتن ـ فتح الباري ١٠/ ٢٨٣، وانظر كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص١١٦.

وقد ذكر ابن حجر من فوائد هذا الحديث (أن الكبائر لا تسلب الإيمان)(١).

وقد احتج بهذا الحديث الإمام أبو العباس القرطبي للرد علىٰ الخوارج والمعتزلة في هذه المسألة (٢).

ومنها ما جاء في الصحيحين أيضاً من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (بايعوني علىٰ أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا ولاتزنوا)(٣) الحديث.

وقد أورد هذا الحديث الإمام الترمذي رحمه الله قائلاً (روي من غير وجه عن النَّبيّ ﷺ) ثم قال: (وهذا قول أهل العلم، لا نعلم أحداً كفّر أحداً بالزنا أو السرقة وشرب الخمر)(٤).

وقد استشهد به ابن عبد البر رحمه الله علىٰ أن حديث (لايزني الزاني..) لا يراد به نفي جميع الإيمان عن فاعل ذلك، وقال: (ليس هذا حكم الكافر)(٥).

كما استشهد به أيضاً أبو العباس القرطبي(٦) رحمه الله.

٣ـ إقامة الحدود والعقوبات الشرعية علىٰ بعض الكبائر، ليست كعقوبة المرتد.

قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله في معرض رده علىٰ مذهب الخوارج في هذه المسألة: (ثم قد وجدنا الله تبارك وتعالىٰ يكذب مقالتهم، وذلك انه حكم في السارق بقطع اليد، وفي الزاني والقاذف بالجلد، ولو كان الذنب يكفر صاحبه ما كان الحكم علىٰ هؤلاء إلا القتل، لأن الرسول ﷺ قال: (من بدل دينه فاقتلوه)(٧).

أفلا ترىٰ أنهم لو كانوا كفاراً لما كانت عقوبتهم القطع والجلد؟

---

(١) فتح الباري ٣/ ١١١.

(٢) المفهم ١/ ٢٤٦، ٢٤٧، وانظر الانتصار للعمراني ٣/ ٧٠٣.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) سنن الترمذي ٥/ ٤١ كتاب الإيمان، باب ما جاء لا يزني الزاني وهو مؤمن.

(٥) انظر التمهيد ٤/ ٢١٢.

(٦) المفهم ١/ ٢٤٧.

(٧) أخرج هذا الحديث الإمام البخاري في صحيحه ٤/ ٢١ كتاب الجهاد، باب لا يُعذب بعذاب الله.

وكذلك قول الله فيمن قتل مظلوماً: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الإسراء: ٣٣] فلو كان القتل كفراً ما كان للولي عفو ولا أخذ دية، ولزمه القتل)[١].

٤ـ ما ذكره ابن عبد البر رحمه الله عند كلامه علىٰ حديث (لا يزني الزاني..) بقوله: (لم يرد به نفي جميع الإيمان عن فاعل ذلك، بدليل الإجماع علىٰ توريث الزاني والسارق وشارب الخمر إذا صلوا إلىٰ القبلة، وانتحلوا دعوة الإسلام من قرابتهم المؤمنين الذين آمنوا بتلك الأحوال، وفي إجماعهم علىٰ ذلك مع إجماعهم علىٰ أن الكافر لا يرث المسلم أوضح الدلائل علىٰ صحة قولنا: أن مرتكب الذنوب.. ليس بكافر، كما زعمت الخوارج في تكفيرهم المؤمنين)[٢].

تلك أبرز الوجوه التي أبطل بها علماء أهل السنة احتجاج الخوارج والمعتزلة بالحديث علىٰ معتقدهم في اسم صاحب الكبيرة.

وأما بيان المراد بنفي الإيمان في هذا الحديث عند أهل السنة فهذا سيأتي بإذن الله تعالىٰ في المبحث القادم.

المطلب الثاني: المراد بنفي الإيمان عند المرجئة، ومناقشتهم.

تقدم أن المرجئة يعتقدون أن الكبائر وترك الواجبات الظاهرة لا يذهب شيئاً من الإيمان، ولو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء، فيكون شيئاً واحداً، ولا يزيد ولا ينقص.

وقد تمسكوا بعموم نصوص الوعد التي فهموا منها أنه لا يشترط في الإيمان فعل الواجبات ولا ترك المحرمات[٣].

فمرتكب الكبيرة عندهم مؤمن كامل الإيمان، لم ينقص من إيمانه شيء.

ومن هنا فإن المرجئة قد أوّلوا نصوص الوعيد التي تتضمن نفي الإيمان عمن ارتكب بعض الذنوب مثل حديث (لا يزني الزاني..).

---

(١) الإيمان ص٣٩، ٤٠، وانظر التمهيد لابن عبد البر ٤/ ٢١٢، مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٢٨٧، ٢٨٨، ٤٨٢.

(٢) التمهيد ٤/ ٢١٢.

(٣) انظر مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ١٢/ ٤٨١، وانظر للاستزادة آراء المرجئة للدكتور عبد الله السند ص٣٦٤ ـ ٣٧٠.

ولهم في ذلك عدة تأويلات:

١ـ من أشهرها قولهم أن الإيمان المنفي هو ثمرة الإيمان، وليس الإيمان[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (المرجئة والجهمية.. يتأولون مثل هذا الحديث علىٰ أن المنفي موجَبَ الإيمان، أو ثمرته، أو العمل به، ونحو ذلك من تأويلاتهم)[٢].

ويتضح هذا بقوله رحمه الله في موضع آخر عن مذهب المرجئة في مرتكبي الكبائر، كالزنا والسرقة وشرب الخمر: (إيمانهم باق كما كان، لم ينقص، بناءً علىٰ أن الإيمان هو مجرد التصديق والاعتقاد الجازم، وهو لم يتغير، وإنما نقصت شرائع الإسلام[٣]، وهذا قول المرجئة والجهمية، ومن سلك سبيلهم).

ثم قال معقباً: (وهو قول مخالف للكتاب والسنة، وإجماع السابقين، والتابعين لهم بإحسان) ثم سرد الأدلة علىٰ أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص [٤]، وقد تقدم تقرير ذلك.

والمقصود أن هذا التأويل لا دليل عليه، وإنما بنوه علىٰ مذهبهم الخاطئ في مسمىٰ الإيمان، والصحيح أن العمل جزء من مسمىٰ الإيمان، وليس كما يدّعون أن (الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه، بمنزلة السّبب مع المسبَّب، ولا يجعلونها لازمه له.

والتحقيق: أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر)[٥].

وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله علىٰ أن هذا التأويل من التأويلات المستكرهة، التي لا يخفىٰ حالها علىٰ من أمعن النظر[٦].

---

(١) انظر فتح الباري ١٢/ ٦١، لوامع الأنوار البهية للسفاريني ١/ ٤٢٢.

(٢) جامع المسائل (المجموعة الخامسة) ص٢٤٢، وانظر فتح الباري ١٢/ ٦١.

(٣) انظر شرح جوهرة التوحيد لإبراهيم الباجوري ص٨٣.

(٤) انظر مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٦٧١، ٦٧٢.

(٥) المرجع السابق ٧/ ٢٠٤.

(٦) انظر المرجع السابق ٧/ ٦٧٤.

٢ـ من تأويلات المرجئة لهذا الحديث أنه ليس علىٰ ظاهره، وإنما المراد به التغليظ، والمبالغة في الزجر عن المعاصي، دون حقيقة النفي[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ذاكراً أحد تأويلات المرجئة: (أن الوعيد ليس ظاهره كباطنه، وإنما مقصوده الزجر، كما تقول المرجئة) وقد أبان أن هذا ناشئ من اضطراب العقيدة[٢].

ووصف هذا التأويل بأنه من التأويلات المستكرهة[٣].

وقد رد هذا التأويل الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله (ت٢٢٤هـ) عند مناقشته لمؤلي هذا الحديث وأمثاله بقوله: (وأما القول المحمول علىٰ التغليظ فمن افظع ما تُؤل علىٰ رسول الله ﷺ وأصحابه، أن جعلوا الخبر عن الله وعن دينه وعيداً لا حقيقة له، وهذا يؤدي إلىٰ إبطال العقاب، لأنه إن أمكن ذلك في واحد منها كان ممكناً في العقوبات كلها)[٤].

٣ـ قال بعضهم إن الحديث معناه النهي، وإن كان لفظه لفظ الخبر، أي لا يزنينَّ مؤمن، ولا يسرقنَّ مؤمن، لأن هذه الأفعال لا تليق بالمؤمنين، ولا تشبه أوصافهم[٥].

وقد رد عليهم الإمام محمّد بن نصر المروزي رحمه الله (ت٢٩٤هـ) موضحاً أن الحديث خبر، ولا يحتمل النهي[٦].

---

(١) انظر تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل لأبي بكر الباقلاني ص٤٢٢، المواقف للإيجي ص٣٨٧، شرح العقائد النسفية لمسعود التفتازاني ص٧٣، وانظر أيضاً معالم السنن للخطابي (شرح سنن أبي داود) ٥/ ٦٥، الانتصار للعمراني ٣/ ٧٠١، فتح الباري ١٢/ ٦١.

(٢) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٦٧٥.

(٣) المرجع السابق ٧/ ٦٧٤

(٤) الإيمان ص٣٩.

(٥) معالم السنن للخطابي ٥/ ٦٥، وانظر شرح السنة للبغوي ١/ ٩٠، فتح الباري ١٢/ ٦١.

(٦) تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٦٤٣.

واستبعده القاضي عياض رحمه الله قائلاً: (وهو بعيد، لا يعطيه نظم الكلام، ولا تساعده الرواية)[1].

كما أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قد عد هذا القول من التأويلات المستكرهة، التي لا يخفىٰ حالها علىٰ من أمعن النظر [2].

٤ـ بعضهم وصل إلىٰ حد الطعن في هذا الحديث، وتغليط الرواة في أداء لفظه[3].

مع العلم أن هذا الحديث أخرجه الشيخان وغيرهما من أئمة الإسلام ـ كما تقدم ـ فهو حديث صحيح بالألفاظ التي رواها العدول الحفاظ في هذه الأمة.

وقدر رد الإمام أبو عبيد رحمه الله علىٰ من يطعن في هذا الحديث وأمثاله بقوله: (وأما القول الذي فيه تضعيف هذه الآثار فليس مذهب من يُعتد بقوله، فلا يلتفت إليه، إنما هو احتجاج أهل الأهواء والبدع الذين قصر علمهم عن الاتساع، وعييت أذهانهم عن وجوهها، فلم يجدوا شيئاً أهون عليهم من أن يقولوا: متناقضة، فأبطلوها كلها) [4].

تلك أشهر التأويلات لهذا الحديث عند المرجئة، ومناقشة أهل السنة لها.

وأما تبيان المراد بنفي الإيمان في هذا الحديث عند أهل السنة فموضعه المبحث التالي بحول الله عز وجل.

---

(١) كتاب الإيمان من إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم ١/ ٣٣٧.

(٢) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٦٧٤، وانظر كتاب السنة للخلال ٣/ ٥٩٣.

(٣) انظر الإيمان لأبي عبيد ص٣٦ ـ ٣٩، تعظيم قدر الصلاة للمروزي ٢/ ٦٤١، تهذيب الآثار للطبري ٢/ ٦٢٣.

(٤) الإيمان ص٤٠، وانظر كتاب تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٦٤١ فما بعدها.

المبحث الرابع
المراد بنفي الإيمان في هذا الحديث عند أهل السنة

تقدم في المبحث الماضي إبطال احتجاج الخوارج والمعتزلة وأشباههم بحديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن..) لتأييد معتقدهم في اسم صاحب الكبيرة، حيث يكفِّره الخوارج، ويخرجه المعتزلة من الإيمان مع الحكم عليه بأحكام الكفار في الآخرة إذا مات من غير توبة.

كما تقدم أيضاً رد تأويلات المرجئة للإيمان المنفي في هذا الحديث.

وإكمالاً لإبطال احتجاج الخوارج والمعتزلة بهذا الحديث فلابد من بيان المراد بنفي الإيمان فيه ـ أعني التفسير الصحيح له ـ.

المطلب الأول: الأقوال في ذلك.

الواقع أن جملة من علماء أهل السنة ـ ومن وافقهم ـ قد تعددت أقوالهم وكثرت تأويلاتهم لهذا الحديث من أجل الوصول إلىٰ التفسير الصحيح للإيمان المنفي في الحديث، ولدرء احتجاج الخوارج والمعتزلة ومن وافقهم بهذا الحديث.

وبعد تأمل تلك الأقوال العديدة المفسرة للإيمان المنفي في الحديث وجدت أنها علىٰ صنفين: أقوال غير منسوبة لأحد، وأقوال منسوبة لطائفة من علماء أهل السنة، أو لأحد منهم.

الصنف الأول: الأقوال التي لم تنسب لأحد.

وأبرز هذه الأقوال ما يأتي:

١ ـ معنىٰ نفي كونه مؤمناً أنه شابه الكافر في عمله[1].

والواقع أن المؤمن إذا ارتكب الزنا أو نحوه ـ مما ورد في الحديث ـ وإن كان مشابهاً للكافر من حيث إنه يعصي الله تعالىٰ دون رادع، فلا دليل مطلقاً علىٰ أن هذا هو المراد بنفي الإيمان في الحديث.

---

(١) ذكره ابن حجر في فتح الباري ١٢/ ٦١.

٢ـ أن فاعل ذلك يؤول أمره إلىٰ ذهاب الإيمان [(١)].

وهذا بعيد، لأن الحديث قد حكم بنفي الإيمان حين ارتكاب الكبيرة، وقد تكرر هذا في كل كبيرة ذكرت في الحديث، ومن المعلوم أن جملة (وهو مؤمن) حالية.

٣ـ نفي الإيمان محمول علىٰ الإنذار بزوال الإيمان ممن اعتاد ذلك، لأنه يُخشىٰ عليه أن يفضي به إلىٰ الكفر [(٢)].

وهذا تأويل للوعيد الوارد في الحديث بدون دليل، واعتياد المعاصي وإن كان قد يفضي بصاحبه إلىٰ الكفر، لكنه ـ دون شك ـ ليس هو المقصود من نفي الإيمان في الحديث، كما أن هذا القول يرد عليه ما ورد علىٰ القول السابق.

٤ـ أنه ليس بمستحضر في حالة تلبسه بالكبيرة عظمة من آمن به، فهو كناية عن الغفلة التي جلبتها له غلبة الشهوة [(٣)].

ومما يؤخذ علىٰ هذا القول أن جميع الذنوب تفعل في غياب استحضار عظمة الله تعالىٰ، ولم يرد مثل ذلك في الوعيد في الصغائر مثلاً مع وجود نفس العلة.

٥ ـ نفي كمال الإيمان المستحب [(٤)].

وقد غلّط شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من قال ذلك محتجاً بأن (ترك الكمال المستحب لا يوجب الذم والوعيد) [(٥)] وهذا أمر معلوم شرعاً، حيث لا مؤاخذة في ترك المستحبات، ولا يذم صاحبها أبداً، بل لا يذم الإنسان إلا لترك واجب، أو فعل محرم، كما دلت

---

(١) انظر المرجع السابق ١٠/ ٣٤.

(٢) انظر شرح السنة ١/ ٩٠، فتح الباري ١٢/ ٦٢.

(٣) انظر فتح الباري ١٢/ ٦٠، ٦١، وانظر شرح النووي لصحيح مسلم ٢/ ٤٢، مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٦٧٤، ٦٧٥.

(٤) الإيمان المستحب: هو إيمان السابق بالخيرات، الزائد علىٰ الإيمان الواجب بفعل المستحبات وترك المكروهات. انظر مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٦٣٧، وانظر أيضاً قواعد في بيان حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة لعادل بن محمد الشيخاني ص٤٠٢، ٤٠٣.

(٥) انظر مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ١١/ ٦٥٣، ٧/ ٣٤٤.

علىٰ ذلك النصوص.

٦ـ معنىٰ نفي الإيمان نفي الأمان من عذاب الله تعالىٰ[١]، لأن الإيمان مشتق من الأمن[٢].

والإيمان وإن كان اشتقاقه من الأمن[٣] فيكون المراد نفي الأمان من العذاب، فإن في هذا التأويل عدولاً عن المعنىٰ الشرعي للإيمان إلىٰ المعنىٰ اللغوي.

الصنف الثاني: الأقوال المنسوبة لطائفة من علماء أهل السنة، أو لأحد منهم.

وهي كما يلي:

١ـ إمرار الحديث من غير تعرض للتأويل [٤].

وهذا علىٰ اعتبار أن هذا الحديث وما أشبهه من أحاديث الوعيد نؤمن بها ونمرّها كما جاءت ـ كما هو منهج عامة علماء السلف ـ مع عدم تأويلها بما يخالف ظاهرها [٥].

ومعلوم أن إمرار أحاديث الوعيد قصد به التحذير من الوقوع في الكبائر، مع أن أهل السنة يضمون إلىٰ هذا الحديث النصوص الشرعية الأخرىٰ التي تبيِّن مذهبهم في مرتكب الكبيرة.

٢ـ أن يكون بذلك منافقاً نفاق معصية، لا نفاق كفر[٦].

وذلك لأنه قد أخل بعمل الجوارح، الذي تنبني عليه حقيقة اسم الإيمان، وهو بهذا قد

---

(١) انظر كتاب الإيمان من إكمال المعلِّم بفوائد صحيح مسلم للقاضي عياض ١/ ٣٣٣.

(٢) فتح الباري ١٢/ ٦١.

(٣) انظر الصحاح للجوهري ٥/ ٢٠٧١، وانظر الصارم المسلول علىٰ شاتم الرسول لابن تيمية ٣/ ٩٦٧.

(٤) كتاب الإيمان من إكمال المعلم ١/ ٣٣٧، وقد نسبه القاضي عياض للإمام الزهري، وانظر شرح النووي لصحيح مسلم ٢/ ٤٢، شرح السنة للبغوي ١/ ٩١.

(٥) شرح النووي لصحيح مسلم ٢/ ٤٢، مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٦٧٤، وانظر كتاب السنة للخلال ٣/ ٥٩٣.

(٦) انظر فتح الباري ١٢/ ٦١، وذكر ابن حجر أنه حكي عن الإمام الأوزاعي، وانظر تهذيب الآثار للطبري ٢/ ٦٤٠.

خالف ما أظهره من الإيمان بلسانه، وأن ذلك معنى النفاق، لكنه نفاق عمل، لا نفاق اعتقاد(١).

وقريب من هذا القول من يرى أنه كافر كفر عمل لا ينقل عن الملة(٢).

٣ـ ينزع منه نور الإيمان(٣).

وروي هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما في الزنا خاصة(٤).

وقد استحسنه الإمام أبو العباس القرطبي رحمه الله(٥).

٤ـ من فعل ذلك مستحلاً له(٦)، مع علمه بتحريمه.

قالوا: إن نفي الإيمان عن مرتكب الكبيرة هو في حق المستحل لها، غير مقر بتحريمها، مع علمه بالتحريم(٧)، فأما إن أتاها وهو معتقد تحريمها فهو مؤمن(٨).

والواقع أن الحديث قد أطلق نفي الإيمان عن أصناف هؤلاء العصاة، والأصل فيهم أنهم فعلوا المعصية مع إقرارهم بالتحريم.

وأيضاً فإن من المعلوم أن مجرد الاستحلال للكبيرة ـ مع العلم بتحريمها ـ كفر ولو لم يفعلها(٩).

---

(١) انظر تهذب الآثار للطبري، ٢/ ٦٤٠ ـ ٦٤٤.

(٢) انظر كتاب تعظيم قدر الصلاة للمروزي ٢/ ٥١٧.

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم ٢/ ٤٢.

(٤) انظر كتاب الإيمان لابن أبي شيبة ص٢٦ (٧١)، وكتاب الشريعة للآجري ٢/ ٥٩٤ ـ ٥٩٦، وكتاب الإبانة لابن بطة ٢/ ٧١٥.

(٥) انظر كتاب المفهم ١/ ٢٤٧.

(٦) وهو أحد اختيارات القاضي أبي يعلى (مسائل الإيمان ص٣٧٧، ٣٧٨) وأحد التأويلات الحسنة عند أبي العباس القرطبي (المفهم ١/ ٢٤٧).

(٧) انظر شرح النووي لصحيح مسلم ٢/ ٤٢، فتح الباري ١٢/ ٦٠.

(٨) انظر تهذيب الآثار للطبري ٢/ ٦٢٤ وقد نسب الطبري هذا القول لابن عباس رضي الله عنهما.

(٩) انظر الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية ٣/ ٩٧١.

٥ـ يُسلب منه الإيمان حال تلبسه بالكبيرة، فإذا فارقها عاد إليه الإيمان[١].

قال الإمام الطبري رحمه ا لله: وعلة قائلي هذا القول أن الإيمان اسم للتصديق الذي معناه الإقرار والعمل ـ الذي هو اجتناب الكبائر ـ فإذا واقع المقر كبيرة زال عنه اسم الإيمان في حال مواقعته إياها، فإذا كفّ عنها عاد له الاسم الذي كان له قبل المواقعة، لأنه في حال كفه عن غشيان الكبيرة لها مجتنب، وباللسان مصدق[٢].

ومما يؤيد هذا القول ما أخرجه أبو داود وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (إذا زنىٰ الرجل خرج منه الإيمان كان عليه كالظلة، فإذا أقلع رجع إليه الإيمان)[٣].

كما أن هذا القول قد أُثر عن بعض الصحابة رضي الله عنهم والتابعين[٤] رحمهم الله، كما روي عن الإمام أحمد بن حنبل [٥] رحمه الله.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (ت٨٥٢هـ) عند شرحه لقول الرسول ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن): (قيّد نفي الإيمان بحالة ارتكابه لها، ومقتضاه أنه لا يستمر بعد

---

(١) تهذيب الآثار ٢/ ٦٤٨، الانتصار للعمراني ٣/ ٧٠١، فتح الباري ١٢/ ٦١، وانظر كتاب الإيمان لابن منده ٢/ ٥٧٤.

(٢) من تهذيب الآثار باختصار ٢/ ٦٤٩، ٦٥٠.

(٣) سنن أبي داود ٥/ ٦٦ كتاب السنة، باب الدليل علىٰ زيادة الإيمان ونقصانه (٤٦٩٠)، وأخرجه ابن منده في كتاب الإيمان ص٥٧٩ (٥١٩)، والحاكم في المستدرك ١/ ٢٢، وقال: صحيح علىٰ شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وانظر سنن الترمذي ٥/ ١٥ كتاب الإيمان (٢٦٢٥)، وهذا الحديث صححه ابن تيمية (مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٦٧٣).

(٤) من ذلك ما جاء في آخر إحدىٰ روايات البخاري صحيحه لحديث (لا يزني الزاني..) (قال عكرمة: قلت لابن عباس: كيف يُنزع منه الإيمان؟ قال: هكذا ـ وشبّك بين أصابعه، ثم أخرجها ـ فإن تاب عاد إليه هكذا ـ وشبّك بين أصابعه) ٨/ ٢٠ كتاب الحدود، باب إثم الزنا.

وانظر كتاب الشريعة للآجري ٢/ ٥٩٧ ـ ٥٩٩، شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٥/ ١٠١٨ ـ ١٠٢١، فتح الباري ١٢/ ٦١.

(٥) انظر كتاب مسائل الإيمان للقاضي أبي يعلىٰ ص٣١٩، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد ابن حنبل في العقيدة لعبد الإله الأحمدي ١/ ١١٠.

فراغه، وهذا هو الظاهر)[1].

وينبغي أن يعلم هنا أن قول هؤلاء بسلب الإيمان حال التلبس بالكبيرة لا يعني سلب أصل الإيمان [2].

وقد استدل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بقول رسول الله ﷺ: (إذا زنىٰ الرجل خرج منه الإيمان كان عليه كالظلة..) علىٰ أن الإيمان لا يفارق الزاني بالكلية، لأن الظلة تظلل صاحبها، وترتبط به نوع ارتباط[3].

٦ـ أنه يخرج من الإيمان إلىٰ الإسلام، وأصل الإيمان ثابت عنده.

وقد روي هذا القول عن الإمام أبي جعفر محمّد بن علي الباقر رحمه الله (ت١١٤هـ) فقد سئل عن قول النّبيّ ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن..) فقال: (هذا الإسلام، ودوّر دائرة عظيمة، ثم دوّر دائرة في جوفها أصغر منها، ثم قال: هذا الإيمان محصور في الإسلام، فإذا زنىٰ أو سرق خرج من الإيمان إلىٰ الإسلام، ولا يخرج من الإسلام، فإذا تاب تاب الله عليه، ويرجع إلىٰ الإيمان)[4].

كما روي هذا القول عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله[5].

وقد استحسنه الإمام الآجري رحمه الله [6].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن هذا (هو قول كثير من أهل السنة من

---

(١) فتح الباري ١٢/ ٥٩.

(٢) انظر مسائل الإيمان لأبي يعلىٰ ص٣٨٠، ٣٨١.

(٣) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٦٧٣، ٦٧٤، وانظر تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري ٧/ ٣٧٦.

(٤) أخرجه الآجري في كتاب الشريعة ٢/ ٥٩١ ـ ٥٩٣، وابن بطة في الإبانة ٢/ ٨٥٤، تحقيق رضا معطي، وأبو القاسم اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٦/ ١٠٢٢.

(٥) انظر مسائل الإيمان لأبي يعلىٰ ص٣١٩، ٣٢٠، مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ٧/ ٢٥٣، ٢٥٤، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة ١/ ١١٠.

(٦) انظر كتاب الشريعة ٢/ ٥٩٣.

أصحاب الإمام أحمد، وغيرهم)[1].

والمقصود أنه يخرج من اسم الإيمان الذي يوجب له اسم المؤمن، لكنه لم يخرج عن الإيمان بالكلية بحيث يستحق اسم الكافر، وإنما نزل إلىٰ مرتبة المسلم فقط، بعد ارتكابه للكبيرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله منبهاً علىٰ ذلك: (الذين قالوا من السلف: إنهم خرجوا من الإيمان إلىٰ الإسلام لم يقولوا: إنه لم يبق معهم من الإيمان شيء، بل هذا قول الخوارج والمعتزلة).

ثم قال: (وأهل السنة الذين قالوا هذا يقولون: الفساق يخرجون من النار بالشفاعة، وإن معهم إيمان يخرجون به من النار، لكن لا يطلق عليهم اسم الإيمان، لأن الإيمان المطلق هو الذي يستحق صاحبه الثواب، ودخول الجنة، وهؤلاء ليسوا من أهله)[2].

وهذا القول له وجاهة، وقوة ظاهرة.

٧ـ نفي كمال الإيمان، أي الإيمان المأمور به، ويسمىٰ (الإيمان الواجب) أو(الإيمان المطلق).

وليس المنفي في الحديث (الإيمان المستحب) ولا (مطلق الإيمان).

المطلب الثاني: الترجيح.

من خلال ما تقدم من الأقوال المتعلقة بتوجيه الإيمان المنفي في الحديث وتفسيرها ظهر أن جميع أقوال الصنف الأول لا تخلو من ضعف، وعليها بعض المآخذ.

وأما أقوال الصنف الثاني المنسوبة لعدد من علماء أهل السنة والجماعة فهي في الجملة تفسيرات محتملة، كما أنها غير متعارضة.

---

(١) جامع المسائل (المجموعة الخامسة) ص٢٤٢، وانظر مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٢٥٧، وانظر كتاب تعظيم قدر الصلاة للمروزي ٢/ ٥٠٦ فما بعدها.

(٢) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٢٤٠.

وأرجح هذه الأقوال وأقواها هو القول الأخير[1] ـ كما سيأتي إيضاح ذلك ـ.

وقد رجحه جمع من علماء أهل السنة والجماعة، ومحققيهم، وغيرهم.

وإليك نماذج من أقوالهم في هذه المسألة:

قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله (ت٢٢٤هـ) بعد أن ذكر أصناف الناس في تأويل حديث (لا يزني الزاني) وأمثاله: (والذي عندنا في هذا الباب أن المعاصي والذنوب لا تزيل إيماناً، ولا توجب كفراً، ولكنها إنما تنفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه الذي نعت الله به أهله، واشترطه عليهم في عدة مواضع من كتابه فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة ١١٠-١١١].

وقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون ١-١١].

وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال ٢-٤].

ثم قال: (فهذه الآيات التي شرحت وأبانت شرائعه المفروضة علىٰ أهله، ونفت عنه المعاصي كلها، ثم فسرت السنة بالأحاديث التي فيها خلال الإيمان، فلما خالطت هذه المعاصي هذا الإيمان المنعوت بغيرها قيل: ليس هذا من الشرائط التي أخذ الله علىٰ المؤمنين، ولا الأمارات التي يعرف بها أنه الإيمان، فنفت عنهم حينئذ حقيقته، ولم يزل عنهم اسمه)[2].

---

(١) ويليه في القوة القول السادس، والله أعلم.

(٢) الإيمان ص٤٠، ٤١.

وقال الإمام ابن قتيبة رحمه الله (٢٧٦هـ): (يريد ليس بمستكمل الإيمان).

ثم قال: (وهذا شبيه بقول الناس: فلان لا عقل له، يريدون ليس هو مستكمل العقل، ولا دين له، أي ليس بمستكمل الدين)(١).

وقال الإمام محمّد بن نصر المروزي رحمه الله: (الذي صح عندنا في معنىٰ قول النَّبيّ ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن..) وما روي عنه من الأخبار مما يشبه هذا أن معنىٰ ذلك كله: أن من فعل تلك الأفعال لا يكون مؤمناً مستكمل الإيمان، لأنه قد ترك بعض الإيمان نفىٰ عنه الإيمان، يريد به الإيمان الكامل)(٢) الخ.

وقال الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله: (الصواب من القول عندنا في معنىٰ قول النَّبيّ ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن..) قول من قال: يزول عنه الاسم الذي هو معنىٰ المدح إلىٰ الاسم الذي هو بمعنىٰ الذم فيقال له: (فاسق، فاجر، زانٍ، سارق).

ثم قال موضحاً: (فإن قال لنا قائل: أفتزيل عنه اسم (الإيمان) بركوبه ذلك؟

قيل له: نزيله عنه بالإطلاق، ونثبته له بالصلة والتقييد)(٣) الخ.

وقال الإمام ابن عبد البر رحمه الله عند كلامه عن هذا الحديث: (يريد مستكمل الإيمان، ولم يرد به نفي جميع الإيمان عن فاعل ذلك).

ثم ذكر الأدلة علىٰ ذلك (٤).

وقال النووي رحمه الله عند شرحه لهذا الحديث: (القول الصحيح الذي قاله المحققون أن معناه: لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان).

ثم قال موضحاً: (وهذا من الألفاظ التي تطلق علىٰ نفي الشيء ويراد به نفي كماله ومختاره، كما يقال: لا علم إلا ما نفع، ولا مال إلا الإبل، ولا عيش إلا عيش الآخرة) ثم ذكر

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص١١٦.

(٢) تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٥٧٦.

(٣) انظر تهذيب الآثار ٢/ ٦٥١.

(٤) انظر التمهيد لابن عبد البر ٤/ ٢١٢.

جملة من الأدلة علىٰ ذلك من السنة وإجماع أهل الحق [1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عند كلامه عن نفي الإيمان عن بعض أصحاب الذنوب في النصوص الشرعية، ومنها حديث (لا يزني الزاني..): (الذي عليه جماهير السلف وأهل الحديث وغيرهم: أن نفي الإيمان لانتفاء بعض الواجبات فيه، والشارع دائماً لا ينفي المسمىٰ الشرعي إلا لانتفاء واجب فيه).

ثم قال موضحاً مراد العلماء بقولهم (نفي الكمال): (وإذا قيل: المراد بذلك نفي الكمال، فالكمال نوعان: واجب ومستحب، فالمستحب كقول بعض الفقهاء: الغسل ينقسم إلىٰ كامل ومجزئ، أي كامل المستحبات).

ثم قال رحمه الله مؤكداً علىٰ أن المنفي هو الكمال الواجب، لا المستحب: (وليس هذا الكمال هو المنفي في لفظ الشارع، بل المنفي هو الكمال الواجب، وإلا فالشارع لم ينف الإيمان، ولا الصلاة، ولا الصيام، ولا الطهارة، ولا نحو ذلك من المسميات الشرعية لانتفاء بعض مستحباتها، إذ لو كان كذلك لانتفىٰ الإيمان عن جماهير المؤمنين [2]، بل إنما نفاه لانتفاء الواجبات، كقوله عليه الصلاة والسلام: (لا صلاة إلا بأم القرآن)[3][4].

وقال رحمه الله في موضع آخر مفسراً المراد بالإيمان المطلق المنفي في الحديث: (المؤمن المطلق في باب الوعد والوعيد هو المستحق لدخول الجنة بلاعقاب، وهو المؤدي للفرائض، المجتنب المحارم، وهؤلاء هم المؤمنون عند الإطلاق، فمن فعل الكبائر لم يكن من هؤلاء المؤمنين، إذ هو متعرض للعقوبة علىٰ تلك الكبيرة).

ثم قال: (وهذا معنىٰ قول من قال: أراد به نفي حقيقة الإيمان، أو نفي كمال الإيمان، فإنهم

(١) انظر شرح النووي لصحيح مسلم ٢/ ٤١، ٤٢.

(٢) لتعذر الإتيان بجميع المستحبات منهم.

(٣) أخرجه بنحوه البخاري في صحيحه ١/ ١٨٤ كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، ومسلم في صحيحه ١/ ٢٩٥ كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٤) مجموع الفتاوىٰ ١٨/ ٢٦٨، وانظر هذا المرجع ٧/ ١٥، ٥٢٤، جامع المسائل (المجموعة الخامسة) ص٢٤٣ فما بعدها، مجموعة الرسائل والمسائل ٣/ ٣٤٢، ٣٤٣.

لم يريدوا نفىٰ الكمال المستحب، فإن ترك الكمال المستحب لا يوجب الذم والوعيد.. ولكن يقتضي نفي الكمال الواجب)(١).

وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله اتفاق أهل السنة علىٰ أن هذا الذي لم يحقق الإيمان يسمىٰ مسلماً حيث قال: (من لم يكن من المؤمنين حقاً يقال فيه: إنه مسلم، ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار، وهذا متفق عليه بين أهل السنة).

ثم حقق مدىٰ إطلاق الإيمان عليه فقال: (لكن هل يطلق عليه اسم الإيمان؟ هذا هو الذي تنازعوا فيه، فقيل: يقال مسلم، ولا يقال مؤمن، وقيل: بل يقال مؤمن.

والتحقيق أن يقال: إنه مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، ولا يعطىٰ اسم الإيمان المطلق، فإن الكتاب والسنة نفيا عنه الاسم المطلق، واسم الإيمان يتناوله فيما أمر الله به ورسوله ﷺ، لأن ذلك إيجاب عليه، وتحريم عليه، وهو لازم له، كما يلزمه غيره، وإنما الكلام في اسم المدح المطلق)(٢).

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله (ت٧٥١هـ) مبيناً الفرق بين الإيمان المطلق ومطلق الإيمان، وأن المنفي هو الإيمان المطلق: (الإيمان المطلق لا يطلق إلا علىٰ الكامل المأمور به، ومطلق الإيمان يطلق علىٰ الناقص والكامل، ولهذا نفىٰ النَّبيّ ﷺ الإيمان المطلق عن الزاني وشارب الخمر والسارق، ولم ينف عنه مطلق الإيمان، فلا يدخل في قوله: ﴿ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ٦٨] ولا في قوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١] ويدخل في قوله: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء:٩٢] وفي قوله: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ [الحجرات: ٩] وأمثال ذلك)(٣).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله عند شرحه لهذا الحديث: (وحمل أهل السنة الإيمان هنا

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ١١/ ٦٥٣، وانظر هذا المرجع ١٨/ ٢٤٠، ٢٧٦.

(٢) المرجع السابق ٧/ ٢٤١، وانظر العقيدة الواسطية لابن تيمية ص١٦، ١٧، وانظر أيضاً الفصل لابن حزم ٣/ ٢٣٣، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لابن رجب ص١١٩.

(٣) بدائع الفوائد ٤/ ١٣٢٤، ١٣٢٥ باختصار.

علىٰ الكامل، لأن العاصي يصير أنقص حالاً في الإيمان ممن لا يعصي)[1].

وقال في موضع آخر: (نفي الإيمان عن شارب الخمر لا يراد به زواله بالكلية، بل نفي كماله)[2].

وبما تقدم تبين لنا رجحان هذا القول الأخير.

فالقول بأن الإيمان المنفي في حديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) هو كمال الإيمان أي (الإيمان المطلق) أو (الإيمان الواجب) وليس المنفي (مطلق الإيمان) ولا (الإيمان المستحب) ـ علىٰ وفق ما قرره العلماء المحققون ـ أمثل الأقوال وأسدُّها، ويؤيده ما تقدم تقريره من عقيدة أهل السنة أن أصحاب الكبائر لا يخرجون من الإيمان، بل معهم أصل الإيمان.

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: (لا يزيل الإيمان كله إلا الكفر المحض، الذي لا يبقىٰ مع صاحبه شيء من الإيمان)[3].

أما مرتكب الكبيرة (كالزنا، والسرقة، وشرب الخمر) فعنده إيمان ناقص بقدر ما ارتكبه منها، وبهذا الإيمان يثبت له في الدنيا جميع الأحكام الشرعية المترتبة علىٰ الإيمان، وإن مات علىٰ ذلك فإن إيمانه هذا يمنعه من الخلود في النار إن عذب فيها، ومآله إلىٰ الجنة ـ عاجلاً أو آجلاً ـ وقد تقدم شرح ذلك في ثنايا البحث، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) فتح الباري ١٠/ ٣٤.

(٢) المرجع السابق ١٢/ ٧٨.

(٣) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ٥/ ٢٩٨.

المبحث الخامس
دلالة الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه

تقدمَ في المبحث الأول ـ أن من أصول أهل السنة والجماعة التي أجمعوا عليها زيادة الإيمان ونقصانه، وأن الإيمان يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي.

وقد استدل العلماء رحمهم الله علىٰ أن الإيمان يزيد وينقص بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة[1].

وقد استدل عدد منهم بهذا الحديث: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن..) علىٰ أن الإيمان يزيد وينقص.

ووجه دلالة هذا الحديث علىٰ ذلك أن معنىٰ قول الرسول ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن..) أي وهو مستكمل الإيمان [2]، فإذا زنىٰ المؤمن، أو شرب الخمر، أو سرق، أو انتهب، أو غلّ، أو قتل بغير حق انتفىٰ عنه كمال إيمانه المطلق، ونقص إيمانه بقدر ما ارتكبه من هذه الذنوب، وبقي معه مطلق الإيمان، فإذا تاب ورجع عن ذنبه زاد إيمانه، والله تعالىٰ أعلم.

وفيما يلي إيراد شواهد لاستدلال العلماء بهذا الحديث علىٰ زيادة الإيمان ونقصانه:

١ـ فهذا إمام أهل السنة الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله (ت٢٤١هـ) يروي تلميذه الفقيه إسحاق بن إبراهيم النيسابوري (ت٢٧٥هـ) رحمه الله قائلاً: سألت أبا عبدالله عن الإيمان، ما نقصانه؟ فقال: نقصانه قول النَّبيّ ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن)[3].

٢ـ وهذا الإمام أبو داود رحمه الله عقد في سننه باباً بعنوان (باب الدليل علىٰ زيادة الإيمان

(١) تقدمت الإحالة إلىٰ مراجع هذه المسألة في صدر المبحث الأول.

(٢) تقدم شرح ذلك آخر المبحث السابق.

(٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل (رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانيء النيسابوري) ٢/ ١٦٤ (١٩٠٧)، وانظر كتاب السنة لأبي بكر الخلال ٣/ ٥٩٢.

ونقصانه) وروىٰ فيه عدة أحاديث، ومنها هذا الحديث [١].

٣ـ والإمام أبو بكر الآجري رحمه الله (ت٣٦٠هـ) عقد في كتابه (الشريعة) باباً بعنوان (ذكر ما دل علىٰ زيادة الإيمان ونقصانه) وروىٰ عدة أحاديث، ومنها هذا الحديث بعدة روايات [٢].

٤ـ والإمام ابن بطة رحمه الله (ت٣٨٧هـ) عقد في كتابه (الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة) باباً بعنوان (زيادة الإيمان ونقصانه وما دل علىٰ الفاضل فيه والمفضول) ومن الأحاديث التي رواها في هذا الباب هذا الحديث[٣].

٥ـ كما أن الإمام أبا بكر البيهقي رحمه الله (ت٤٥٨هـ) قد عقد في كتابه (الجامع لشعب الإيمان) باباً بعنوان (باب القول في زيادة الإيمان ونقصانه، وتفاضل أهل الإيمان في إيمانهم) وروىٰ من الأحاديث هذا الحديث، ثم قال عن الزاني ونحوه: (هو مؤمن ناقص الإيمان بما ارتكب من الكبيرة، وترك الانزجار عنها).

ثم قال: (وكل موضع من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ ورد فيه تشديد علىٰ من ترك فريضة، أو ارتكب كبيرة فإن المراد به نقصان الإيمان)[٤].

٦ـ والإمام ابن عبد البر رحمه الله (ت٤٦٣هـ) قال عند سياقه لمذهب أهل السنة في الإيمان: (والإيمان يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي، وأهل الذنوب عندهم مؤمنون غير مستكملي الإيمان من أجل ذنوبهم، وإنما صاروا ناقصي الإيمان بارتكابهم الكبائر).

ثم قال بعد ذلك محتجاً بالحديث: (ألا ترىٰ إلىٰ قول رسول الله ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...) يريد مستكمل الإيمان، ولم يرد به نفي جميع الإيمان عن فاعل ذلك)[٥].

---

(١) انظر سنن أبي داود ٥/ ٥٩، ٦٤ (٤٦٨٩).

(٢) انظر كتاب الشريعة ٢/ ٥٨٠، ٥٨٧ فما بعدها.

(٣) الإبانة ٢/ ٨٣١، ٨٥٢ ـ ٨٥٤.

(٤) الجامع لشعب الإيمان ١/ ١٥٩، ١٧٦ ـ ١٧٩ بتصرف يسير.

(٥) التمهيد ٤/ ٢١١، ٢١٢.

٧ـ وفي كتاب (شرح النووي لصحيح مسلم) كان عنوان الباب الذي تضمن هذا الحديث فقط ـ برواياته ـ هكذا: (باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي، ونفيه عن المتلبس بالمعصية علىٰ إرادة نفي كماله)(١).

٨ـ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت٧٢٨هـ) في معرض استدلاله علىٰ أن الإيمان يزيد وينقص: (القرآن قد نطق بالزيادة في غير موضع، ودلت النصوص علىٰ نقصه، كقوله ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) ونحو ذلك.

هذا ما تيسر الوقوف عليه من استدلالات العلماء بهذا الحديث علىٰ زيادة الإيمان ونقصانه.

---

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ٢/ ٤١ ـ ٤٥.

المبحث السادس
التوبة مانع من إنفاذ وعيد الذنوب

جاء في آخر إحدىٰ روايات هذا الحديث قوله ﷺ: (والتوبة معروضة بعد).

قال الإمام أبو العباس القرطبي رحمه الله (ت٦٥٦هـ) عند شرحه لهذا الحديث: (قوله: (والتوبة معروضة بعد) هذا منه ﷺ إرشاد لمن وقع في كبيرة أو كبائر إلىٰ الطريق التي بها يتخلص، وهي التوبة.

ومعنىٰ كونها معروضة: أي عرضها الله تعالىٰ علىٰ العباد، حيث أمرهم بها، وأوجبها عليهم، وأخبر عن نفسه أنه تعالىٰ يقبلها، كل ذلك فضل من الله تعالىٰ، ولطف بالعبد لما علم الله تعالىٰ من ضعفه عن مقاومة الحوامل علىٰ المخالفات)[١].

وأصل التوبة في اللغة العربية الرجوع، يقال: تاب من ذنبه أي رجع عنه[٢].

وفي الشرع عرّفها الراغب الأصفهاني رحمه الله (ت٥٠٢هـ) بقوله: (ترك الذنب لقبحه، والندم علىٰ ما فرّط منه، والعزيمة علىٰ ترك المعاودة، وتدارك ما أمكنه أن يتدارك من الأعمال بالإعادة)[٣].

وقد تضمن هذا التعريف الجامع شروط التوبة المشهورة[٤].

وهي أربعة شروط، منها ثلاثة شروط تتعلق بحق الله تعالىٰ، لابد من الالتزام بها حتىٰ تقبل التوبة.

وأما الشرط الرابع فهو خاص بما إذا كان في الذنب حق لآدمي، فإنه يلزم استحلاله ما

---

(١) المفهم ١/ ٢٤٨.

(٢) انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١/ ٣٥٧.

(٣) المفردات ص٧٦.

(٤) انظر للاستزادة شرح النووي لصحيح مسلم ٢/ ٤٥، ١٧/ ٥٩، مدارج السالكين لابن القيم ١/ ٣٠٥، معارج القبول للشيخ حافظ الحكمي ٢/ ٣٦٢.

أمكن، إضافة إلىٰ العمل بالشروط الثلاثة الأخرىٰ.

فعلىٰ التائب أن يتخلص من حقوق العباد وظلمه لهم في النفوس، أو الأموال، أو الأعراض، ونحو ذلك [1] حتىٰ يسلم من الوعيد المترتب علىٰ ذلك.

وقد أوضح ابن القيم رحمه الله أن (حقيقة التوبة: الرجوع إلىٰ الله بالتزام فعل ما يحب، وترك ما يكره)[2].

وتشرعُ التوبة في جميع العمر ما لم يرَ التائب ملك الموت[3]، وقبل طلوع الشمس من مغربها [4].

والتوبة مقبولة من جميع الذنوب: الكفر، والفسوق، والعصيان [5]، فالتوبة من فضل الله تعالىٰ مانع شامل، حيث تمنع إنفاذ وعيد الكفر، والكبائر، والصغائر.

(وليس شيء يغفر جميع الذنوب إلا التوبة)[6].

وكون التوبة مانع من إنفاذ وعيد الذنوب جميعاً أمر مجمع عليه بين المسلمين، ولم يخالف في ذلك الخوارج[7]، ولا المعتزلة[8].

---

(١) انظر في كيفية التخلص من هذه الحقوق، كتاب مختصر منهاج القاصدين للإمام أحمد بن محمد المقدسي ص٢٧٦، ٢٧٧، ومدارج السالكين ١/ ٢٨٩ ـ ٢٩١، ٣٩٨، ٣٩٩، وغيرهما.

(٢) مدارج السالكين ١/ ٣٠٥.

(٣) انظر الآداب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح ١/ ١١١ فما بعدها.

(٤) انظر المرجع السابق ١/ ١١٥ فما بعدها.

(٥) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٦/ ٢٠٦، وقال شيخ الإسلام: الصواب الذي عليه أهل السنة والجمهور أن التوبة ممكنة من كل ذنب (مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٢٠) ويوجد اختلاف في توبة القاتل. انظر تفصيل ذلك في مدارج السالكين ١/ ٣٩٢ ـ ٣٩٩، ونظر موانع إنفاذ الوعيد للدكتور عيسىٰ السعدي ص٤٣، ٤٤.

(٦) منهاج السنة النبوية ٦/ ٢١١، وانظر مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية ٢/ ٣٤٣، ٣٤٤.

(٧) انظر الدليل والبرهان للوارجلاني ١/ ٢/ ٤٥، مشارق أنوار العقول للسالمي ٢/ ٣٤٢، وانظر أيضاً الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٤/ ١٨٩، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان لعباس السكسكي ص١٠، مدارج السالكين ١/ ٣٩٥.

(٨) انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص٧٨٩ فما بعدها، المغني في أبواب التوحيد والعدل ⇐

وقد صرح النووي رحمه الله (ت٦٧٦هـ) بأن العلماء قد أجمعوا علىٰ قبول التوبة من جميع المعاصي[(١)].

ولما عدد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الأسباب التي تسقط العقوبة عن العبد في الآخرة بدأها بالتوبة، ثم قال: (وهذا متفق عليه بين المسلمين)[(٢)].

وذكر الإمام ابن القيم رحمه الله أن التوبة مانع من إنفاذ الوعيد بالإجماع[(٣)].

وقال الإمام ابن أبي العز رحمه الله (ت٧٩٢هـ): (وكون التوبة سبباً لغفران الذنوب، وعدم المؤاخذة بها مما لا خلاف فيه بين الأمة)[(٤)].

وعندما يقرر العلماء المصنفون في العقيدة ما يترتب علىٰ أصحاب الذنوب في الآخرة فإنهم يقيّدون ذلك بعدم التوبة[(٥)].

ومن الأدلة الشرعية علىٰ أن التوبة مانع من إنفاذ الوعيد علىٰ أصحاب الذنوب ـ عدا قول الرسول ﷺ في الحديث موضع الدراسة: (والتوبة معروضة بعد) ـ قول الله تعالىٰ: ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ وَأَنِيبُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا۟ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ [الزمر: ٥٣-٥٤].

= للمؤلف السابق ١٤/ ٣٧٠ فما بعدها، الكشاف للزمخشري ٢/ ٩٥، وانظر أيضاً الملل والنحل للشهرستاني ١/ ٤٥، مع ملاحظة أن لدىٰ المعتزلة بعض المخالفات في مسائل التوبة الجزئية.

(١) انظر شرح النووي لصحيح مسلم ٢/ ٤٥، ١٠/ ٥٩.

(٢) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٤٨٧.

(٣) انظر مدارج السالكين ١/ ٣٩٦.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٤٥١.

(٥) انظر في ذلك مثلاً شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٦/ ١٠٥٩، عقيدة السلف وأصحاب الحديث لأبي عثمان الصابوني ص٢٧٦، الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لأبي القاسم الأصبهاني ٢/ ٢٧٤.

قال الإمام ابن كثير رحمه الله (ت٧٧٤هـ): (هذه الآية الكريمة دعوة لجميع العصاة من الكفرة وغيرهم إلىٰ التوبة والإنابة، وإخبار بأن الله تعالىٰ يغفر الذنوب جميعاً لمن تاب منها ورجع عنها، وإن كانت مهما كانت)[١].

ومنها قول الله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٍۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠].

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٨-٣٩].

وفي الصحيحين عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (الله أفرح بتوبة عبده من أحدكم سقط علىٰ بعيره[٢]، وقد أضله في أرض فلاة)[٣].

والله الموفق، والهادي إلىٰ سواء السبيل.

---

(١) تفسير ابن كثير ٤/ ٥٩، وانظر مجموع فتاوىٰ ابن تيمية ١٦/ ١٨ فما بعدها، مدارج السالكين ١/ ٣٢٥، ٣٢٦.

(٢) أي صادفه وعثر عليه من غير قصد (فتح الباري ١١/ ١٠٨).

(٣) صحيح البخاري ٧/ ١٤٦ كتاب الدعوات، باب التوبة، وصحيح مسلم ٤/ ٢١٠٥، كتاب التوبة، باب في الحض علىٰ التوبة، والفرح بها (٢٧٧٤ ـ ٨)، وللحديث رواية أخرىٰ مطولة عن أنس وغيره.

الخاتمـــــة

بعد انتهاء هذه الدراسة العقدية للحديث بفضل الله تعالىٰ يمكن إبراز مضمونها ونتائجها إجمالاً فيما يأتي:

- مسمىٰ الإيمان عند أهل السنة والجماعة قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح وأنه يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي.
- أن الخوارج والمعتزلة ومن نحا نحوهم من الوعيدية قد خالفوا أهل السنة والجماعة في اسم المؤمن وحكمه وإن وافقوهم في مسمىٰ الإيمان لفظاً.
- أن المرجئة علىٰ اختلاف أصنافهم يرون أن الكبائر لا تُذهب شيئاً من الإيمان، وأن غلاتهم يعتقدون أن المؤمنين لا يدخلون النار مطلقاً، مع تساهلهم في مسمىٰ الإيمان.
- أن الذنوب التي وردت في الحديث الشريف من الكبائر.
- أن أهل السنة والجماعة وسط بين الوعيدية (الخوارج والمعتزلة) والمرجئة في مرتكب الكبيرة اسماً وحكماً.
- في الحديث رد علىٰ المرجئة، حيث أفاد خطورة الكبائر وأثرها السلبي علىٰ الإيمان.
- بيان تعقُّب علماء أهل السنة والجماعة للخوارج والمعتزلة، ومن يذهب مذاهبهم في احتجاجهم بهذا الحديث علىٰ معتقدهم الخاطئ في اسم مرتكب الكبيرة، ومناقشتهم إياهم.
- مناقشة أهل السنة للمرجئة في تأويلاتهم الفاسدة لهذا الحديث.
- تعدد الأقوال والتأويلات لهذا الحديث من أجل الوصول إلىٰ التفسير الصحيح للإيمان المنفي في الحديث، ولدرء احتجاج الخوارج والمعتزلة ونحوهم به، مع ملاحظة تفاوت هذه الأقوال قوة وضعفاً.
- القول الراجح من هذا الأقوال أن الإيمان المنفي في هذا الحديث هو كمال الإيمان، أي

الإيمان المأمور به، ويسمىٰ (الإيمان الواجب) أو (الإيمان المطلق) وليس المنفي (الإيمان المستحب) ولا (مطلق الإيمان)، بل أصل الإيمان باق عند صاحب الكبيرة، وأنه بهذا الإيمان تثبت له الأحكام الشرعية الدنيوية المرتّبة علىٰ الإيمان، ولو مات عليه منعه من التخليد في النار إن عذب فيها.

- إثبات عدد من العلماء لدلالة الحديث علىٰ زيادة الإيمان ونقصانه.
- إجماع الأمة علىٰ أن التوبة مانع من إنفاذ وعيد الذنوب.

هذا وأسأل الله تعالىٰ أن يوفقنا جميعاً للخيرات ويجنبنا المنكرات، وأن يثبّتنا علىٰ الحق حتىٰ الممات، إنه سميع مجيب، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمّد وعلىٰ آله وصحبه.

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الإباضية ـ دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم ـ علي يحيىٰ معمّر ـ الناشر: مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٣- الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ـ الإمام عبيد الله بن محمّد بن بطة العكبري ـ دار الراية للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ، تحقيق ودراسة رضا بن نعسان معطي.

٤- الآداب الشرعية والمنح المرعية ـ محمّد بن مفلح المقدسي ـ مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

٥- آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية ـ د.عبدالله بن محمّد السند ـ دار التوحيد للنشر بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٦- الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ـ أبو المعالي عبد الملك الجويني ـ مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ، تحقيق/ أسعد تميم.

٧- أصدق المناهج في تمييز الإباضية من الخوارج ـ سالم بن حمود السيابي السمائلي ـ مطابع سجل العرب بالقاهرة ١٩٧٩م، تحقيق د.سيدة إسماعيل كاشف.

٨- أصول الدين ـ عبد القاهر بن طاهر البغدادي ـ منشورات دار ومكتبة الهلال في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

٩- الانتصار في الرد علىٰ المعتزلة القدرية الأشرار ـ يحيىٰ بن أبي الخير العمراني ـ مكتبة أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ، دراسة وتحقيق الدكتور سعود بن عبد العزيز الخلف.

١٠- الإيمان ـ الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة العبسي ـ مطبعة المدني بمصر ـ بتحقيق محمّد ناصر الدين الألباني.

١١- الإيمان ـ الحافظ محمّد بن إسحاق بن يحيىٰ بن منده ـ مطبوعات الجامعة الإسلامية

بالمدينة النبوية (المجلس العلمي) الطبعة الأولىٰ ١٤٠١هـ، تحقيق د.علي بن محمّد الفقيهي.

١٢- الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته ـ الإمام أبو عبيد القاسم بن سلاّم ـ المكتب الإسلامي في بيروت ودمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، تحقيق الشيخ محمّد ناصر الدين الألباني.

١٣- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ـ أحمد بن يحيىٰ بن المرتضىٰ ـ مؤسسة الرسالة في بيروت ١٣٩٤هـ.

١٤- بدائع الفوائد ـ الإمام أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية ـ دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ، تحقيق علي بن محمّد العمران.

١٥- البداية في أصول الدين ـ نور الدين أحمد بن أبي بكر الصابوني ـ دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩م، تحقيق د.فتح الله خليف.

١٦- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ـ عباس بن منصور السكسكي ـ دار التراث العربي بالقاهرة، تحقيق خليل أحمد الحاج.

١٧- تأويل مختلف الحديث ـ الإمام ابن قتيبة الدينوري ـ الناشر: دار الكتاب العربي في بيروت.

١٨- تبصرة الأدلة في أصول الدين ـ أبو المعين ميمون بن محمّد النسفي ـ الجفان والجابي للطباعة والنشر في قبرص، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٣م، تحقيق كلود سلامة.

١٩- التبصير في معالم الدين ـ الإمام أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري ـ دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ، بتحقيق علي بن عبدالعزيز الشبل.

٢٠- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ـ محمّد بن عبد الرَّحمٰن المباركفوري ـ دار الفكر في بيروت، مراجعة عبد الرَّحمٰن عثمان.

٢١- تعظيم قدر الصلاة ـ الإمام محمّد بن نصر المروزي ـ مكتبة الدار بالمدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ، بتحقيق د.عبد الرَّحمٰن الفريوائي.

٢٢- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ـ أبو بكر محمّد بن الطيب الباقلاني ـ مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ، تحقيق عماد الدين حيدر.

٢٣- تفسير ابن كثير ـ الإمام أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠١هـ.

٢٤- تفسير البغوي. المسمىٰ (معالم التنزيل) ـ الإمام الحسين بن مسعود البغوي ـ دار المعرفة في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ، تحقيق خالد العك ومروان سوار.

٢٥- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد ـ الإمام يوسف بن عبدالله بن محمّد ابن عبد البر القرطبي ـ دار الكتب العلمية في بيروت، تحقيق محمّد عبدالقادر عطا.

٢٦- التنبيه والرد علىٰ أهل الأهواء والبدع ـ أبو الحسين محمّد بن أحمد بن عبد الرَّحمٰن الملطي ـ رمادي للنشر بالدمام، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ، تحقيق يمان المياديني.

٢٧- تهذيب الآثار ـ الإمام أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري ـ مطبعة المدني بالقاهرة، تحقيق محمود شاكر.

٢٨- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ـ الإمام أبو الفرج عبد الرَّحمٰن بن أحمد بن رجب ـ دار الفكر في بيروت ١٤٠٩هـ.

٢٩- جامع المسائل ـ شيخ الإسلام، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية ـ

٣٠- دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ، تحقيق محمّد عزيز شمس.

٣١- الجامع لشعب الإيمان ـ الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ـ الدار السلفية في بومباي بالهند، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ، تحقيق الدكتور عبد العلي حامد.

٣٢- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة ـ الإمام أبو القاسم إسماعيل ابن محمّد

التيمي الأصبهاني ـ دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، تحقيق محمّد أبو رحيم.

٣٣- حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة ـ عادل بن محمّد بن علي الشيخاني ـ دار أضواء السلف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٣٤- الدليل والبرهان ـ أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني ـ وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ١٤٠٣هـ، تحقيق سالم الحارثي.

٣٥- الزواجر عن اقتراف الكبائر ـ أبو العباس أحمد بن محمّد بن علي بن حجر المكي الهيتمي ـ دار المعرفة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، تعليق محمّد حلبي وخليل شيحا.

٣٦- زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه ـ عبدالرزاق بين عبد المحسن العباد البدر ـ مكتبة دار القلم والكتاب بالرياض ـ الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٣٧- سبل السلام (شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام) ـ الإمام محمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ـ دار الكتاب العربي في بيروت، الطبعة الثانية عشرة ١٤٢٠هـ، تحقيق فواز أحمد وإبراهيم الجمل.

٣٨- السنة ـ أبو بكر أحمد بن محمّد الخلاّل ـ دار الراية للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دراسة وتحقيق د.عطية الزهراني.

٣٩- سنن ابن ماجه ـ الإمام محمّد بن يزيد القزويني ـ دار إحياء التراث العربي في بيروت، سنة ١٣٩٥هـ، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي.

٤٠- سنن أبي داود ـ الإمام سليمان بن الأشعث السجستاني ـ دار الحديث في بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ، تحقيق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد.

٤١- سنن الترمذي (الجامع الصحيح) الإمام محمّد بن عيسى بن سورة ـ دار إحياء التراث العربي في بيروت، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر.

٤٢- سنن النسائي ـ الإمام أبو عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النسائي ـ دار إحياء التراث العربي

في بيروت.

٤٣- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ـ هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي ـ دار طيبة، تحقيق أحمد سعد حمدان.

٤٤- شرح الأصول الخمسة ـ القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ـ الناشر: مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ، تحقيق د.عبد الكريم عثمان.

٤٥- شرح جوهرة التوحيد ـ إبراهيم الباجوري ـ دمشق ١٣٩١هـ، مراجعة عبد الكريم الرفاعي.

٤٦- شرح السنة ـ الإمام الحسين بن مسعود البغوي ـ المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ، بتحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش.

٤٧- شرح العقائد النسفية ـ مسعود بن عمر التفتازاني ـ مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٤٠٨هـ، تحقيق د. أحمد حجازي السقا.

٤٨- شرح العقيدة الأصفهانية ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ مطبعة الاعتصام بالقاهرة ١٣٨٥هـ، تصحيح أسعد سيد أحمد.

٤٩- شرح العقيدة الطحاوية ـ الإمام علي بن علي بن محمّد بن أبي العز الدمشقي ـ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، تحقيق د.عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط.

٥٠- شرح كتاب الفقه الأكبر ـ ملا علي القاري ـ دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٥١- شرح النووي لصحيح مسلم ـ أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ـ المطبعة المصرية ومكتبتها.

٥٢- شرح الوصية (للإمام أبي حنيفة) ـ شرح الملا حسين بن الإسكندر ـ طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد بالهند.

٥٣- الشريعة ـ الإمام محمّد بن الحسين الآجرِّي ـ دار الوطن للنشر بالرياض، الطبعة الأولى

١٤١٨هـ، دراسة وتحقيق د.عبد الله بن عمر الدميجي.

٥٤- الشفاعة عند أهل السنة والرد علىٰ المخالفين فيها ـ د.ناصر بن عبد الرَّحمٰن الجديع ـ دار أطلس للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.

٥٥- الصارم المسلول علىٰ شاتم الرسول صلىٰ الله عليه وسلم ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رمادي للنشر بالدمام، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ، دراسة وتحقيق محمّد الحلواني ومحمد شودري.

٥٦- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) إسماعيل بن حماد الجوهري ـ دار العلم للملايين، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.

٥٧- صحيح البخاري ـ الإمام أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري ـ المكتبة الإسلامية باستنبول ١٩٨١م.

٥٨- صحيح مسلم ـ الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠٣هـ، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي.

٥٩- عقيدة السلف وأصحاب الحديث ـ الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرَّحمٰن الصابوني ـ دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ، دراسة وتحقيق د.ناصر بن عبد الرَّحمٰن الجديع.

٦٠- العقيدة الواسطية ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ مطبوعات جامعة الإمام محمّد ابن سعود الإسلامية سنة ١٤٠١هـ.

٦١- فتح الباري (شرح صحيح الإمام البخاري) ـ الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ مطابع جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، تحقيق سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي.

٦٢- الفرق بين الفرق ـ عبد القاهر البغدادي ـ منشورات دار الآفاق الجديدة في بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٧٩م.

٦٣- الفرق الكلامية: المشبهة، الأشاعرة، الماتريدية - الدكتور/ ناصر بن عبد الكريم العقل - دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٦٤- الفصل في الملل والأهواء والنحل - الإمام علي بن أحمد بن حزم الظاهري - دار المعرفة، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ.

٦٥- الكبائر - الإمام شمس الدين محمّد بن عثمان الذهبي - دار الكتاب العربي في بيروت ١٤٢٥هـ، تحقيق عبد الرزاق المهدي.

٦٦- كتاب الإيمان من إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم - القاضي عياض بن موسىٰ اليحصبي، دار الوطن، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ، تحقيق د.الحسين شواط.

٦٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - محمود بن عمر الزمخشري - دار المعرفة في بيروت.

٦٨- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية - محمّد بن أحمد السفاريني - منشورات مؤسسة الخافقين ومكتبتها، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٦٩- الماتريدية دراسة وتقويماً - الدكتور أحمد بن عوض الله الحربي - دار العاصمة بالرياض، النشرة الأولىٰ ١٤١٣هـ.

٧٠- مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية - دار العربية، الطبعة الأولىٰ، جمع وترتيب عبد الرَّحمٰن بن قاسم وابنه محمّد.

٧١- مجموعة الرسائل والمسائل - شيخ الإسلام ابن تيمية - دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ.

٧٢- المختصر في أصول الدين (ضمن مجموع رسائل العدل والتوحيد) - القاضي عبد الجبار ابن أحمد - دار مكتبة الحياة في بيروت، تحقيق سيف الدين الكاتب.

٧٣- مختصر منهاج القاصدين - الإمام أحمد بن محمّد بن عبد الرحمن بن قدامة المقدسي - المكتب الإسلامي في بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٤هـ.

٧٤- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ـ الإمام ابن قيم الجوزية ـ دار الكتاب العربي في بيروت ١٣٩٢هـ، تحقيق محمّد حامد الفقي.

٧٥- مذاهب الإسلاميين ـ الدكتور عبد الرَّحْمٰن بدوي ـ دار العلم للملايين في بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.

٧٦- مسائل الإمام أحمد بن حنبل (رواية إسحاق بن إبراهيم النيسابوري) المكتب الإسلامي في بيروت ١٤٠٠هـ، تحقيق زهير الشاويش.

٧٧- مسائل الإيمان ـ القاضي أبو يعلىٰ محمّد بن الحسين الفراء ـ دار العاصمة بالرياض، النشرة الأولىٰ ١٤١٠هـ، تحقيق سعود الخلف.

٧٨- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة ـ جمع وتحقيق ودراسة عبد الإله بن سلمان الأحمدي ـ دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٧٩- المستدرك علىٰ الصحيحين ـ الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ـ الناشر: دار الكتاب العربي في بيروت.

٨٠- مشارق أنوار العقول ـ عبد الله بن حميد السالمي ـ دار الجيل في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ، تحقيق د. عبد الرَّحْمٰن عميرة.

٨١- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلىٰ علم الأصول في التوحيد ـ الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي ـ الناشر: جماعة إحياء التراث.

٨٢- معالم السنن (شرح سنن أبي داود) ـ أبو سليمان حمد بن محمّد الخطابي ـ دار الحديث في حمص بسوريا، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٨هـ، تحقيق عزت الدّعاس.

٨٣- معجم مقاييس اللغة ـ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ، تحقيق عبد السلام هارون.

٨٤- المغني في أبواب التوحيد والعدل ـ القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ـ المؤسسة

المصرية العامة للتأليف والنشر، تحقيق مصطفىٰ السقا.

٨٥- المفردات في غريب القرآن ـ أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهاني ـ دار المعرفة في بيروت، تحقيق محمّد سيد كيلاني.

٨٦- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ـ الإمام أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي ـ دار ابن كثير في دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ، تحقيق محيي الدين مستو وأصحابه.

٨٧- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ـ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ـ المكتبة العصرية في بيروت ١٤٢٨هـ، تعليق الأستاذ نعيم زرزور.

٨٨- الملل والنحل ـ أبو الفتح محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني ـ دار المعرفة للطباعة والنشر في بيروت ١٤٠٠هـ، تحقيق محمّد سيد كيلاني.

٨٩- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ مطبوعات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤١١هـ تحقيق د. محمّد رشاد سالم.

٩٠- المواقف في علم الكلام ـ عبدالرحمن بن أحمد الإيجي ـ عالم الكتب في بيروت.

٩١- موانع إنفاذ الوعيد ـ د. عيسىٰ بن عبدالله السعدي ـ دار ابن الجوزي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.

٩٢- النهاية في غريب الحديث والأثر ـ المبارك بن محمّد الجزري ابن الأثير ـ دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي.

استعمالات (لـو)

دراسة عقدية

المقدمـــة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن مما يكثر استعماله في الكلام (لو)، ولكون التلفظ بها في بعض الأحوال يُخِلُّ بالعقيدة، ولجهل البعض من الناس بأحكام استعمالها في الكلام، ولعدم وقوفي علىٰ بحث مستقل في ذلك؛ أحببت الكتابة في هذه المسألة تحت عنوان (**استعمالات «لو» دراسة عقدية**).

وسأقوم بإذن الله تعالىٰ بتجلية المشروع من استعمال (لو) في الكلام والممنوع منه، وذلك من خلال استقراء النصوص الشرعية، وكلام العلماء رحمهم الله.

وقد جعلت هذا البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، علىٰ النحو التالي:

المقدمة.

التمهيد: نبذة عن (لو) وأنواعها في اللغة العربية.

المبحث الأول: الأحوال المذمومة لاستعمال لو:

أولاً: استعمال (لو) في حال الاعتراض علىٰ القدر، أو التحسر علىٰ الماضي.

ثانياً: استعمال (لو) في حال الاعتراض علىٰ الشرع.

ثالثاً: استعمال (لو) في حال الاحتجاج بالقدر علىٰ المعائب.

رابعاً: استعمال (لو) في حال تمني الشر أو إرادته.

المبحث الثاني: الأحوال المحمودة والمباحة لاستعمال (لو).

المطلب الأول: الأحوال المحمودة:

أولاً: استعمال (لو) في حال الإرشاد والتعليم.

ثانياً: استعمال (لو) في حال تمني الخير والرغبة فيه.

المطلب الثاني: المباح من استعمال (لو): استعمالها في بيان الحال.

الخاتمة.

هذا وأسأل الله تعالىٰ أن ينفع بهذا الجهد، إنه سميع مجيب، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمّد.

التمهيد
نبذة عن (لو) وأنواعها في اللغة العربية.

وردت (لو) في اللغة العربية علىٰ عدة أنواع:

أ ـ (لو) الشرطية– وهي أشهر أنواع (لو) –.

وهي نوعان: شرطية امتناعية، وشرطية غير امتناعية، وكلا النوعين حرف.

١- (لو) الشرطية الامتناعية.

ومعناها: امتناع الشيء لامتناع غيره غالباً [(١)].

فهي تفيد الشرطية، حيث تقتضي تعليق شيء علىٰ آخر، وهذا يستلزم أن يقع بعدها جملتان بينهما نوع ترابط واتصال معنوي يغلب أن يكون (السّببية) في الجملة الأولىٰ، (والمسبَّبيّة) في الجملة الثانية.

فيترتب علىٰ امتناع الشرط هنا وعدم وقوعه امتناع جوابه تبعاً له إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد في إيجاد جوابه وتحقيقه، نحو: لو طلعت الشمس أمس لظهر النهار.

فإن كان للجواب سبب آخر فلا يتحتم الامتناع بامتناع الشرط، نحو:

لو طلعت الشمس أمس لكان النور موجوداً، والسبب الآخر هنا غير الشمس هو المصباح المضيء، أو البرق، أو النار، ونحو ذلك.

ويلاحظ أن الأغلب أن تكون جملتي الشرط والجزاء فعليتين ماضويتين لفظاً ومعنىٰ، أو معنىٰ فقط [(٢)].

---

(١) انظر جامع المسائل لابن تيمية (المجموعة الثالثة) ص٣١٩، فتح الباري لابن حجر العسقلاني ١٣/ ٢٢٥، النحو الوافي لعباس حسن ٤/ ٤٩١، ٤٩٣.

(٢) النحو الوافي ٤/ ٤٩١ ـ ٤٩٤، وانظر أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك لابن هشام ص٦٠٤ ـ ٦٠٦.

٢- (لو) الشرطية غير الامتناعية.

وهي التي تقتضي تعليق أمر علىٰ آخر ـ وجوداً وعدماً ـ في المستقبل.

ولابد لها من جملتين ترتبط الثانية منها بالأولىٰ ارتباط المسبَّب بالسبب غالباً، بحيث لا يتحقق في المستقبل معنىٰ الثانية ولا يحصل إلا بعد تحقق معنىٰ الأولىٰ وحصوله في المستقبل.

والأغلب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين لفظاً ومعنىٰ [(١)].

ومن الأحكام المشتركة بين نوعي (لو) الشرطية أن كليهما قياسي له الصدارة، مختص بالدخول علىٰ الفعل حتماً، وكلاهما لا يعمل فيه الجزم ـ علىٰ الرأي الأرجح ـ ولابد أن يقع الفعل بعدهما مباشرة، فإن لم يقع وكان الظاهر اسماً فالفعل مقدر بينهما.

وكلاهما لابد له من جواب مذكور أو محذوف.

وكلاهما صالح للدخول علىٰ (أنَّ) ومعموليها [(٢)].

ب ـ هناك أنواع أخرى من (لو) وكلها حروف، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

١ـ (لو) المصدرية: وتوصل بالجملة الماضوية، نحو: وددت لو رأيتك معي في النزهة، وبالمضارعية، نحو: أود لو أشاركك في عمل نافع [(٣)].

٢ـ (لو) الوصلية، وتستعمل لوصل الكلام بعضه ببعض، وتقوية معناه، ولا تحتاج لجواب ـ في المشهور ـ نحو: الدنيء ولو كثر ماله بخيل.

٣ـ (لو) التي تفيد التقليل، وهي حرف لا عمل له، ولا يحتاج لجواب، ومثاله، قول

---

(١) المرجع السابق ٤/ ٤٩٤، ٤٩٥.

(٢) المرجع السابق ٤/ ٤٩٦ ـ ٥٠٠ باختصار، وانظر للمزيد من معرفة أحكام (لو) الشرطية: جامع المسائل لابن تيمية (المجموعة الثالثة) ص٣١٥ ـ ٣٢٠، بدائع الفوائد لابن القيم ١/ ٩٠ ـ ١٠١، فتح الباري ١٣/ ٢٢٥ ـ ٢٢٧، رسالة في (لو) الشرطية لمحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي (منشورة في مجلة الدراسات اللغوية الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية) المجلد الثاني ـ العدد الرابع سنة ١٤٢١هـ ص١٦٢ ـ ٢١٤ تحقيق صالح الحنتوش.

(٣) النحو الوافي ١/ ٤١٣.

النَّبيّ ﷺ: (اتقوا النار ولو بشق تمرة)[1].

٤ـ (لو) التي تفيد التحضيض، نحو: لو فعلت كذا، بمعنىٰ افعل، ولا تحتاج لجواب علىٰ الأرجح.

٥ـ (لو) التي للعرض، مثل: لو تسهم في الخير فتثاب.

٦ـ (لو) التي للتمني. نحو قول الله تعالىٰ عن يوم القيامة ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٤٢][2].

ومن أحكام (لو) اللغوية أن من عادة العرب حذف جوابها إذا دل عليه الكلام.

وقد عقد أبو منصور الثعالبي (ت٤٣٠هـ) رحمه الله في كتابه (فقه اللغة وأسرار العربية) فصلاً في إلغاء خبر (لو) اكتفاءً بما يدل عليه الكلام وثقة بفهم المخاطَب، ثم قال: وذلك من سَنَن العرب، ثم أورد الشواهد علىٰ ذلك، ومنها قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾ [الرعد: ٣١] والخبر مضمر تقديره: لكان هذا القرآن[3].

تنبيه: (لو) حرف من حروف المعاني ساكنة الواو، هذا هو الأصل فيها، ولا تدخلها الألف واللام مادامت كذلك، فإذا سُمي بها فهي من جملة الحروف التي سُمعت التسمية بها من حروف الهجاء، وحروف المعاني، فتضاف إليها الألف واللام[4].

ومن ذلك ما جاء في بعض الروايات من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري في صحيحه ٧/ ٧٩ كتاب الأدب، باب طيب الكلام، ومسلم في صحيحه ٢/ ٧٠٤ كتاب الزكاة، باب الحث علىٰ الصدقة (١٠١٦)، كلاهما عن عدي بن حاتم رضي الله عنه.

(٢) النحو الوافي ٤/ ٥٠٢، ٥٠٣، وانظر أوضح المسالك ص٦٠٢ـ٦٠٧، فتح الباري ١٣/ ٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) انظر فقه اللغة وسر العربية ص٣٣٤، ٣٣٥، وانظر تفسير ابن كثير ٢/ ٥١٦.

(٤) انظر النهاية لابن الأثير ٤/ ٢٨٠، فتح الباري ١٣/ ٢٢٥، ٢٢٦.

ﷺ قال: (إياك واللّو، فإن اللّو تفتح عمل الشيطان)[1].

وأيضاً فإن الإمام البخاري رحمه الله قد عقد في صحيحه في كتاب التمني باباً بعنوان: باب ما يجوز من اللّو [2].

كما أن الشيخ محمّد بن عبد الوهاب رحمه الله قد عقد في كتاب التوحيد باباً بعنوان: باب ما جاء في اللّو[3].

(١) قطعة من حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢/ ٣٦٦، وابن ماجه في سننه ٢/ ١٣٩٤ كتاب الزهد، باب التوكل واليقين (٤١٦٨)، وابن حبان في صحيحه ٧/ ٤٩٠ باب الاستماع المكروه وسوء الظن والغضب والفحش (٥٦٩١) بترتيب ابن بلبان، وقال محققو مسند الإمام أحمد بن حنبل (حديث حسن) ١٤/ ٣٩٥.

وقد أخرجه الإمام مسلم وغيره بلفظ آخر ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ.

(٢) صحيح البخاري ٨/ ١٣٠.

(٣) كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد ص١٣٠، ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب (القسم الأول) العقيدة والآداب الإسلامية).

المبحث الأول
الأحوال المذمومة لاستعمال (لو)

عند استقراء النصوص الشرعية والاطلاع على كلام العلماء نجد أن استعمال (لو) في الكلام ينقسم إلى قسمين: أحوال مذمومة، وأحوال محمودة ومباحة.

وهذا المبحث يتعلق ببيان الأحوال المذمومة لاستعمالها، ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

أولاً: استعمال (لو) في حال الاعتراض على القدر، أو التحسر على الماضي(1).

وهذا أشهر استعمالاتها المذمومة.

ومثال ذلك قول القائل إذا أصيب بمصيبة، كموت أحد أعزائه في حادث، أو حصول خسارة في ماله، أو حدوث حريق في أحد ممتلكاته، ونحو ذلك: لو أني فعلت كذا لكان كذا، أو لما كان كذا، أو قوله: لو لم أفعل حصل كذا، أو لم يحصل كذا.

ولا ريب أن استعمال (لو) هنا على وجه الاعتراض على القدر، أو التحسر على الماضي، والجزع على المقدور محرم لما يأتي:

١ـ ذم الله تعالى للمنافقين الذين تفوهوا بذلك في عدة آيات كريمة.

فقد قال جل وعلا عما جرى من المنافقين يوم أحد: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ۗ ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

---

(١) انظر شرح النووي لصحيح مسلم ١٦/ ٢١٦، مجموع فتاوى ابن تيمية ٨/ ٣٢٠، الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١/ ٣٥٠، زاد المعاد لابن القيم ٣/ ٢٢٦ فما بعدها، إعلام الموقعين لابن القيم ٣/ ١٥٧، فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٢٢٨، كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب ص١٣٠، ١٣١، تيسير العزيز الحميد ـ شرح كتاب التوحيد ـ للشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ ص٥٩٥، فما بعدها، القول السديد ـ شرح كتاب التوحيد ـ للشيخ عبد الرحمن السعدي ص١٧٢، القول المفيد ـ شرح كتاب التوحيد ـ للشيخ محمد العثيمين ٣/ ١٢٣ فما بعدها، معجم المناهي اللفظية للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد ص٢٨١.

يقول ابن جرير الطبري رحمه الله عند تفسيره لهذه الآية: (المنافقون لا همّ لهم غير أنفسهم، فهم من حذر القتل علىٰ أنفسهم، وخوف المنيّة عليها في شغل، يظنّون بالله الظنون الكاذبة)، يقولون لو كان لنا من الأمر شيء ما خرجنا لقتال من قاتلنا فقتلونا، ثم قال تعالىٰ: قل يا محمّد لهؤلاء المنافقين إن الأمر كله لله يصرفه كيف يشاء.

ثم عاد إلىٰ الخبر عن ذكر نفاق المنافقين فقال ﴿ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ﴾ أي يُخفي يا محمّد هؤلاء المنافقون من الكفر والشك في الله ما لا يبدون لك.

ثم أظهر نبيه ﷺ علىٰ ما كانوا يخفونه بينهم من نفاقهم، والحسرة التي أصابتهم علىٰ حضورهم مع المسلمين مشهدهم بأحد، فقال مخبراً عن قيلهم الكفر، وإعلانهم النفاق بينهم، يقولون: لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ههنا، يعني بذلك أن هؤلاء المنافقين يقولون: لو كان الخروج إلىٰ حرب من خرجنا لحربه من المشركين إلينا من خرجنا إليهم، ولا قتل منا أحد في الموضع الذي قتلوا فيه بأحد، وذكر أن ممن قال هذا القول: معتب بن قشير.

ثم روىٰ بإسناده عن الزبير بن العوام أنه قال: (والله إني لأسمع قول معتب بن قشير أخي بني عمرو بن عوف والنعاس يغشاني، ما أسمعه إلا كالحلم حين قال: لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ههنا)(١).

ثم قال تعالىٰ رداً علىٰ مقولتهم ﴿ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

أي هذا قدر قدره الله عز وجل، وحكم حتم لا محيد عنه ولا مناص منه، وأن ما جرىٰ عليكم لأجل أن يظهر الله أمر المؤمن من المنافق للناس في الأقوال والأفعال (٢).

قال ابن القيم رحمه الله مقرراً تكذيب هؤلاء المنافقين بالقدر: (قولهم: هل لنا من الأمر

---

(١) تفسير الطبري ٤/ ١٤١، ١٤٢ باختصار.

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ٤١٩.

شيء)، وقولهم (لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ههنا) فليس مقصودهم بالكلمة الأولىٰ والثانية إثبات القدر، ورد الأمر كله إلىٰ الله، ولو كان ذلك مقصودهم بالكلمة الأولىٰ لما ذموا عليه، ولما حسن الرد عليه بقوله (قل إن الأمر كله لله، ولا كان مصدر هذه الكلام ظن الجاهلية، ولهذا قال غير واحد من المفسرين: إن ظنهم الباطل ههنا: هو التكذيب بالقدر، وظنهم أن الأمر لو كان إليهم، وكان رسول الله ﷺ وأصحابه تبعاً لهم يسمعون منهم لما أصابهم القتل، ولكان النصر والظفر لهم، فأكذبهم الله عز وجل في هذا الظن الباطل الذي هو ظن الجاهلية، وهو الظن المنسوب إلىٰ أهل الجهل الذين يزعمون بعد نفاذ القضاء والقدر الذي لم يكن بد من نفاذه أنهم كانوا قادرين علىٰ دفعه، وأن الأمر لو كان إليهم لما نفذ القضاء، فأكذبهم الله بقوله (قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ) فلا يكون إلا ما سبق به قضاؤه وقدره... وما جرىٰ عليكم من الهزيمة والقتل فبأمره الكوني الذي لا سبيل إلىٰ دفعه، سواء كان لكم من الأمر شيء، أو لم يكن لكم)(١).

ثم قال سبحانه محذراً عباده المؤمنين عن مشابهة الكفار من المنافقين وغيرهم الذين اعترضوا علىٰ القدر: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [آل عمران: ١٥٦].

ومعنىٰ الآية أن الله تعالىٰ ينهىٰ عن مشابهة هؤلاء الذين قالوا لإخوانهم في الدين أو النسب إذا سافروا للتجارة، أو كانوا غزاة، ثم جرىٰ عليهم قتل أو موت يعارضون القدر ويقولون: ﴿ لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ ﴾(٢).

وقوله تعالىٰ: ﴿ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِى قُلُوبِهِمْ ۗ ﴾ أي ليزدادوا حسرة علىٰ موتاهم وقتلاهم، ثم رد الله عليهم بقوله: ﴿ وَٱللَّهُ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۗ ﴾ أي بيده الخلق،ولا يحيا أحد ولا يموت

---

(١) زاد المعاد ٣/ ٢٣٦، ٢٣٧.

(٢) تفسير ابن سعدي ص١٥٣.

أحد إلا بمشيئته وقدره[1].

قال العلامة جمال الدين القاسمي رحمه الله: (قول الله تعالىٰ﴿ وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۗ ﴾ رد لقولهم الباطل إثر بيان غائلته، أي هو المؤثر في الحياة والمات وحده، من غير أن يكون للإقامة أو للسفر مدخل في ذلك، فإنه تعالىٰ يحيي المسافر والغازي مع اقتحامها لموارد الحتوف، ويميت المقيم مع حيازته لأسباب السلامة) ثم قال: (أشعرت الآية بوجوب حفظ المنطق مما يشاكل ألفاظ المشركين من الكلمات المنافية للعقيدة الإسلامية)[2].

وأكد الشيخ محمّد رشيد رضا أن قول (لو كان كذا) اعتراضاً علىٰ القدر من سمات الكفار مستشهداً بالآية، وأن هذا القول مخالف للعقل والنقل، حيث قال رحمه الله: (قرْن هذا القول بالكفر مشعر بأن مثله لا ينبغي أن يصدر عن مؤمن، لأنه إنما يصدر من الكافرين، وبيان ذلك من وجهين:

أحدهما: أن هذا القول مخالف للمعقول مصادم للوجود، فإن من مات أو قتل فقد انتهىٰ أمره وصار قول (لو كان كذا) عبثاً، لأن الواقع لا يرتفع، والحسرة علىٰ الفائت لا تفيد، ومن شأن المؤمن أن يكون صحيح العقل سليم الفطرة.

ثانيها: أن هذا القول يدل علىٰ جهل قائله بالدين أو جحوده، فإن الدين يرشد إلىٰ تحديد الآجال، وكونها بإذن الله تعالىٰ)[3].

وقد ذكر الله تعالىٰ أيضاً مقولة أخرىٰ عن المنافقين قالوها يوم أحد، فقال سبحانه ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ ﴾[آل عمران: ١٦٩].

أي وليعلم الله الذين نافقوا وقالوا لإخوانهم الذين أصيبوا مع المسلمين في حربهم المشركين يوم أحد، وقعد هؤلاء المنافقون الذين قالوا هذه المقالة (لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ) أي لو

---

(١) تفسير ابن كثير ١/ ٤٢٠.

(٢) تفسير القاسمي المسمىٰ (محاسن التأويل) ٤/ ٢٣٠، ٢٧١.

(٣) تفسير المنار ٤/ ١٩٤ باختصار.

أطاعنا من قتل بأحد من إخواننا وعشائرنا ما قتلوا هنالك[1].

قال الشيخ عبد الرَّحمٰن السعدي رحمه الله: (جمعوا بين التخلف عن الجهاد، وبين الاعتراض والتكذيب بقضاء الله وقدره)[2].

ثم قال تعالىٰ رداً عليهم ﴿ قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٦٩].

أي قل يا محمّد لهؤلاء القائلين هذه المقالة من المنافقين ادفعوا عن أنفسكم الموت إن كنتم صادقين [3] (أي إن كان القعود يسلم به الشخص من القتل والموت فينبغي أنكم لا تموتون، والموت لابد آت إليكم ولو كنتم في بروج مشيدة)[4].

فلا تلازم بين الخروج والقتل، ولا بين البقاء في البيوت والسلامة من الموت.

وما كل مقاتل يموت، ولا كل قاعد يسلم، وإذا لم يكن أحد الأمرين حتماً سقط قولهم وظهر بطلانه [5].

والمقصود أن جميع الآيات الثلاث السابقة ـ التي في سورة آل عمران ـ قد ذم الله تعالىٰ فيها المقولات الصادرة من المنافقين أو الكفار التي استخدموا فيها لفظ (لو) في سياق الاعتراض علىٰ قضاء الله وقدره.

٢ـ النهي الصريح من الرسول ﷺ عن ذلك.

فقد أخرج الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (المؤمن القوي خير وأحب إلىٰ الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص

---

(١) تفسير الطبري ٤/ ١٦٩.

(٢) تفسير ابن سعدي ص١٥٦.

(٣) تفسير الطبري ٤/ ١٦٩.

(٤) تفسير ابن كثير ١/ ٤٢٦.

(٥) انظر تفسير المنار ٤/ ٢٣١.

علىٰ ما ينفعك واستعن بالله، ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدرُ الله، وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان)[١].

وجاء في بعض الروايات الأخرىٰ: (إياك واللّو، فإن اللّو تفتح عمل الشيطان)[٢].

فالنَّبيّ ﷺ نهىٰ عن قول القائل بعد فوات الأمر ووقوع المقدور: (لو أني فعلت كذا وكذا).

قال أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: (يعني: لكان كذا وكذا،ولم يكن كذا وكذا)[٣].

أي أنه لو فعل كذا وكذا فإن المقضي سيتغيّر!

قال الإمام أبو العباس القرطبي رحمه الله عند شرحه للحديث السابق: (محل النهي عن إطلاق (لو) إنما هو في فيما إذا أُطلقت في معارضة القدر، أو مع اعتقاد أن ذلك المانع لو ارتفع لوقع خلاف المقدور)[٤].

وإليك إيضاحاً لحقيقة هذه العبارة ومضمونها سطره يراع ابن القيم، حيث قال رحمه الله: (قوله: لو كنت فعلت كذا وكذا لم يفتني ما فاتني، أو لم أقع فيما وقعت فيه كلام لا يجدي عليه فائدة البتة، فإنه غير مستقبل لما استدبر من أمره، وغير مستقيل عثرته بـ (لو)، وفي ضمن (لو) ادعاء أن الأمر لو كان كما قدره في نفسه، لكان غير ما قضاه الله وقدّره وشاءه، فإن ما وقع مما يتمنىٰ خلافه إنما وقع بقضاء الله وقدره ومشيئته، فإذا قال: لو أني فعلت كذا لكان خلاف ما وقع، فهو محال، إذ خلاف المقدَّر المقضي محال، فقد تضمن كلامه كذباً وجهلاً ومحالاً، وإن سلم من التكذيب بالقدر لم يسلم من معارضته بقوله: لو أني فعلت كذا لدفعت ما قدّر الله عليّ)[٥].

---

(١) صحيح مسلم ٤/ ٢٠٥٢ كتاب القدر، باب الأمر بالقوة وترك العجز (٢٦٦٤).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) شرح مشكل الآثار ١/ ٢٤١.

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٦/ ٦٨٣.

(٥) زاد المعاد ٢/ ٣٥٧.

والقائل لهذه العبارة وإن لم يصرح بمدافعة القدر السابق لكن هذا هو حقيقة قوله وفحواه.

ثم أورد ابن القيم اعتراضاً مفترضاً ـ علىٰ ما تقدم ـ بقوله: (فإن قيل: ليس في هذا رد للقدر ولا جحد له، إذ تلك الأسباب التي تمنّاها أيضاً من القدر، فهو يقول: لو وقفت لهذا القدر لاندفع به عني ذلك القدر، فإن القدر يُدفع بعض ببعض، كما يُدفع قدر المرض بالدواء، وقدر الذنوب بالتوبة، وقدر العدو بالجهاد، فكلاهما من القدر).

ثم أجاب عن هذا الاعتراض قائلاً: (قيل: هذا حق، ولكن هذا ينفع قبل وقوع القدر المكروه، وأما إذا وقع فلا سبيل إلىٰ دفعه، وإن كان له سبيل إلىٰ دفعه أو تخفيفه بقدر آخر، فهو أولىٰ به من قوله: لو كنت فعلته، بل وظيفته في هذه الحالة أن يستقبل فعله الذي يدفع به أو يخفف أثر ما وقع، ولا يتمنّىٰ ما لا مطمع في وقوعه، فإنه عجز محض)[1].

٣ـ أن استعمال (لو) على هذا الوجه من مداخل الشيطان.

لقد علل الرسول ﷺ في الحديث السابق النهي عن قول (لو) بأنها تفتح عمل الشيطان[2].

والشيطان عدو الإنسان، وله تأثير عليه، كما جاء في الحديث الصحيح: (إن الشيطان يجري من الإنسان مجرىٰ الدم)[3].

فإذا تفوه الإنسان بـ(لو) علىٰ وجه السخط علىٰ المقدور ـ كما تقدم بيانه ـ كان هذا من مداخل الشيطان علىٰ هذا الإنسان.

قال أبو العباس القرطبي رحمه الله: (إذا قال: «لو أني فعلت كذا لكان كذا» جاءته

---

(١) المرجع السابق ٢/ ٣٥٧.

(٢) انظر كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب ص١٣١.

(٣) قطعة من حديث أخرجه البخاري في صحيحه ٢/ ٢٥٨ كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، وصحيح مسلم ٤/ ١٧١٢ كتاب السلام، باب بيان أنه يستحب لمن رؤي خالياً بامرأة.. الخ (٢١٧٤).

وساوس الشيطان، ولا تزال به حتىٰ تفضي به إلىٰ الخسران، لتعارض سابق المقادير، وهذا هو عمل الشيطان الذي نهىٰ عنه النَّبيّ ﷺ)[١].

وقال ابن القيم رحمه الله عند سياقه الشواهد علىٰ سد الذرائع في الشريعة الإسلامية: (أن النَّبيّ ﷺ نهىٰ الرجل بعد إصابة ما قُدر له أن يقول: لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا، وأخبر أن ذلك ذريعة إلىٰ عمل الشيطان).

ثم ذكر الآثار المترتبة علىٰ ذلك بقوله: (فإنه لا يجدي عليه إلا الحزن، والندم، وضيقة الصدر، والسخط علىٰ المقدور، واعتقاد أنه كان يمكنه دفع المقدور لو فعل ذلك، وذلك يضعف رضاه وتسليمه وتفويضه، وتصديقه بالمقدور، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وإذا أعرض القلب عن هذا انفتح له عمل الشيطان).

ثم قال: (وما ذاك لمجرد لفظ (لو)، بل لما قارنها من الأمور القائمة بقلبه، المنافية لكمال الإيمان، الفاتحة لعمل الشيطان)[٢].

إذن فكلمة (لو) في هذا المقام تفتح عمل الشيطان من خلال ما يلقيه في قلب الإنسان من الحسرة والندم والحزن، ولوم القدر، فإن الشيطان يحب ذلك، كما قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيْسَ بِضَآرِّهِمْ شَيْـًٔا إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [المجادلة: ١٠] وحينئذ لا يتفرغ للعبادة علىٰ ما ينبغي [٣].

٤ـ أن استعمال (لو) على هذا الوجه يؤدي إلى منازعة لعقيدة الإيمان بالقدر.

من المعلوم أن الإيمان بالقدر خيره وشره أحد أركان الإيمان الستة كما جاء ذلك في

---

(١) المفهم ٦/ ٦٨٣.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين ٣/ ١٥٧، وانظر شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم ١/ ٢٣١.

(٣) القول المفيد ٣/ ١٣٣، وانظر: الفتاوىٰ الكبرىٰ لابن تيمية ١/ ٣٥٠، القول السديد ص١٧٢.

حديث جبريل المشهور [١].

وتقدم أن قول (لو أني فعلت كذا) يؤدي إلىٰ منازعة القدر، والسخط علىٰ المقدور مما يضعف الإيمان بالقدر والاستسلام له.

قال الشيخ عبد الرَّحْمٰن السعدي رحمه الله في بيان المحاذير المترتبة علىٰ هذا القول: (إن في ذلك سوء أدب علىٰ الله وعلىٰ قدره، فإن الأمور كلها، والحوادث دقيقها وجليلها بقضاء الله وقدره، وما وقع من الأمور فلابد من وقوعه، ولا يمكن رده، فكأن في قوله: (لو كان كذا) أو (لو فعلت كذا كان كذا) نوع اعتراض، ونوع ضعف إيمان بقضاء الله وقدره) [٢].

وقال ابن رجب رحمه الله: (ما يصيب العبد في دنياه مما يضره أو ينفعه فكله مقدر عليه، ولا يصيب العبد إلا ما كتب له من مقادير ذلك في الكتاب السابق، ولو اجتهد علىٰ ذلك الخلق كلهم جميعاً، وقد دل القرآن علىٰ مثل هذا في قوله عز وجل ﴿ قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا ﴾ [التوبة: ٥١] .. وخرّج الإمام أحمد من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عن النَّبيّ ﷺ قال: (لكل شيء حقيقة، وما بلغ عبد حقيقة الإيمان حتىٰ يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه) [٣] [٤].

فمشيئة الله تعالىٰ نافذة في هذا الكون، وما شاءه تعالىٰ كان وإن لم يشأ الناس، وما لم يشأه لم يكن شاءه الناس أم لم يشاؤوه، وهو سبحانه وتعالىٰ علىٰ كل شيء قدير.

البديل الشرعي عن استعمال (لو) على الوجه السابق:

لعل من الملائم والمفيد أن أختم بهذه الفقرة فأقول:

تقدم حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي قال فيه الرسول ﷺ (المؤمن القوي ...) الحديث، وهو حديث عظيم، قال عنه ابن القيم رحمه الله: (هذا الحديث مما لا يستغني عنه

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١/ ٣٧، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (٨).

(٢) القول السديد ص١٧٣، وانظر تيسير العزيز الحميد ص٥٩٥.

(٣) مسند الإمام أحمد ٦/ ٤٤١، ٤٤٢.

(٤) جامع العلوم والحكم ص١٩٢.

العبد أبداً، بل هو أشد شيء إليه ضرورة)[1].

وقد أرشد فيه الرسول ﷺ إلىٰ عدة أصول عظيمة من أصول الإيمان.

ومنها أن يحرص الإنسان علىٰ ما ينفعه في معاشه ومعاده.

ومنها أن يستعين بالله تعالىٰ ويتوكل عليه في كل شيء من أموره.

ومنها النهي عن العجز والكسل، فإن العجز ينافي حرصه علىٰ ما ينفعه وينافي استعانته بالله تعالىٰ.

وهذا إرشاد للعبد قبل وقوع المقدور[2].

فلابد إذن من فعل الأسباب مع التوكل علىٰ الله تعالىٰ، ومن ترك الأسباب المأمور بها فهو عاجز مفرط مذموم، والإعراض عن هذه الأسباب قدح في الشرع، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل، وعلىٰ العبد أن يكون قلبه معتمداً علىٰ الله تعالىٰ لا علىٰ سبب من الأسباب[3].

ولهذا مثلاً لا يصح أن يقال: فلان لو تزوج ولد له أولاد، لأن مجرد الزواج لا يكفي، فهو وإن كان سبباً لكنه ليس سبباً حتمياً للأولاد، فلابد من اجتماع أسباب أخرىٰ وانتفاء الموانع، وكل ذلك بتقدير الله تعالىٰ ومشيئته.

ولكن لو قلنا: فلان لو لم يتزوج لما ولد له أولاد، فهذا القول صحيح، لأن عدم الزواج مانع حتمي لعدم الأولاد.

ومما أرشد إليه الرسول ﷺ في هذا الحديث بعد وقوع المقدور علىٰ خلاف المقصود بعد بذل الجهد والاستعانة بالله أن يقول: (قدر الله، وما شاء فعل) ونهاه أن يقول: (لو أني فعلت كان كذا وكذا).

---

(١) شفاء العليل ١/ ٢٣٢.

(٢) المرجع السابق ١٢٣٠، ٢٣١ باختصار، وانظر القول المفيد ٣/ ١٢٨ ـ ١٣١.

(٣) قاعدة في الرد علىٰ الغزالي في التوكل لابن تيمية ص١٥١، ١٥٢ بتصرف، وانظر كتاب التوكل علىٰ الله تعالىٰ وعلاقته بالأسباب للدكتور عبد الله الدميجي ص١٧٦ فما بعدها.

قال ابن القيم رحمه الله: (كان ﷺ يتخير في خطابه، ويختار لأمته أحسن الألفاظ وأجملها وألطفها وأبعدها عن ألفاظ أهل الجفاء والفحش).

إلىٰ أن قال: (ومن ذلك نهيه ﷺ عن قول القائل بعد فوات الأمر: (لو أني فعلت كذا وكذا) وقال (إن لو تفتح عمل الشيطان) وأرشده إلىٰ ما هو أنفع له من هذه الكلمة، وهو أن يقول: (قدر الله، وما شاء فعل)[1].

وقوله: (قدر الله) خبر لمبتدأ محذوف، أي هذا قدر الله، أي مقدوره الذي وقع بتقدير الله تعالىٰ.

والمعنىٰ: أن هذا الذي وقع قدر الله وليس إليَّ، أما الذي إليَّ، فقد بذلت ما أراه نافعاً كما أمرت.

وقوله (وما شاء فعل) أي ما شاء الله تعالىٰ أن يفعله فعله، لأن الله لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه.

وهذا فيه تسليم تام لقضاء الله عز وجل وقدره، وتفويض للمشيئة الإلهية [2].

وهذا هو المتعين علىٰ العبد بعد وقوع المقدور.

ومن ثمرات هذه الكلمة النافعة ذهاب الهم والحزن عن قائلها.

قال ابن رجب رحمه الله: (أشار النَّبيّ ﷺ في هذا الحديث إلىٰ أن تذكير النفس بالقدر السابق عند المصائب يذهب وساوس الشيطان الموجبة للهم والحزن)[3].

وهناك أمر شرعي ضروري يجب علىٰ العبد أن يتحلىٰ به عند حلول المصائب، ألا وهو الصبر.

---

(١) زاد المعاد ٢/ ٣٥٢، ٣٥٦.

(٢) انظر القول المفيد ٣/ ١٣٢، ١٣٣.

(٣) نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي ﷺ لابن عباس ص١١٠.

فإن الصبر على المصائب التي لا صنع للعبد فيها من أنواع الصبر الواجب[1].

والأمر بالصبر وفضله وثمراته مما لا يخفى على أحد، وقد جاء الحث عليه في الكتاب والسنة.

(ومازال أئمة الهدى يوصون الإنسان بأن يفعل المأمور، ويترك المحظور، ويصبر على المقدور)[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (الإنسان بين أمرين:

أمر أُمر بفعله فعليه أن يفعله ويحرص عليه، ويستعين الله ولا يعجز، وأمر أصيب به من غير فعله فعليه أن يصبر عليه ولا يجزع منه، ولهذا قال بعض العقلاء: الأمر أمران: أمر فيه حيلة فلا تعجز عنه، وأمر لا حيلة فيه فلا تجزع منه)[3].

فالمؤمن بحاجة إلى ملازمة الصبر على ما يواجهه من المصائب دون تسخط بقلبه، ولا بلسانه، ولا بجوارحه، وقد وعد الله تعالى على الصبر جزيل الأجر، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠][4].

ثانياً: استعمال (لو) في حال الاعتراض على الشرع.

وقد استشهد الشيخ محمّد بن صالح العثيمين رحمه الله على حرمة ذلك بقول الله تعالى: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨] حيث إن المنافقين قد اعترضوا على تشريع الرسول ﷺ في غزوة أحد حينما تخلف أثناء الطريق عبد الله بن أبيّ في نحو ثلث الجيش، فلما استشهد من المسلمين سبعون رجلاً قال المنافقون: لو أطاعونا ورجعوا كما رجعنا ما قتلوا، فرأينا خير

---

(١) عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين لابن القيم ص٢٢.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٨/ ٣٢٠.

(٣) المرجع السابق ٨/ ٣٩.

(٤) انظر نور الاقتباس لابن رجب ص١١٨، ١١٩، مجموع الفوائد واقتناص الأوابد لابن سعدي ص٣٦.

من شرع محمّد، ثم قال: (وهذا محرم، وقد يصل إلىٰ الكفر)(١).

وقد سبق الاستشهاد بهذه الآية علىٰ استعمال (لو) في حال الاعتراض علىٰ القدر(٢).

ويظهر أن الآية تشمل الحالين معاً والله أعلم، فإن اعتراضهم علىٰ القدر واضح وسبق بيانه، كما أن اعتراضهم علىٰ الشرع هو كما قال الشيخ رحمه الله يؤخذ من قولهم ﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ حيث اعتبروا ما أصاب المؤمنين بسبب طاعتهم للرسول ﷺ في الخروج، وعدم طاعتهم لهم في الرجوع..

كما أن الشيخ ابن عثيمين رحمه الله قال عن قول الله تعالىٰ في شأن المنافقين يوم أحد ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤]: (هذا من الاعتراض علىٰ الشرع، لأنهم عتبوا علىٰ الرسول ﷺ حيث خرج بدون موافقتهم).

ثم قال: (ويمكن أن يكون اعتراضاً علىٰ القدر أيضاً، أي لو كان لنا من حسن التدبير والرأي ما خرجنا فنقتل)(٣).

وقد سبق أيضاً الاستشهاد بهذه الآية علىٰ استعمال (لو) في حال الاعتراض علىٰ القدر، وبيان وجه دلالتها علىٰ ذلك.

وما المانع أن تكون هذه الآية الكريمة شاملة للحالين معاً؟ والله تعالىٰ أعلم.

وعلىٰ أي حال فإن استعمال (لو) في حال الاعتراض علىٰ الشرع من الأمور المحرمة قطعاً، بل قد يصل إلىٰ الكفر(٤)، كما ذكر الشيخ رحمه الله.

ومن الأمثلة علىٰ ذلك قول البعض: لو تركنا عقيدة الإيمان بالقدر لتقدمنا، أو لو حكمنا

---

(١) القول المفيد ٣/ ١٢٢.

(٢) بل إن الشيخ ابن عثيمين رحمه الله قد ذكر في موضع آخر أن المنافقين قد وصفوا بالاعتراض علىٰ القدر بقولهم (لو أطاعونا ما قتلوا) انظر القول المفيد ٣/ ١٢٥.

(٣) القول المفيد ٣/ ١٢٥.

(٤) انظر شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣٤١، ٣٤٢، ويلاحظ أن التكفير لابد فيه من تحقق الشروط وانتفاء الموانع.

قوانين أوربا وأمريكا لسعدنا، ولو تركت النساء الحجاب لتحررت من القيود، ونحو ذلك.

ولا ريب أن الاعتراض علىٰ الشرع يخلّ بـ(أصل الإسلام الذي يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر، وهو الإيمان بالوحدانية والرسالة: شهادة أن لا إلـٰـه إلّا الله وأن محمداً رسول الله)(١).

قال الإمام الطحاوي رحمه الله: (ما سلم في دينه إلا من سلّم لله عز وجل ولرسوله ﷺ).

قال شارح الطحاوية رحمه الله: (أي سلّم لنصوص الكتاب والسنة، ولم يعترض عليها بالشكوك والشبه والتأويلات الفاسدة)(٢).

وقال في موضع آخر: (فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسِل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا يحاكم إلىٰ غيره، ولا يرضىٰ بحكم غيره)(٣).

وقال أيضاً شارحاً قول الإمام الطحاوي: (لا تثبت قدم الإسلام إلا علىٰ ظهر التسليم والاستسلام): (أي لا يثبت إسلام من لم يسلِّم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترض عليها، ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه)(٤).

فلابد من التسليم للنصوص الشرعية والعمل بها، فهو من مقتضىٰ الشهادتين، وعدم الاعتراض علىٰ الشرع، لأن ذلك يؤدي إلىٰ الإخلال بالإيمان.

ثالثاً: استعمال (لو) في حال الاحتجاج بالقدر على المعائب.

ومثال ذلك قول القائل: لو شاء الله ما أشركت، أو لو شاء الله ما تركت الصلاة، أو لو شاء الله ما سرقت، وهكذا.

حيث تستعمل (لو) للتنصل من المعائب والمخالفات الشرعية (الشرك فما دونه) احتجاجاً بقضاء الله تعالىٰ وقدره، وأن هذا الشيء لم يحصل إلا بمشيئة الله فلا بأس به إذن.

---

(١) التدمرية لابن تيمية ص١٩٥.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٢٧.

(٣) المرجع السابق ١/ ٢٢٨.

(٤) المرجع السابق ١/ ٢٣١، وانظر مدارج السالكين ٢/ ٦٩، ٧٠.

وقد ذم الله تعالىٰ في القرآن الكريم من تفوهوا بمثل هذا[1]، وأنكر عليهم احتجاجهم به.

ومن الأمثلة علىٰ ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

القائل لهذا هم مشركوا قريش لما تبين لهم الحق وعلموا باطل ما كانوا عليه مقيمين من شركهم، وتحريمهم ما كانوا يحرمون من الحروث والأنعام، قالوا ذلك احتجاراً من الإذعان للحق بالباطل من الحجة [2]، حيث إن الله مطلع علىٰ ما هم فيه من الشرك، والتحريم لما حرموه، وهو قادر علىٰ تغييره، بأن يلهمنا الإيمان ويحول بيننا وبين الكفر فلم يغيّره، فدلت مشيئته علىٰ رضاه منا بذلك[3].

قال الشيخ عبد الرَّحمٰن السعدي رحمه الله: (هذا إخبار من الله أن المشركين سيحتجون علىٰ شركهم وتحريهم ما أحل الله بالقضاء والقدر، ويجعلون مشيئة الله الشاملة لكل شيء من الخير والشر حجة لهم في دفع اللوم عنهم) [4].

وقال ابن كثير رحمه الله في تفسيره لقول الله تعالىٰ: (كذلك كذب الذين من قبلهم) أي بهذه الشبهة ضل من ضل قبل هؤلاء، وهي حجة داحضة باطلة، لأنها لو كانت صحيحة لما أذاقهم الله بأسه، ودمر عليهم، وأدال عليهم رسله الكرام.

وقال في تفسيره لقول الله تعالىٰ (إن تتبعون إلا الظن) أي الوهم والخيال، والمراد بالظن هاهنا الاعتقاد الفاسد [5].

ومن المعلوم أن كل شيء بمشيئة الله تعالىٰ، ولكن المحذور هنا هو احتجاجهم بالشرك

(١) شفاء العليل ١/ ٢١٤.

(٢) تفسير الطبري ٨/ ٧٨.

(٣) تفسير ابن كثير ٢/ ١٨٧.

(٤) تفسير ابن سعدي ص٢٧٨، وانظر كتاب التدمرية لابن تيمية ص٢٠٨.

(٥) المرجع السابق ٢/ ١٨٧.

وغيره على مشيئة الله.

قال الإمام محمّد بن علي القصاب رحمه الله (ت٣٦٠هـ تقريباً): (الذي أنكر جل جلاله من قولهم ـ وهو أعلم ـ احتجاجهم به، لا أنهم قالوا غير حق.

وكيف لا يكون حقاً؟ وقد قال الله في هذه السورة نفسها ﴿ ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٦﴾ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ﴾ [الأنعام: ١٠٦]..ونحن لا نقول إن لأحد من خلق الله أن يعوِّل على هذا القول وإن كان حقاً، لأنه مأمور بغيره، ومطالب بإقامة ما لا يقيمه سواه مما يؤزر فيه ويؤجر عليه.. وقول الله تعالى ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٩] يبين ـ بلا إشكال ـ أن وجه إنكار مقالتهم عند احتجاجهم به، لا نفس القول)(١).

ومع أن كل شيء بمشيئة الله تعالى وقدرته واختياره فإن الله تعالى يرضى عن المؤمنين ويبغض الكافرين (٢)، فلا تلازم بين مشيئة الله تعالى ومحبته، كما هو مشهور من مذهب أهل السنة والجماعة (٣).

ومثل الآية السابقة هذه الآية في سورة النحل، وهي قول الله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النحل: ٣٥].

قال ابن كثير رحمه الله: (يخبر تعالى عن اغترار المشركين بما هم فيه من الإشراك، واعتذارهم محتجين بالقدر)(٤).

---

(١) نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام ١/ ٢٩٢، ٢٩٣، وانظر تفسير الطبري ٨/ ٧٩، مجموع فتاوى ابن تيمية ٨/ ٤٤٤، ٢٦٨، شفاء العليل ١/ ٢١٥، ٢١٦.

(٢) تفسير ابن كثير ٢/ ١٨٧.

(٣) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٨/ ٤٨٥ ـ ٤٧٨، مدارج السالكين لابن القيم ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٥، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١/ ٣٢٤ ـ ٣٢٧.

(٤) تفسير ابن كثير ٢/ ٥٦٩.

وقال الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله: (احتج المشركون علىٰ شركهم بمشيئة الله، وأن الله لو شاء ما أشركوا، ولا حرموا شيئاً من الأنعام التي أحلّها.. وهذه حجة باطلة)[1].

وقول الله تعالىٰ: ﴿ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ أي البين الظاهر، الذي يصل إلىٰ القلوب، ولا يبقىٰ لأحد علىٰ الله حجة، فإذا بلّغتهم الرسل أمر ربهم ونهيه، واحتجوا عليهم بالقدر، فليس للرسل من الأمر شيء، وإنما حسابهم علىٰ الله عز وجل [2].

والواقع أنه لا تعارض بين الأمرين: الشرع والقدر، إذ أن كلاً منهما من الله تعالىٰ[3].

ومثلها أيضاً هذه الآية في سورة الزخرف، وهي قول الله تعالىٰ ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٠].

قال الشيخ عبد الرَّحمٰن بن سعدي رحمه الله: (فاحتجوا علىٰ عبادتهم الملائكة بالمشيئة، وهي حجة لم يزل المشركون يطرقونها، وهي حجة باطلة في نفسها عقلاً وشرعاً..)[4].

وقوله تعالىٰ: (إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ) أي يكذِّبون ويتقوّلون [5].

ومن الأمثلة أيضاً علىٰ استعمال (لو) في الاحتجاج بالقدر علىٰ المعائب قول الله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [يس: ٤٧].

---

(١) تفسير ابن سعدي ص٤٤٠.

(٢) المرجع السابق ص٤٤٠.

(٣) انظر معارج القبول بشرح سلم الوصول إلىٰ علم الأصول في التوحيد للشيخ حافظ ابن أحمد الحكمي ٢/ ٢٩٥.

(٤) تفسير ابن سعدي ص٧٦٤ وانظر تفسير ابن كثير ٤/ ١٢٦.

(٥) تفسير ابن كثير ٤/ ١٢٦.

قال ابن كثير رحمه الله مفسراً قوله تعالىٰ: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾: (أي هؤلاء الذين أمرتمونا بالإنفاق عليهم لو شاء الله لأغناهم، ولأطعمهم من رزقه، فنحن نوافق مشيئة الله فيهم)[1].

وقال ابن سعدي رحمه الله: (وهذا مما يدل علىٰ جهلهم العظيم، أو تجاهلهم الوخيم، فإن المشيئة ليست حجة لعاص أبداً)[2].

وأخيراً فإن الاحتجاج بالقدر علىٰ الشرك والمعاصي مسألة عقدية مشهورة، بحثها علماء أهل السنة وقرروا بطلان الاحتجاج بالقدر علىٰ فعل المعاصي أو ترك الطاعات مستدلين علىٰ ذلك بالقرآن والسنة والعقل، وبيان ما يترتب علىٰ هذا الاحتجاج بالقدر من اللوازم الفاسدة[3].

وليس هذا موضع بحثها، وإنما المراد هنا أن من الأحوال المذمومة لاستعمال (لو) في الكلام استعمالها في حال الاحتجاج بالقدر علىٰ المعائب.

رابعاً: استعمال (لو) في حال تمنّي الشر أو إرادته[4].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (التمنِّي:إرادة تتعلق بالمستقبل، فإن كانت في خير من غير أن تتعلق بحسد فهي مطلوبة، وإلا فهي مذمومة... وقيل: التمنِّي يتعلق بما فات، وعبّر عنه بعضهم بطلب ما لا يمكن حصوله)[5].

---

(١) تفسير ابن كثير ٣/ ٥٧٥.

(٢) تفسير ابن سعدي ص٦٩٧.

(٣) للاطلاع علىٰ ما كتب عن هذه المسألة انظر مثلاً هذه المراجع: رسالة الاحتجاج بالقدر لابن تيمية، منهج السنة النبوية لابن تيمية ٣/ ٥٤ فما بعدها، مدارج السالكين ١/ ١٨٨ ـ ١٩٥، دفع الشبهة والغرر عمن يحتج علىٰ فعل المعاصي بالقدر للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي، معارج القبول ٢/ ٢٨٩ فما بعدها، تفسير ابن سعدي ص٢٧٨، ٢٧٩.

(٤) انظر فتح الباري ١/ ١٦٧، ١٣/ ٢٣٠، القول السديد ٣/ ١٧٤، القول المفيد ص١٢٣، المجموع الثمين من فتاوىٰ الشيخ محمد بن صالح العثيمين ١/ ١٠٧، ١٠٨.

(٥) فتح الباري ١٣/ ٢١٧.

فالتمنِّي رغبة في حصول الشيء، سواء كان ممكناً أو ممتنعاً [1]، يتعلق بالمستقبل أو بالماضي.

وهذا مثال في السنة النبوية لاستعمال (لو) في حال تمني الشر وإرادته من قبل بعض الناس.

فقد جاء في مسند الإمام أحمد وبعض السنن عن أبي كبشة الأنماري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (مثلُ هذه الأمة كمثل أربعة نفر) إلىٰ أن قال رسول الله ﷺ: (ورجلٍ آتاه الله مالاً ولم يؤته علماً، فهو **يَخبط** فيه، ينفقه في غير حقه، ورجلٍ لم يؤته الله مالاً ولا علماً، فهو يقول: لو كان لي مثل هذا عملت فيه مثل الذي يعمل) قال رسول الله ﷺ: (فهما في الوزر سواء)[2].

قال ابن رجب رحمه الله في معرض كلامه عن معاقبة الهامّ بالمعصية: (قول الرسول ﷺ: (إن الله تجاوز لأمتي عما حدّثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل)[3] يدل علىٰ أن الهامّ بالمعصية إذا تكلم بما همّ به بلسانه فإنه يعاقب علىٰ الهمّ حينئذ، لأنه قد عمل بجوارحه معصيته، وهي التكلم باللسان) ثم استشهد بحديث أبي كبشة رضي الله عنه [4].

والمقصود أن (لو) استعملت في هذا الحديث في سياق بيان أن من الناس من يخبر عن نفسه أنه لو كان عنده مال لأنفقه في المعاصي، وأن هذا القائل يأثم كما يأثم العامل.

ويظهر أنه لا فرق بين أن يكون هذا القول أمنية أو افتراضاً من جهة ترتب الإثم والعقاب علىٰ قائله.

---

(١) انظر النهاية لابن الأثير ٤/ ٣٦٧، التعريفات للجرجاني ص١٦٦.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤/ ٢٣٠، وابن ماجه في سننه ٢/ ١٤١٣ كتاب الزهد، باب النية، وأخرجه الترمذي مع زيادة في أوله في سننه ٤/ ٥٦٢ كتاب الزهد، باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر، وقال الترمذي: حسن صحيح، وقال محققو مسند الإمام أحمد بن حنبل (حديث حسن) ٢٩/ ٥٥٢.

(٣) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه ٦/ ١٦٩ كتاب الطلاق، باب الطلاق في إغلاق، ومسلم في صحيحه ١/ ١١٧، كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر (٢٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) جامع العلوم والحكم ص٣٥٣.

وهكذا فإن استعمال (لو) في حال تمني أي شر كان أو إرادته يؤاخذ عليه الإنسان، حيث إنه من الأمور المذمومة شرعاً.

وأخيراً فإنه يمكن أن يقال ـ كقاعدة عامة ـ إن المذموم من استعمال (لو) في الكلام هو كل ما يكون في أمر مذموم شرعاً[1]، والله أعلم.

---

(١) انظر فتح الباري ١١/ ٢٧١.

المبحث الثاني
الأحوال المحمودة والمباحة لاستعمال (لو)

المطلب الأول: الأحوال المحمودة.

يمكن بيان الأحوال المحمودة لاستعمال (لو) فيما يلي:

أولاً: استعمال (لو) في حال الإرشاد والتعليم النافع [(١)].

فإذا كان استعمال (لو) في هذا الحال فإنه محمود.

والأمثلة علىٰ ذلك في القرآن الكريم والسنة النبوية كثيرة جداً.

أمثلة من القرآن الكريم:

من ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] [(٢)].

قال الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسيره هذه الآية: (لو كان في السموات والأرض آلهة تصلح لهم العبادة سوىٰ الله الذي هو خالق الأشياء، وله العبادة والألوهية التي لا تصلح إلا له (لفسدتا)) [(٣)].

وقال ابن القيم رحمه الله موضحاً دلالة الآية: (أي لو كان في السموات والأرض آلهة تُعبد غير الله لفسدتا وبطلتا... والإله هو المعبود المألوه، وهذا يدل علىٰ أنه من الممتنع المستحيل عقلاً أن يشرع الله عبادة غيره أبداً، وأنه لو كان معه معبود سواه لفسدت السموات والأرض... فصلاح العالم أن يكون الله وحده هو المعبود، وفساده وهلاكه في أن يعبد معه غيره) [(٤)].

والمقصود أن هذه الآية التي استعملت فيها (لو) سيقت لتقرير توحيد الألوهية، وتحقيق العبودية له سبحانه، وإبطال عبادة غيره جل وعلا.

---

(١) انظر الفتاوىٰ الكبرىٰ لابن تيمية ١/ ٣٥٠، القول السديد ص١٧٤.

(٢) ممن استشهد بهذه الآية لهذا الوجه شيخ الإسلام ابن تيمية في (الفتاوىٰ الكبرىٰ ١/ ٣٥٠).

(٣) تفسير الطبري ١٧/ ١٣.

(٤) مفتاح دار السعادة٢/ ١١.

وهذا من العلم النافع بلا ريب، بل هو من أنفع العلوم، حيث إنه يتعلق بالتوحيد أشرف العلوم.

ومن الأمثلة أيضاً قول الله تعالىٰ ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ [الكهف: ١٠٩].

قال الإمام ابن كثير رحمه الله في تفسير هذه الآية: (يقول تعالىٰ قل يا محمّد لو كان البحر مداداً للقلم الذي يُكتب به كلمات الله وحِكمه وآياته الدالة عليه لنفد البحر قبل أن يفرغ كتابة ذلك (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ) أي بمثل البحر آخر، ثم آخر، وهلم جرّا بحور تمده، ويُكتب بها لما نفدت كلمات الله، كما قال تعالىٰ ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [لقمان: ٢٧] [١].

والمراد أن (لو) هنا استعملت في سياق الإعلام بعظمة الباري وسعة صفاته جل وعلا.

قال الشيخ عبد الرَّحمٰن بن سعدي رحمه الله: (وهذا من باب تقريب المعنىٰ إلىٰ الأذهان، لأن هذه الأشياء مخلوقة، وجميع المخلوقات منقضية منتهية، وأما كلام الله فإنه من جملة صفاته، وصفاته غير مخلوقة، ولا لها حد ولا منتهىٰ)[٢].

ومنها قول الله تعالىٰ عن موت النبي سليمان عليه الصلاة والسلام ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾ [سبأ: ١٤].

فقد عمّىٰ الله تعالىٰ موته علىٰ الجن المسخّرين له في الأعمال الشاقة، فإنه مكث متوكئاً علىٰ عصاه مدة طويلة، فلما أكلتها دابة الأرض ضعفت وسقط علىٰ الأرض وعُلم أنه قد مات منذ مدة، وتبينت الجن والإنس أيضاً أن الجن لا يعلمون الغيب كما كانوا يتوهمون، ويوهمون

---

(١) تفسير ابن كثير ٣/ ١٠٦.

(٢) تفسير ابن سعدي ص٤٨٩.

الناس بذلك[1].

فلو كان الجن يعلمون الغيب لعلموا بموت سليمان عليه الصلاة والسلام في وقته، وسلموا من العمل الشاق، فهذا السياق ـ الذي استعملت فيه (لو) ـ إعلام من الله تعالىٰ لعباده عن حقيقة الجن، وأنهم لا يعلمون الغيب.

إلىٰ غير ذلك من الآيات الكريمة الكثيرة.

أمثلة من السنة:

منها ما جاء في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لو أن أحدهم إذا أراد أن يأتي أهله قال: بسم الله، اللهم جنِّبنا الشيطان، وجنِّب الشيطان ما رزقتنا، فإنه إن يُقدَّر بينهما ولد في ذلك لم يضره شيطان أبداً)[2].

فهذا توجيه نبوي كريم لما ينبغي أن يقال عند إتيان النساء، وقد استخدمت فيه (لو).

ومنها ما جاء في الصحيحين أيضاً عن أبي جهيم بن الحارث رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمرّ بين يديه)[3].

فـ (لو) استخدمت هنا من قبل النَّبيّ ﷺ في حال إخبارنا بعظم تحريم المرور بين يدي المصلي.

ومنها ما جاء في الصحيحين أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النَّبيّ ﷺ قال: (لو يُعطىٰ الناس بدعواهم لادّعىٰ ناس دماء رجال وأموالهم)[4] الحديث.

---

(١) تفسير ابن كثير ٣/ ٥٣٠.

(٢) صحيح البخاري ٦/ ١٤١ كتاب النكاح، باب ما يقول الرجل إذا أتىٰ أهله، وصحيح مسلم ٢/ ١٠٥٨ كتاب النكاح، باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع (١٤٣٤)، واللفظ لمسلم.

(٣) صحيح البخاري ١/ ١٢٩ كتاب الصلاة، باب إثم المار بين يدي المصلين، وصحيح مسلم ١/ ٣٦٣ كتاب الصلاة، باب منع المار بين يدي المصلي (٥٠٧).

(٤) صحيح البخاري ٥/ ١٦٧ كتاب التفسير، باب (٣)، وصحيح مسلم ٣/ ١٣٣٦، كتاب الأقضية، باب ⇐

وقد استخدمت (لو) في هذا الحديث الشريف في حال إرشاد النَّبيّ ﷺ إلىٰ قاعدة شرعية عظيمة، وهي عدم قبول قول الإنسان فيما يدّعيه علىٰ غيره بمجرد دعواه، بل لابد من البيِّنة، أو تصديق المدَّعىٰ عليه [1].

والأحاديث النبوية التي تُستعمل فيها (لو) للإرشاد والتعليم كثيرة.

ومن الأمثلة علىٰ ذلك من آثار الصحابة رضي الله عنهم قول الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولىٰ بالمسح من أعلاه [2]..)[3].

ومن الأمثلة علىٰ ذلك من أقوال السلف قول الإمام الليث بن سعد رحمه الله: (لو رأيت صاحب هوىٰ يمشي علىٰ الماء ما قبلته)[4].

فأهل الأهواء لا يُغتر بهم ولو ظهر علىٰ أيديهم شيء من خوارق العادات.

وهكذا فإن استعمال (لو) في حال الإرشاد والتعليم النافع، وشرح المسائل العلمية هو من الأمور المحمودة، كقولك: لو آمن الكافر لدخل الجنة ولنجا من النار، ونحو ذلك.

= اليمين علىٰ المدعىٰ عليه (١٧١١) واللفظ لمسلم.

(١) انظر شرح صحيح مسلم ١٢/ ٣.

(٢) أي ما تحت القدمين أولىٰ بالمسح من الذي هو علا أعلاهما؛ لأنه الذي يباشر المشي ويقع علىٰ ما ينبغي إزالته، بخلاف أعلاه، وهو ما علىٰ ظهر القدم (سبل السلام شرح بلوغ المرام للشيخ محمد ابن إسماعيل الصنعاني ١/ ١٢١).

(٣) رواه أبوداود في سننه ١/ ١١٤، كتاب الطهارة، باب كيف المسح (١٦٢)، والبغوي في شرح السنة ١/ ٤٦٤ باب التوقيت في المسح (٢٣٩)، وقد حسنه ابن حجر في (بلوغ المرام) ص١٢٣.

(٤) رواه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء ٩/ ١١٦، ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه ص١٨٤، وأبو القاسم اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ١٤٥.

وقد استخدمت (لو) في هذا الحديث الشريف في حال إرشاد النَّبيّ ﷺ إلىٰ قاعدة شرعية عظيمة، وهي عدم قبول قول الإنسان فيما يدّعيه علىٰ غيره بمجرد دعواه، بل لابد من البيِّنة، أو تصديق المدَّعىٰ عليه [1].

والأحاديث النبوية التي تُستعمل فيها (لو) للإرشاد والتعليم كثيرة.

ومن الأمثلة علىٰ ذلك من آثار الصحابة رضي الله عنهم قول الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولىٰ بالمسح من أعلاه [2]..)[3].

ومن الأمثلة علىٰ ذلك من أقوال السلف قول الإمام الليث بن سعد رحمه الله: (لو رأيت صاحب هوىٰ يمشي علىٰ الماء ما قبلته)[4].

فأهل الأهواء لا يُغتر بهم ولو ظهر علىٰ أيديهم شيء من خوارق العادات.

وهكذا فإن استعمال (لو) في حال الإرشاد والتعليم النافع، وشرح المسائل العلمية هو من الأمور المحمودة، كقولك: لو آمن الكافر لدخل الجنة ولنجا من النار، ونحو ذلك.

= اليمين علىٰ المدعىٰ عليه (١٧١١) واللفظ لمسلم.

(١) انظر شرح صحيح مسلم ١٢/ ٣.

(٢) أي ما تحت القدمين أولىٰ بالمسح من الذي هو علا أعلاهما؛ لأنه الذي يباشر المشي ويقع علىٰ ما ينبغي إزالته، بخلاف أعلاه، وهو ما علىٰ ظهر القدم (سبل السلام شرح بلوغ المرام للشيخ محمد ابن إسماعيل الصنعاني ١/ ١٢١).

(٣) رواه أبوداود في سننه ١/ ١١٤، كتاب الطهارة، باب كيف المسح (١٦٢)، والبغوي في شرح السنة ١/ ٤٦٤ باب التوقيت في المسح (٢٣٩)، وقد حسنه ابن حجر في (بلوغ المرام) ص١٢٣.

(٤) رواه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء ٩/ ١١٦، ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه ص١٨٤، وأبو القاسم اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ١٤٥.

ثانياً: استعمال (لو) في حال تمني الخير والرغبة فيه [1].

من الأمثلة من السنة على استعمال (لو) في حال تمني الخير ما يأتي:

جاء في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لو كان لي مثل أُحد ذهباً لسرّني أن لا تمر علي ثلاث ليال وعندي منه شيء إلا شيئاً أرصده لدين)[2].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (في الحديث جواز استعمال (لو) عند تمني الخير)[3].

وفي صحيح البخاري أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تحاسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله القرآن، فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار، فهو يقول: لو أوتيتُ مثل ما أوتي هذا لفعلت كما يفعل، ورجل آتاه الله مالاً فهو ينفقه في حقه، فيقول: لو أوتيت مثل ما أوتي عملت فيه مثل ما يعمل)[4].

والحسد المذكور في الحديث هو الغبطة، وهي أن يتمنىٰ أن يكون له مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه، وهذا أمر محمود.

ويجوز حمل الحسد في الحديث علىٰ حقيقة، فيكون المعنىٰ: لا تحاسد محمود في شيء إلا في خصلتين[5].

وجاء في مسند الإمام أحمد وبعض السنن عن أبي كبشة الأنماري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (مثلُ هذه الأمة كمثل أربعة نفر: رجل آتاه الله مالاً وعلماً فهو يعمل بعمله في ماله ينفقه في حقه، ورجل آتاه الله علماً ولم يؤته مالاً فهو يقول: لو كان لي مثلُ هذا عملت فيه

---

(١) انظر الفتاوىٰ الكبرىٰ لابن تيمية ١/ ٣٥٠، فتح الباري ١/ ١٦٧، ١١/ ٢٧١، القول السديد ص١٧٣، ١٧٤، القول المفيد ٣/ ١٢٣، المجموع الثمين ١/ ١٠٨.

(٢) صحيح البخاري ٧/ ١٧٨ كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً.

(٣) فتح الباري ١١/ ٢٧١.

(٤) صحيح البخاري ٨/ ٢٠٩ كتاب التوحيد، باب قول النبي ﷺ رجل آتاه الله القرآن..الخ.

(٥) انظر فتح الباري ١/ ١٦٧، وانظر النهاية لابن الأثير ١/ ٣٨٣، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/ ٧١، مختصر منهاج القاصدين لأحمد بن محمد المقدسي ص١٩٣، ١٩٤.

مثل الذي يعمل) قال رسول الله ﷺ: (فهما في الأجر سواء)[1] الحديث.

قال ابن رجب رحمه الله: (ومتىٰ اقترن بالنية قول أو سعي تأكد الجزاء، والتحق صاحبه بالعامل، ثم استدل بهذا الحديث، ثم قال: (وحمل قوله (فهما في الأجر سواء) علىٰ استوائهما في أصل أجر العمل دون مضاعفته، فالمضاعفة يختص بها من عمل العمل دون من نواه ولم يعمله..)[2].

ومن الأحاديث أيضاً التي استعمل فيها الرسول ﷺ (لو) في حال تمني الخير والرغبة فيه ما جاء في الصحيحين من قول النَّبيّ ﷺ في آخر حديث قصه موسىٰ عليه الصلاة والسلام مع الخضر: (يرحم الله موسىٰ لوددنا لو صبر حتىٰ يُقص علينا من أمرهما)[3].

ولما سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن حكم استعمال (لو) وأجاب بأنها تستعمل علىٰ وجهين، ذكر من مضمون الوجه الثاني بيان محبة الخير وإرادته، واستشهد بهذا الحديث، ثم قال: (فإن نبينا ﷺ أحبّ أن يقص الله خبرهما، ولم يكن في ذلك جزع ولا حزن، ولا ترك لما يجب من الصبر علىٰ المقدور، ومحبة الخير وإرادته محمود)[4].

والمقصود أن استعمال (لو) في حال تمني الخير والرغبة فيه ومحبته أمر محمود[5].

ويدخل في ذلك التأسف علىٰ ما فات من الطاعة[6] لوماً للنفس علىٰ تقصيرها، وحثاً لها علىٰ المبادرة مستقبلاً مع عدم الاعتراض علىٰ القدر.

ويمكن أن يُمثل لذلك بقولك: لو تقدمتُ للصلاة لأدركتُ تكبيرة الإحرام، ونحو ذلك، والله أعلم.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) جامع العلوم والحكم ص٣٥٢.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٣٨، كتاب العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم فيكل العلم إلىٰ الله، وصحيح مسلم ٤/ ١٨٥٠ كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر عليه السلام (٢٣٨٠)، واللفظ للبخاري.

(٤) الفتاوىٰ الكبرىٰ ٣٤٩ـ ٣٥١ باختصار.

(٥) القول السديد ص١٧٤.

(٦) انظر شرح النووي لصحيح مسلم ١٦/ ٢١٦.

المطلب الثاني: المباح من استعمال (لو): استعمالها في بيان الحال.

عُرّف الحال بأنه ما يختص به الإنسان وغيره من الأمور المتغيرة في نفسه [(١)].

ويكثر استعمال (لو) في بيان أحوال الناس وغيرهم، سواء كان ذلك في الماضي أو الحاضر، أو ما سيراد فعله في المستقبل.

فاستعمال (لو) في مثل ذلك أمر مباح، ولا بأس به، فهو من الكلام المعتاد.

ومن الأمثلة علىٰ ذلك من القرآن الكريم قول الله تعالىٰ واصفاً حال أهل الكهف وما هم عليه من إثارة الرعب ﴿ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾ [الكهف: ١٨].

ومن الأمثلة علىٰ ذلك من السنة النبوية ما جاء في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النَّبيّ ﷺ قال: (والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عَرْقاً سميناً[(٢)] أو مَرماتين[(٣)] حسنتين لشهد العشاء)[(٤)].

وفي هذا الحديث ذم للمتخلفين عن الصلاة ووصف لحالهم، وهي الحرص علىٰ الشيء الحقير من مطعوم أو ملعوب به [(٥)].

وإذا قلنا إن هذا الوصف لحالهم من قبل النَّبيّ ﷺ يراد به الإشارة إلىٰ الأجر العظيم المترتب علىٰ شهود صلاة الجماعة، وأنه لا يساوىٰ أي عرض دنيوي، فإن استعمال (لو) هنا يُصنف تحت باب الإرشاد والتعليم النافع، مما هو أمر محمود، والله أعلم.

---

(١) التوقيف علىٰ مهمات التعاريف للمناوي ص٣٠٠.

(٢) العرْق: العظم إذا أخذ عنه معظم اللحم (النهاية ٣/ ٢٢٠).

(٣) المرماة: ظِلف الشاة، وقيل ما بين ظِلفيها، وقيل: السهم الصغير الذي يُتعلم به في الرمي، وهو أحقر السهام وأدناها (النهاية ٢/ ٢٦٩).

(٤) قطعة من الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه ١/ ١٥٨ كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة.

(٥) انظر فتح الباري ٢/ ١٣٠.

وفي الصحيحين عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال: قلت للنبي ﷺ وأنا في الغار: (لو أن أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا) فقال ﷺ: (ما ظنك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما)[(١)].

فأبو بكر الصديق رضي الله عنه يصف حاله مع النَّبيّ ﷺ حينما كانا في الغار واقترب منهم المشركون.

وفي صحيح مسلم عن سالم بن أبي الجعد قال: سألت جابر بن عبدالله رضي الله عنه عن أصحاب الشجرة؟ فقال: (لو كنا مئة ألف لكفانا، كنا ألفاً وخمسمائة)[(٢)].

فالصحابي جابر بن عبدالله رضي الله عنه يشير بإجابته إلىٰ كثرة الماء الذي تفجرّ من بين أصابع النَّبيّ ﷺ يوم الحديبية.

ومن أمثال الناس السائرة قولهم: لو أنصف الناس لاستراح القاضي.

وهذا المثل يراد به عادة وصف حال الناس، وهو عدم الإنصاف، وأنهم لو أنصفوا مع بعضهم لاستراح القاضي، حيث لن يحتاجوا للمخاصمة عنده.

ولكن إذا كان المراد من ضرب المثل إرشاد الناس، وتذكيرهم بضرورة الإنصاف والعدل، فإن هذا المثل يدخل ضمن الأحوال المحمودة لاستعمال (لو) حيث إنها استعملت في حال الإرشاد والتعليم النافع.

ومن الأمثلة أيضاً علىٰ استعمال (لو) في بيان الحال أن يقول الإنسان لشخص لو زرتني لأكرمتك، أو: لو علمت بك لجئت إليك[(٣)].

فهذا القائل يصف حاله عند حصول زيارة الشخص الآخر له، أو عند العلم به.

وهكذا فإن ما كان من هذا القبيل ـ وهو استعمال (لو) في بيان الحال ـ فهو من الأمور

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ١٩٠ كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب المهاجرين وفضلهم، وصحيح مسلم ٤/ ١٨٥٤ كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (٢٣٨١).

(٢) صحيح مسلم ٣/ ١٤٨٤ كتاب الإمارة (١٨٥٦ ـ ٧٢).

(٣) انظر المجموع الثمين من فتاوىٰ فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ١/ ١٠٧.

المباحة، التي لا يترتب عليها ثواب ولا عقاب، ما لم يصاحب هذا الاستعمال قصد محمود، كما تقدم بيانه.

وأخيراً فإننا نستطيع أن نقول: إن ما عدا الأحوال المحمودة والأحوال المذمومة من استعمال (لو) في الكلام فهو استعمال مباح، لأن ما سكت عنه الشارع فهو عفو، والله أعلم.

الخاتمـــــــة

في ختام هذا البحث أحمد الله تعالىٰ علىٰ أن يسّر لي إتمامه، وإن من أبرز ما يتضمنه ما يأتي:

- أشهر أنوع (لو) في اللغة العربية نوعان: شرطية امتناعية، وشرطية غير امتناعية.
- من الأحوال المذمومة لاستعمال (لو) في الكلام استعمالها في حال الاعتراض علىٰ القـدر، أو التحسر علىٰ الماضي، والجزع علىٰ المقدور، وهذا أشهر استعمالاتها المذمومة.
- أن استعمال (لو) علىٰ هذا الوجه يفتح عمل الشيطان، ويؤدي إلىٰ المنازعة لعقيدة الإيـمان بالقدر.
- أن الرسول ﷺ قد أرشد إلىٰ البديل الشرعي عن استعمال (لو) علىٰ هذا الوجه.
- لابد من فعل الأسباب مع التوكل علىٰ الله تعالىٰ.
- أن استعمال (لو) في حال الاعتراض علىٰ الشرع من الأمور المحرمة، بل قد يصل إلىٰ الكفر.
- أن استعمال (لو) في حال الاحتجاج بالقدر علىٰ المعائب من الأحوال المحرمة.
- بطلان الاحتجاج بالقدر علىٰ فعل المعاصي أو ترك الطاعات.
- من الأحوال المذمومة لاستعمال (لو) في الكلام استعمالها في حال تمني الشر أو إرادته.
- أن من الأحوال المحمودة لاستعمال (لـو) اسـتعمالها في حـال الإرشـاد والتعلـيم النـافع وشرح المسائل العلمية، ونحو ذلك.
- أن استعمال (لو) في حال تمَنِّي الخير والرغبة فيه ومحبته أمر محمود.
- استعمال (لو) في بيان الحال أمر مباح.

وأخيراً فإن عملي في هذا البحث ما هو إلا محاولة متواضعة للإفادة في هذه المسألة سائلاً الله تعالىٰ أن ينفع بهذا الجهد، وأن يغفر لي الخطأ والزلل، إنه سميع مجيب، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمّد.

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. الاحتجاج بالقدر ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ المكتب الإسلامي في بيروت ١٣٩٣هـ.

٣. آداب الشافعي ومناقبه ـ عبد الرَّحمٰن بن أبي حاتم الرازي ـ مكتبة التراث الإسلامي بحلب، تحقيق عبد الغني عبد الخالق.

٤. إعلام الموقعين عن رب العالمين ـ شمس الدين ابن قيم الجوزية ـ دار الجيل في بيروت ١٩٧٣م.

٥. أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك ـ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ـ دار الفكر، ومعه كتاب إرشاد السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد.

٦. بدائع الفوائد ـ ابن قيم الجوزية ـ دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ، تحقيق علي بن محمّد العمران.

٧. بلوغ المرام من أدلة الأحكام ـ أحمد بن علي العسقلاني المشهور بابن حجر، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة.

٨. التدمرية ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ، تحقيق محمّد بن عودة السعوي.

٩. تفسير ابن سعدي (تيسير الكريم الرَّحمٰن في تفسير كلام المنّان) ـ عبد الرَّحمٰن بن ناصر السعدي ـ دار ابن الهيثم بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ، تحقيق عبد الرَّحمٰن بن معلا اللويحق.

١٠. تفسير ابن كثير ـ إسماعيل بن كثير الدمشقي ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠١هـ.

١١. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ـ الإمام أبو جعفر محمّد بن جرير

الطبري - شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ.

١٢. تفسير القاسمي (محاسن التأويل) - محمّد جمال الدين القاسمي - دار الفكر في بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ، تحقيق محمود فؤاد عبد الباقي.

١٣. تفسير المنار (تفسير القرآن الكريم) - محمّد رشيد رضا - دار المعرفة للطباعة والنشر في بيروت، الطبعة الثانية.

١٤. التوحيد الذي هو حق الله علىٰ العبيد - الإمام محمّد بن عبد الوهاب - مطبوعات أسبوع الشيخ محمّد بن عبد الوهاب بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، القسم الأول: العقيدة، والآداب الإسلامية.

١٥. التوقيف علىٰ مهمات التعاريف - محمّد عبد الرؤوف المناوي - دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠هـ، تحقيق الدكتور محمّد رضوان الداية.

١٦. التوكل علىٰ الله تعالىٰ وعلاقته بالأسباب - د/ عبد الله بن عمر الدميجي - دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

١٧. تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد - سليمان بن عبدالله بن محمّد ابن عبدالوهاب، نشر وتوزيع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالرياض.

١٨. الجامع لأحكام القرآن - أبو عبد الله محمّد بن أحمد القرطبي ت دار إحياء التراث العربي في بيروت.

١٩. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم - أبو الفرج ابن الجوزي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت ١٤٠٩هـ.

٢٠. جامع المسائل - شيخ الإسلام ابن تيمية - دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ، تحقيق محمّد عزيز شمس.

٢١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني - دار

الكتاب العربي في بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.

٢٢. دفع الشبهة والغرر عمن يحتج علىٰ فعل المعاصي بالقدر ـ مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي ـ دار المسير بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ، تحقيق د/ عبد الله بن سليمان الغفيلي.

٢٣. رسالة في (لو) الشرطية ـ محمّد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي ـ مجلة الدراسات اللغوية الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد الرابع ١٤٢١هـ، تحقيق صالح بن فهد الحنتوش.

٢٤. زاد المعاد في هدي خير العباد ـ ابن القيم ـ مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط.

٢٥. سبل السلام (شرح بلوغ المرام) ـ الإمام محمّد بن إسماعيل الصنعاني ـ دار الكتاب العربي في بيروت، الطبعة الثانية عشرة ١٤٢٠هـ.

٢٦. سنن ابن ماجه ـ الحافظ أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزويني ـ دار إحياء التراث العربي في بيروت ١٣٩٥هـ، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي.

٢٧. سنن أبي داود ـ سليمان بن الأشعث ـ دار الحديث، الطبعة الأولىٰ ١٣٩١هـ، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد.

٢٨. سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ـ أبو عيسىٰ محمّد بن عيسىٰ بن سورة ـ دار إحياء التراث العربي في بيروت، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر.

٢٩. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ـ أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي ـ دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض، تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان.

٣٠. شرح السنة ـ الإمام أبو محمّد الحسين بن مسعود البغوي ـ المكتب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٠هـ، بتحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش.

٣١. شرح العقيدة الطحاوية ـ الإمام ابن أبي العز الدمشقي ـ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ

١٤٠٨هـ، تحقيق الدكتور عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط.

٣٢. شرح مشكل الآثار - الإمام أبو جعفر أحمد بن محمّد الطحاوي - مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط.

٣٣. شرح النووي لصحيح مسلم - الإمام أبو زكريا يحيىٰ بن شرف النووي - المطبعة المصرية ومكتبتها.

٣٤. صحيح ابنٰ حبان (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) - الحافظ محمّد بن حبان البستي - دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ، ترتيب ابن بلبان الفارسي.

٣٥. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل - ابن قيم الجوزية - دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩هـ، تحقيق الدكتور أحمد الصمعاني والدكتور علي العجلان.

٣٦. صحيح البخاري - الإمام أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري - المكتبة الإسلامية باستنبول ١٩٨١م.

٣٧. صحيح مسلم - الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٠٣هـ، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي.

٣٨. عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين - ابن القيم - دار الكتب العلمية في بيروت.

٣٩. الفتاوىٰ الكبرىٰ - شيخ الإسلام ابن تيمية - دار المعرفة للطباعة والنشر في بيروت.

٤٠. فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري - الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، تحقيق سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز - ترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي.

٤١. فقه اللغة وسر العربية - أبو منصور الثعالبي - سنة الطبع ١٣٩٢هـ، تحقيق مصطفىٰ السقا وأصحابه.

٤٢. قاعدة في الرد علىٰ الغزالي في التوكل - شيخ الإسلام ابن تيمية - دار الصميعي للنشر

والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ، تحقيق علي بن عبد العزيز الشبل.

٤٣. القول السديد (شرح كتاب التوحيد للشيخ محمّد بن عبد الوهاب) ـ الشيخ عبد الرَّحمٰن بن ناصر السعدي ـ دار الوطن للنشر بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٤٤. القول المفيد (شرح كتاب التوحيد للشيخ محمّد بن عبد الوهاب) ـ الشيخ محمّد بن صالح العثيمين ـ دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ، تحقيق الدكتور سليمان أبا الخيل والدكتور خالد المشيقح.

٤٥. المجموع الثمين من فتاوىٰ فضيلة الشيخ محمّد بن صالح العثيمين ـ دار الوطن للنشر بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.

٤٦. مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ تصوير الطبعة الأولىٰ ١٣٩٨هـ، جمع وترتيب عبد الرَّحمٰن بن محمّد بن قاسم وابنه محمّد.

٤٧. مجموع الفوائد واقتناص الأوابد ـ الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي ـ دار الوطن للنشر بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٤٨. مختصر منهاج القاصدين ـ الإمام أحمد بن محمّد بن عبد الرَّحمٰن بن قدامة المقدسي ـ المكتب الإسلامي في بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٤هـ.

٤٩. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ـ الإمام ابن القيم ـ دار الكتاب العربي في بيروت ـ ١٣٩٢هـ، تحقيق محمّد حامد الفقي.

٥٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ المكتب الإسلامي للطباعة والنشر في بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

٥١. مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ، تحقيق جماعة من الباحثين.

٥٢. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلىٰ علم الأصول في التوحيد ـ الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي ـ الناشر: جماعة إحياء التراث.

٥٣. معجم المناهي اللفظية ـ الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد ـ دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع بالدمام، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.

٥٤. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ـ الإمام ابن القيم ـ دار الكتب العلمية في بيروت.

٥٥. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ـ أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي ـ دار ابن كثير في بيروت، تحقيق عدد من الباحثين.

٥٦. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ طبع جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، بتحقيق الدكتور محمّد رشاد سالم.

٥٧. النحو الوافي ـ عباس حسن ـ الناشر: دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الخامسة.

٥٨. نكت القرآن الدالة علىٰ البيان في أنواع العلوم والأحكام ـ الإمام محمّد بن علي الكرمي القصاب ـ دار ابن القيم للنشر والتوزيع بالدمام، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ، تحقيق الدكتور علي بن غازي التويجري وأصحابه.

٥٩. النهاية في غريب الحديث والأثر ـ الإمام مجد الدين المبارك بن محمّد الجزري ابن الأثير ـ دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي.

٦٠. نور الاقتباس في مشكاة وصية النّبيّ ﷺ لابن عباس ـ الإمام عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقي الحنبلي ـ دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ، تحقيق محمّد بن ناصر العجمي.

صخرة القدس
في ضوء العقيدة الإسلامية

المقدمـــــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلـٰه إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فلقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن (صخرة بيت المقدس)، ومن ثم تساءل البعض عن مدى قدسية هذه الصخرة ومكانتها في الإسلام، فأدليت بدلوي في الكتابة عن هذه المسألة، التي لم يتطرق إلى بيانها أحد على وجه التفصيل ـ على حسب علمي ـ بل إن عامة ما كُتب حول الصخرة يندرج ضمن الكلام عن فضائل بيت المقدس أو المسجد الأقصى، الذي نسأل الله تعالى أن يطهره قريباً من أيدي اليهود قاتلهم الله.

كما أن من الأسباب التي دعتني للكتابة في هذه المسألة: الاعتقاد الخاطئ في هذه الصخرة، والمبالغات الحاصلة حول تعظيمها نظرياً وعملياً لدى بعض الناس، حتى غلا أحدهم فقال: إن الصخرة في المسجد الأقصى كالحجر الأسود في المسجد الحرام(١)، وزعم أحدهم أن الدعاء عند الصخرة مقطوع بإجابته(٢).

فأحببت تجلية هذا الموضوع من جميع جوانبه رغبة في إحقاق الحق ورد الباطل، معتمداً على النصوص الشرعية، ومستهدياً بمنهج السلف الصالح، ومستنيراً بأقوال العلماء المعتبرين، والأئمة المحققين.

وقد سميت هذا البحث: (صخرة القدس في ضوء العقيدة الإسلامية).

---

(١) انظر كتاب إعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي ص٢٩١، وانظر أيضاً كتاب بيت المقدس وما حوله للدكتور محمد عثمان شبير ص٣٩.

(٢) انظر كتاب إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصىٰ لأبي عبد الله المنهاجي السيوطي ١/ ١٦٠.

وبعد تأمل مادة موضوع البحث واستقراء جزئياته رأيت أن يتم بحثه وفق عدة فقرات، كما يأتي:

بدأته بالتعريف بالصخرة، ثم بيان بناء القبة عليها.

وبعد ذلك أوضحت مكانة هذه الصخرة في الإسلام.

ثم بينت حكم تقديس الصخرة، وأعقبت ذلك بعرض الأدلة على عدم تقديس الصخرة وتعظيمها.

ثم عرضت شبه المخالفين في ذلك مع مناقشتها والرد عليها، وقد بلغ عددها ست شبهات.

وأخيراً ذكرت نماذج من البدع الحاصلة حول الصخرة.

ثم ختمت البحث بخاتمة دونت فيها أبرز النتائج والمقترحات حول هذا الموضوع.

هذه مقدمة مختصرة عن هذا الموضوع المهم، الذي قد بذلت فيه جهدي ومبلغ طاقتي، فما كان فيه من صواب فمن توفيق الله تعالى وتيسيره، وما كان فيه من خطأ أو سهو أو خلل فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله تعالى من ذلك، والله المستعان، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين.

التعريف بالصخرة:

هي إحدى صخور مرتفعات القدس، وتقع وسط فناء المسجد الأقصى، ويبلغ طولها ١٨ متراً وعرضها ١٣ متراً تقريباً، ويتجه جانبها المنحدر إلى الشرق، بينما يتجه جانبها المستقيم المرتفع إلى الغرب، وترتفع بعض نواحيها عن سطح الأرض بحوالي متر، وشكلها غير منتظم، أما محيطها فيبلغ عشرة أمتار، ومن أسفلها فجوة هي بقية كهف عمقه أكثر من متر ونصف، وتظهر الصخرة فوقه وكأنها مُعلَّقة بين السماء والأرض[1]، وهي محاطة بسياج من

---

(١) لعل هذا هو الذي جعل بعضهم يزعم أن الصخرة مُعلَّقة بين السماء والأرض، وأنها قد انقطعت من كل جهة. انظر مثلاً كتاب إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصىٰ لأبي عبد الله المنهاجي السيوطي ١/ ١٣٤. ومن الذين ناقشوا هذه الفرية وأبطلوها موسىٰ محمد الأسود في كتابه الإسراء والمعراج ص١٠٣.

الخشب المنقوش[1].

بناء القبة على الصخرة:

ذكرت المصادر التاريخية أن بناء القبة على الصخرة يرجع إلى عهد الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان[2] حيث أمر سنة ٦٦هـ ببناء القبة على صخرة بيت المقدس تكنّ المسلمين من الحر والبرد وعمارة الجامع الأقصى ـ وقد كمل البناء سنة ٧٠ هـ وقيل ٧٣هـ ـ وقد وكل عبدالملك بالقيام بذلك رجاء بن حيوة ويزيد بن سلام مولاه، وجمع الصناع من أطراف البلاد وأرسلهم إلى بيت المقدس، وأرسل إليهم بالأموال الجزيلة، وأمر رجاء بن حيوة ويزيد أن يُفرغا الأموال إفراغاً ولا يتوقفا منه، فبنوا القبة على أحسن بناء، وفرشاها بالرخام الملّون، وحفّا القبة بأنواع الستور، وأقاما لها السدنة والخدام بأنواع الطيب والمسك والعنبر والزعفران، ويبخّرون القبة من الليل، وجعلا فيها من قناديل الذهب والفضة والسلاسل شيئاً كثيراً، وفرشاها والمسجد بأنواع البسط الملونة، وكانوا إذا أطلقوا البخور شُم من مسافة بعيدة، وكان الرجل إذا رجع من بيت المقدس إلى بلاده توجد معه رائحة المسك والطيب أياماً ويُعرف أنه قد أقبل من بيت المقدس ودخل الصخرة، وقد كان في الصخرة من الفصوص والجواهر والفسيفساء وغير ذلك شيء كثير، وبالجملة فإن صخرة بيت المقدس لما فُرغ من بنائها لم يكن لها نظير على وجه الأرض بهجة ومنظراً[3].

---

(١) من كتاب القدس الخالدة للدكتور عبدالمجيد زايد ص١٩٠، وكتاب أشهر المساجد في الإسلام لسيد عبدالمجيد بكر ١/ ٣١٤، ٣٢٤، وكتاب القدس عربية إسلامية للدكتور سيد فرج راشد ص٣٨.

(٢) هذا ما تؤكده أغلب المصادر، وجاء في بعضها أن الذي بنىٰ مسجد قبة الصخرة هو الوليد بن عبدالملك، ولعل سبب هذه النسبة أن الوليد وهو ابن عبدالملك وولي عهده له بعض الأثر في البناء، فقد يكون أشرف عليه أو علىٰ ناحية منه، مع العلم أنه قد أضاف إلىٰ القبة بعض التحسينات والنقوش. انظر: كتاب تاريخ القدس للدكتور شفيق جاسر محمود ص٢٠٣.

(٣) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ٨/ ٢٨٠، ٢٨١، الكامل لابن الأثير ٥/ ٩، إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصىٰ للسيوطي ١/ ٢٤٤، فضائل بيت المقدس في مخطوطات عربية قديمة للدكتور محمود إبراهيم ص٢٢٤، تاريخ القدس للدكتور شفيق جاسر محمود ص٢٠٠، ٢٠١.

ويبلغ ارتفاع القبة حوالي ٣٠ متراً(١).

ومع مرور الزمن حتى وقتنا الحاضر فقد عمل بعض ولاة المسلمين على ترميم هذه القبة وإصلاحها، والمحافظة عليها.

مكانة الصخرة في الإسلام

قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُۚ يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢].

وقال تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَاۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤].

لقد كان النَّبيّ ﷺ يستقبل في الصلاة بيت المقدس أول الأمر وهي قبلة اليهود، وكان ﷺ يحب التوجه إلى الكعبة فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ الآية، فقال السفهاء من الناس وهم اليهود والمنافقون: ما صرفهم عن قبلتهم التي كانوا عليها(٢).

وجاء في الصحيحين عن البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال: «صلينا مع رسول الله ﷺ نحو بيت المقدس ستة عشرة شهراً أو سبعة عشر شهراً ثم صُرفنا نحو الكعبة»(٣).

وجاء في صحيح البخاري عن البراء رضي الله عنه «أن النَّبيّ ﷺ صلى إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً، وكان يعجبه أن تكون قبلته قِبَل البيت ،..»(٤) إلخ الحديث.

والمقصود مما تقدم أن بيت المقدس كانت قبلة المسلمين الأولى، ولكن هل المراد بهذه

---

(١) أشهر المساجد في الإسلام ١/ ٣٢١.

(٢) انظر أسباب النزول لأبي الحسن الواحدي ص٣٣.

(٣) صحيح البخاري ٥/ ١٥٢ كتاب التفسير، تفسير سورة البقرة، باب (ولكل وجهة هو موليها..)، صحيح مسلم ١/ ٣٧٤، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة.

(٤) صحيح البخاري ٥/ ١٥١ كتاب التفسير، تفسير سورة البقرة، باب (سيقول السفهاء من الناس..).

القبلة صخرة بيت المقدس بالذات؟.

وللإجابة على هذا أقول: إن هناك آثاراً لبعض التابعين صرحت بذكر الصخرة وأنها كانت القبلة.

من ذلك ما رواه الإمام الطبري رحمه الله بإسناده عن عكرمة والحسن البصري رحمهما الله أنهما قالا: «أول ما نُسخ من القرآن القبلة، وذلك أن النَّبيّ ﷺ كان يستقبل صخرة بيت المقدس، وهي قبلة اليهود، فاستقبلها النَّبيّ ﷺ سبعة عشر شهراً ..»(١).

كما أن الإمام ابن كثير رحمه الله عند تفسيره للآيات السابقة قد جزم بأن تلك القبلة كانت الصخرة.

فقد قال رحمه الله بعد كلام تقدم: (وحاصل الأمر أنه قد كان رسول الله ﷺ أمر باستقبال الصخرة من بيت المقدس، فكان بمكة يصلي بين الركنين، فتكون بين يديه الكعبة، مستقبل صخرة بيت المقدس، فلما هاجر إلى المدينة تعذر الجمع بينهما، فأمره الله بالتوجه إلى بيت المقدس، قاله ابن عباس والجمهور)(٢).

وقد أورد صاحب كتاب (إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى) ما يفيد أن صخرة بيت المقدس كانت قبلة المسلمين، وأن أنبياء بني إسرائيل كانوا يصلون إليها، واستدل لذلك بما روي في فتح بيت المقدس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار كعباً أن يضع المسجد، فقال: اجعله خلف الصخرة، فتجتمع القبلتان، قبلة موسى، وقبلة محمد ﷺ، فقال: (ضاهيت(٣) اليهودية(٤))(٥).

---

(١) تفسير الطبري ٣/ ١٨٣.

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ١٩٠، وانظر هذا المرجع ٣/ ١٨.

(٣) المضاهاة: المشابهة، والمعنى: شابهت اليهودية وعارضتها (النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣/ ١٠٦).

(٤) انظر: كتاب إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى لأبي عبد الله المنهاجي السيوطي ١/ ١٨٢.

(٥) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال ص٧٣، وأخرجه مختصراً الإمام أحمد في مسنده ١/ ٣٨.

ومن جزم من العلماء بأن القبلة الأولى كانت صخرة بيت المقدس، وأنها كانت قبلة اليهود: شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم رحمهما الله تعالى[(١)].

وأخيراً فإن اعتقاد كون الصخرة خاصة قبلة المسلمين الأولى يحتاج إلى دليل قطعي يعتمد عليه، ومهما كان الأمر، فعلى افتراض صحة ذلك فإن الأمر لا يعدو القول بأن صخرة بيت المقدس كانت قبلة للمسلمين فترة وجيزة، ثم نسخت بالكعبة.

وهذا هو ما يمكن إيراده عما يتعلق بمكانة الصخرة في دين الإسلام.

حكم تقديس الصخرة

بما أن الصخرة تقع داخل حدود المسجد الأقصى ـ كما تقدم ـ وبما أن الكلام هنا عن حكم تقديس الصخرة، فلعل من الأجدر التحدث عن مكانة المسجد الأقصى وشيء من أحكامه بإيجاز، وذلك عبر الوقفات الآتية:

١ -أن المسجد الأقصى أحد المساجد الثلاثة من حيث جواز شد الرحال إليه، ومضاعفة الصلاة فيه.

جاء في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النَّبيّ ﷺ قال: «لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، ومسجد الحرام، ومسجد الأقصى»[(٢)].

وقد روي أن الصلاة فيه تضاعف بخمسمائة صلاة[(٣)]، وروي بغير ذلك[(٤)].

٢ -أن الإسراء بالرسول ﷺ كان إلى المسجد الأقصى، ثم العروج منه إلى السماء، كما قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا

(١) سيأتي بيان ذلك قريباً.

(٢) صحيح البخاري ٢/ ٥٦ كتاب وباب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، صحيح مسلم ٢/ ١٠١٤ كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، واللفظ لمسلم.

(٣) انظر كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي ١/ ٢١٣، وقد حسنه الهيثمي. انظر مجمع الزوائد ٤/ ٧.

(٤) راجع كتاب إعلام الساجد للزركشي ص٢٨٨، المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم ص٩٢، ٩٣.

حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: ١].

٣-أن الأقصى اسم للمسجد كله، ولا يختص بالمسجد القائم بالناحية القبلية الجنوبية، كما يظنه بعض الناس(١).

٤-ليس ببيت المقدس مكان يقصد للعبادة سوى المسجد الأقصى، كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(٢).

٥-العبادات المشروعة في المسجد الأقصى هي من جنس العبادات المشروعة في مسجد النَّبيّ ﷺ وغيره من سائر المساجد إلا المسجد الحرام، فإنه يشرع فيه زيادة على سائر المساجد: الطواف بالكعبة، واستلام الركنين اليمانيين، وتقبيل الحجر الأسود، وأما مسجد النَّبيّ ﷺ والمسجد الأقصى وسائر المساجد فليس فيها ما يُطاف فيه، ولا ما يُتمسح به، ولا ما يُقبَّل، فهذا كله ليس إلا في المسجد الحرام خاصة، كما نبه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(٣).

٦-زيارة المسجد الأقصى للصلاة فيه، والدعاء والذكر والقراءة، والاعتكاف مشروعة في أي وقت، ولا علاقة لهذه الزيارة بالحج، كما ظنه بعضهم(٤).

من خلال ما سبق اتضح لنا عدم اختصاص الصخرة بمزية معينة في الإسلام، وإنما هي واقعة ضمن حدود المسجد الأقصى، وتسري عليها أحكامه، كمضاعفة الصلاة عندها.

وأن قصارى ما يمكن أن يقال عن مكانتها في الإسلام أنها كانت قبلة لليهود، وأما المسلمون فقد كانت قبلة لهم فترة من الزمن أول الإسلام، ثم نسخ ذلك باستقبال الكعبة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه الصخرة: «كانت قبلة، ثم نُسخت، وهي قبلة

---

(١) انظر: مجموعة الرسائل الكبرىٰ لابن تيمية ٢/ ٦١، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية ٢/ ٨٠٨، ٨٠٩، القدس عربية إسلامية للدكتور سيد فرج راشد ص٣٨.

(٢) انظر: مجموعة الرسائل الكبرىٰ لابن تيمية ٢/ ٦٣.

(٣) انظر: المرجع السابق ٢/ ٦٠، مجموع الفتاوىٰ ٢٦/ ١٥٠.

(٤) انظر: كتاب الإيضاح في المناسك للنووي ص١٦٥، ١٦٦، مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية ٢٦/ ١٥٠، مجموعة الرسائل الكبرىٰ لابن تيمية ٢/ ٦٤.

اليهود، فلم يبق في شريعتنا ما يوجب تخصيصها بحكم، كما ليس في شريعتنا ما يوجب تخصيص يوم السبت»[1].

وقال ابن القيم رحمه الله: «وأرفع شي في الصخرة أنها كانت قبلة لليهود، وهي في المكان كيوم السبت في الزمان، أبدل الله بها هذه الأمة المحمدية: الكعبة البيت الحرام»[2].

وبما أن العبادات مبناها على التوقيف والاتباع لا على الهوى والابتداع؛ فلا يجوز تخصيص تلك الصخرة بعبادة، كتخصيص زيارتها للصلاة عندها، كما لا يجوز تعظيمها، ولا التبرك بها بأي وجه كان، كتقبيلها، أو التمسح بها، أو الطواف حولها، ونحو ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «لا تستحب زيارة الصخرة، بل المستحب أن يصلي في قبليّ المسجد الأقصى الذي بناه عمر بن الخطاب للمسلمين»[3].

وقال رحمه الله عن حكم الطواف بغير الكعبة: «لا يجوز لأحد أن يطوف بحجرة النَّبيّ ﷺ، ولا بغير ذلك من مقابر الأنبياء والصالحين، ولا بصخرة بيت المقدس، ولا بغير هؤلاء ... بل ليس في الأرض مكان يُطاف به كما يُطاف بالكعبة»[4].

وذكر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من بدع بيت المقدس: تعظيم الصخرة بأي نوع من أنواع التعظيم، كالطواف بقبتها تشبهاً بالطواف بالكعبة، أو التمسح بالصخرة، أو تقبيلها، ونحو ذلك[5].

وبعد أن قررنا عدم مشروعية تقديس الصخرة في الإسلام، ولا تعظيمها بأي وجه كان، فسأخصص الفقرة التالية ـ بعون الله تعالى ـ لبيان الأدلة على ذلك.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية ٢/ ٨١١، وانظر مجموعة الرسائل الكبرىٰ ٢/ ٦٢.

(٢) المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم ص٨٨.

(٣) مجموع الفتاوىٰ ٢٦/ ١٥٠.

(٤) مجموعة الرسائل الكبرىٰ ٢/ ٦٠.

(٥) انظر: مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف وسرد ما ألحق الناس بها من البدع للألباني ص٦٤.

الأدلة على عدم تقديس الصخرة وتعظيمها

أولاً: لم يرد في مشروعية ذلك دليل من الكتاب ولا من السنة، ما عدا ما يُروى من الأحاديث والآثار في فضائل الصخرة، ولكنها لا تخلو من مقال سنداً ومتناً، حتى قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «كل حديث في الصخرة فهو كذب مفترى»(١).

وسيأتي الكلام عن تلك الأحاديث والآثار مفصلاً عند عرض شبه المخالفين ومناقشتها.

ثانياً: لم يفعل ذلك الصحابة ولا التابعون ممن زار بيت المقدس.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مقرراً ذلك: «لم يصلّ عمر ولا المسلمون عند الصخرة ولا تمسحوا بها ولا قبّلوها .. وقد ثبت أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان إذا أتى بيت المقدس دخل إليه، وصلى فيه، ولا يقرب الصخرة ولا يأتيها، ولا يقرب شيئاً من تلك البقاع، وكذلك نُقل عن غير واحد من السلف المعتبرين، كعمر بن عبد العزيز، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وغيرهم، وذلك أن سائر البقاع لا مزيّة لبعضها على بعض إلا ما بناه عمر رضي الله عنه لمصلى المسلمين»(٢).

وقال في موضع آخر: «كانت الصخرة مكشوفة، ولم يكن أحد من الصحابة، ولا ولاتهم ولا علمائهم يخصها بعبادة ..»(٣).

وقال أيضاً رحمه الله: «لم يكن الصحابة يعظمون الصخرة ويتحرون الصلاة عندها، حتى ابن عمر رضي الله عنهما، مع كونه كان يأتي من الحجاز إلى المسجد الأقصى، كان لا يأتي الصخرة»(٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مبيناً لزوم اتباع أهل العلم من سلفنا الصالح الذين لم يعظموا الصخرة: «ومعلوم أن أصحاب رسول الله ﷺ من السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان، قد فتحوا البلاد بعد موت النَّبيّ ﷺ وسكنوا الشام والعراق ومصر

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم ص٧٨.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨٠٩.

(٣) المرجع السابق ٢/ ٨١٠.

(٤) المرجع السابق ٢/ ٨١١.

وغير هذه الأمصار، وهم كانوا أعلم بالدين، وأتبع له ممن بعدهم فليس لأحد أن يخالفهم فيما كانوا عليه، فما كان من هذه البقاع لم يعظموه، أو لم يقصدوا تخصيصه بصلاة أو دعاء، أو نحو ذلك لم يكن لنا أن نخالفهم في ذلك، وإن كان بعض من جاء بعدهم من أهل الفضل والدين فعل ذلك؛ لأن اتباع سبيلهم أولى من اتباع سبيل من خالف سبيلهم»[1].

وما أحسن قول الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم مستناً فليستنّ بمنْ قد مات، فإن الحي لا تُؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا أفضل هذه الأمة، أبّرها قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلّها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم، فإنهم كانوا على الهدي المستقيم»[2].

ثالثاً: أن تعظيم الصخرة وتقديسها فيه مشابهة لليهود[3].

وقد أُمرنا بمخالفة الكفار، ونُهينا عن التشبه بهم وخاصة أهل الكتاب، وهم اليهود والنصارى.

ولهذا فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين كان في بيت المقدس لما أشار إليه كعب الأحبار أن يصلي خلف الصخرة أنكر عليه ذلك وقال: «ضاهيت اليهودية، لا ولكن أصلي حيث صلى رسول الله ﷺ، فتقدم إلى القبلة فصلى»[4].

وفي قول عمر «ضاهيت اليهودية» إشارة إلى أن تعظيم الصخرة من شأن اليهود، فكيف نتشبه بهم في ذلك؟.

---

(١) المرجع السابق ٢/ ٨١٣.

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ص٦٥.

(٣) انظر: الاقتضاء ٢/ ٨١١.

(٤) انظر هذه القصة في مسند الإمام أحمد ١/ ٣٨، وقال الهيثمي: رواه أحمد، وفيه عيسىٰ بن سنان القسملي: وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه أحمد وغيره، وبقية رجاله ثقات (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) ٤/ ٦. وقال الإمام ابن كثير: إسناده جيد (البداية والنهاية) ٧/ ٥٨. وقد أخرج القصة أيضاً من طريق الإمام أحمد الحافظ ضياء الدين المقدسي في فضائل بيت المقدس ص٨٧.

شبه المخالفين والرد عليها

ذكرت في الفقرة السابقة الأدلة على عدم مشروعية تعظيم الصخرة وتقديسها، ومع ذلك فإن هناك من المتأخرين من خالف ورأى شرعية تقديس الصخرة والتبرك بها متعلقاً ببعض الشبه الشرعية والعقلية.

وسأورد الآن أبرز هذه الشبه مع مناقشتها والرد عليها:

الشبهة الأولى: كون الصخرة قبلة المسلمين الأولى.

ويلحظ أن الكثير ممن كتب عن فضائل الصخرة قديماً وحديثاً ينوّه بهذا الأمر للصخرة، وأنه فيه دلالة على شرفها وقدسيتها، وأن لها مكانة عظيمة في الدين.

الرد على هذه الشبهة:

يمكن الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول: لقد تقدم الكلام قريباً عن هذه المسألة، وبيان أنه على افتراض صحة كون الصخرة هي القبلة الأولى للمسلمين فإنها قد نُسخت، وأبدل الله تعالى بها الكعبة، وأن مجرد هذا الأمر لا يترتب عليه مزية أو حكم.

الوجه الثاني: كما أنه لا يجوز استقبال الصخرة بعد نزول نسخها في القرآن الكريم؛ فكذا لا يجوز تخصيصها بعبادة فضلاً عن إحداث بدعة.

وقد أشار إلى هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بقوله: «من اتخذ الصخرة اليوم قبلة يصلي إليها فهو كافر مرتد، يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، مع أنها كانت قبلة، لكن نُسخ ذلك، فكيف بمن يتخذها مكاناً يُطاف به كما يُطاف بالكعبة، والطواف بغير الكعبة لم يشرعه الله ..»(١).

الشبهة الثانية: ما حصل للرسول صلى الله عليه وسلم في شأن الصخرة ليلة الإسراء والمعراج، حيث صلى عندها، وعرج به إلى السماء منها.

ولقد قرر هذا بعض كتاب الفضائل، واستدلوا به على مزية الصخرة وفضائل الصلاة عندها.

---

(١) مجموعة الرسائل الكبرى ٢/ ٦١.

الرد على هذه الشبهة:

يمكن الرد على هذه الشبهة من عدة وجوه كما يأتي:

الوجه الأول: لا شك أن الرسول ﷺ صلى ببيت المقدس ليلة الإسراء والمعراج، ولكن هل كان موضع الصلاة عند الصخرة؟

إن خلاصة ما وقفت عليه عند تتبع روايات هذه المسألة في حديث الإسراء والمعراج ما يأتي:

١-جاء في صحيح مسلم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه «أُتيت بالبراق، فركبته، حتى أتيت بيت المقدس، فربطته بالحلقة التي يربط به الأنبياء، ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين»(١).

٢-وجاء في صحيح مسلم أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «وقد رأيتُني في جماعة من الأنبياء، فإذا موسى قائم يصلي، فإذا رجل ضَرْب جعْد كأنه من رجال شنوءة، وإذا عيسى بن مريم عليه السلام قائم يصلي، أقرب الناس به شبهاً عروة بن مسعود الثقفي، وإذا إبراهيم عليه السلام قائم يصلي، أشبه الناس به صاحبكم «يعني نفسه» فحانت الصلاة فأممتهم»(٢).

٣-وجاء في مسند الإمام أحمد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما «فلما دخل النَّبيّ ﷺ المسجد الأقصى قام يصلي فالتفت، ثم التفت، فإذا النبيون أجمعون يصلون معه»(٣).

وقد أفادت هذه الروايات أن صلاة الرسول ﷺ كانت في المسجد الأقصى(٤) ـ هكذا دون تحديد موضع معين ـ وليس فيها ذكر للصخرة ألبتة.

الوجه الثاني: لم أقف على دليل صحيح يثبت صلاة الرسول ﷺ عند الصخرة، بل جاء

(١) صحيح مسلم ٢/ ١٤٥، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات.

(٢) صحيح مسلم ٢/ ١٥٧، كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح بن مريم والمسيح الدجال.

(٣) مسند الإمام أحمد ١/ ٢٥٧.

(٤) ورد في أول الرواية الثانية للحديث الإشارة إلى بيت المقدس فقط.

في مسند الإمام أحمد في قصة بيت المقدس ـ كما تقدم[1] ـ قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لكعب لما أشار عليه بالصلاة خلف الصخرة: «لا ولكن أصلي حيث صلى رسول الله ﷺ فتقدم إلى القبلة فصلى».

الوجه الثالث: أن الروايات الصحيحة لحديث الإسراء والمعراج لم تحدد موضع العروج من المسجد الأقصى، لا الصخرة ولا غيرها.

فقد جاء في صحيح مسلم على سبيل المثال قول النَّبيّ ﷺ: «ثم عُرج بنا إلى السماء»[2].

الشبهة الثالثة: الاحتجاج بالأحاديث والآثار الواردة في فضل الصخرة.

الرد على هذه الشبهة:

لقد وردت عدة أحاديث وآثار في فضل الصخرة، منها المرفوع والموقوف والمقطوع. ولكن بعد التأمل فيها ودراسة أسانيدها اتضح أنها لا تنهض دليلاً على أن للصخرة مزية تُعظم لأجلها ـ ولهذا قطع العلامة ابن القيم رحمه الله بأن كل حديث في الصخرة فهو كذب مفترى [3]، كما تقدم ـ وإليك التفصيل:

أولاً: الأحاديث المرفوعة:

أ-حديث رافع بن عمرو المزني رضي الله عنه مرفوعاً «العجوة والصخرة من الجنة».

أخرجه ابن ماجة في سننه[4]، والحاكم في المستدرك[5]، وأحمد في المسند[6]، والطبراني في

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) صحيح مسلم ٢/ ١٤٥، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات.

(٣) في موضع آخر قال ابن القيم: «وقد أكثر الكذابون من الوضع في فضائلها ـ أي الصخرة ـ وفضائل بيت المقدس»، ثم ذكر ما صح من أحاديث فضل بيت المقدس، انظر كتاب المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص٩١.

(٤) سنن ابن ماجة ٢/ ١١٤٣، كتاب الطب، باب الكمأة والعجوة.

(٥) المستدرك على الصحيحين للحاكم ٤/ ١٢٠، ٢٠٣، ٤٠٦.

(٦) مسند الإمام أحمد ٣/ ٤٢٦، ٥/ ٣١، ٦٥.

المعجم الكبير[1]، وأبو نعيم في الحلية[2].

وهذا الحديث مداره على المشمعل بن إياس المزني، وقد اضطرب في روايته، فتارة يقول: الصخرة، وتارة الشجرة، وتارة يتردد بينهما ويشك، والاضطراب دليل ضعف الحديث، وبهذا ضعفه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وأضاف أيضاً: ليس في الحديث ما يدل على أن الصخرة هي صخرة بيت المقدس[3].

ب-حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً «لما أُسري بي إلى بيت المقدس مرّ بي جبريل إلى قبر إبراهيم عليه السلام فقال: انزل فصل ههنا ركعتين، فإن ههنا قبر أبيك إبراهيم عليه السلام، ثم مر بي ببيت لحم فقال: انزل فصل ههنا ركعتين، فإن ههنا ولد أخوك عيسى عليه السلام، ثم أتى الصخرة فقال: من ههنا عرج ربك إلى السماء، فألهمني الله أن قلت: نحن بموضع عرج منه ربي إلى السماء، فصليت بالنبيين، ثم عرج بي إلى السماء».

أخرجه ابن حبان في المجروحين[4]وابن الجوزي في فضائل القدس[5]، والمقدسي في فضائل بيت المقدس[6]، وقال ابن حبان رحمه الله بعد روايته له: وهذا شيء لا يشك عوام أصحاب الحديث أنه موضوع، فكيف بالبُزَّل[7]في هذا الشأن؟

وقد عقب الذهبي رحمه الله على هذا بقوله: «قلت: صدق ابن حبان»[8].

وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على أن هذا الحديث من الموضوعات المختلقات في حديث الإسراء والمعراج، وقال عنه: فهذا ونحوه من الكذب المختلق باتفاق

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ٥/ ١٨.

(٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم ٩/ ٥٠.

(٣) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ٨/ ٣١٢.

(٤) كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ١٩٧.

(٥) فضائل القدس لابن الجوزي ص١٢٠.

(٦) فضائل بيت المقدس للحافظ ضياء الدين المقدسي ص٥٨.

(٧) البُزَّل: جمع بازل، وهو الرجل الكامل في تجربته (القاموس المحيط ١/ ٢٦٧ بترتيب الزاوي).

(٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ١/ ٣٤٥.

أهل المعرفة[1].

أقول: في إسناده بكر بن زياد الباهلي، قال عنه ابن حبان: شيخ دجال يضع الحديث على الثقات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه[2].

جـ-وعن أبي هريرة أيضاً مرفوعاً «الأنهار كلها، والسحاب، والبحار، والرياح من تحت صخرة بيت المقدس».

أخرجه ابن الجوزي في فضائل القدس[3]، والمقدسي في فضائل بيت المقدس[4].

وفي إسناد هذا الحديث غالب بن عبيد الله، وهو متروك الحديث[5]، وعليه فالإسناد ضعيف جداً.

وعن أبي هريرة أيضاً مرفوعاً: «.. إن المياه العذبة، والرياح اللواقح من تحت صخرة بيت المقدس».

أخرجه ابن عدي في الكامل[6] وقال عنه: هذا منكر لا يرويه عن الزهري غير الموقري، وذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة[7]، وقال: لا أصل له، والوليد كذاب ـ يعني الموقري ـ.

د-حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً «الأنهار أربعة: سيحان، وجيحان، والنيل، والفرات، فأما سيحان فنهر بلخ[8]، وأما جيحان فدجلة، وأما النيل فنهر مصر، وأما الفرات ففرات الكوفة، فكل ما يشربه ابن آدم فهو من هذه الأربعة الأنهار، تخرج من تحت الصخرة».

---

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ٢/ ٨١٤.

(٢) انظر كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ١٩٦.

(٣) فضائل القدس ص٤٠.

(٤) فضائل بيت المقدس ص٥٦.

(٥) انظر الجرح والتعديل للرازي ٧/ ٤٨، الضعفاء للعقيلي ٣/ ٤٣١، الكامل لابن عدي ٦/ ٥، الميزان للذهبي ٣/ ٣٣١، لسان الميزان لابن حجر ٤/ ٤١٤.

(٦) الكامل ٧/ ٧٣.

(٧) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/ ٤٥٩.

(٨) بلخ: مدينة مشهورة بخراسان (معجم البلدان لياقوت الحموي ١/ ٤٧٩).

أخرجه المقدسي في فضائل بيت المقدس[1].

وإسناده ضعيف، حيث إن فيه علتين:

١-عبدالله بن محمد بن صخر بن القاسم لم أجد له ترجمة.

٢-فيه شبيب بن بشر وهو ضعيف[2].

هـ-حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه مرفوعاً «الصخرة صخرة بيت المقدس على نخلة، والنخلة على نهر من أنهار الجنة، وتحت النخلة آسية امرأة فرعون، ومريم ابنت عمران ينظمان سموط[3] أهل الجنة إلى يوم القيامة».

قال الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال[4]: رواه أبو بكر الواسطي في فضائل بيت المقدس بإسناد مظلم عن محمد بن مخلد، وهو كذب ظاهر. قاله عند ترجمة محمد بن مخلد الحمصي، وذكر قول ابن عدي عنه: حدّث بالأباطيل، ومنها هذا الحديث.

وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة[5]: رواه ابن عساكر، وهو موضوع.

ثانياً: الآثار الموقوفة:

-أثر أنس رضي الله عنه «إن الجنة لتحنّ شوقاً إلى بيت المقدس، وصخرة بيت المقدس من جنة الفردوس، وهي الأرض».

أخرجه ابن الجوزي في فضائل القدس[6].

---

(١) فضائل بيت المقدس ص٥٦.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ٤/ ٢٦٩.

(٣) جاء في لسان العرب ٧/ ٣٢٢: السّمط: الخيط ما دام فيه الخرز، وإلا فهو سلك، والسّمط: فيه النظم، لأنه يُعلق، والجمع سمُوط.

(٤) انظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/ ٣٢.

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٣/ ٤٠٦.

(٦) فضائل القدس لابن الجوزي ص١٣٩.

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه غالب بن عبيدالله، وهو متروك الحديث، كما تقدم.

ثالثاً: الآثار المقطوعة:

أ-من ذلك ما يروى عن كعب الأحبار أن الله تعالى قال للصخرة: «أنت عرشي الأدنى، منك ارتفعت إلى السماء، ومنك بسطت الأرض، ومن تحتك جعلت كل ماء عذب يطلع في رؤوس الجبال».

أخرجه ابن الجوزي في فضائل القدس[1].

وقد حكم الإمام ابن القيم بوضع هذا الأثر، وأنه مكذوب مُفترى، ثم أورد الرواية التالية:

لما سمع عروة بن الزبير هذا، قال: سبحان الله، يقول الله تعالى ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وتكون الصخرة عرشه الأدنى![2].

ب-وروي أيضاً عن كعب الأحبار أنه قال: «من أتى بيت المقدس فصلى عن يمين الصخرة وشمالها، ودعا عند موضع السلسلة، وتصدق بما قل وكثر، استجيب دعاؤه، وكشف الله حزنه، وخرج من ذنوبه مثل يوم ولدته أمه، إن سأل الله الشهادة أعطاها إياها».

أخرجه ابن الجوزي في فضائل القدس[3].

وإسناده ضعيف جداً، لأن فيه غالب بن عبيد الله، وهو متروك الحديث، كما تقدم. وقد وردت عدة آثار أخرى عن بعض التابعين وأتباعهم في فضل الصخرة.

وهذه الآثار جميعها لا تنهض دليلاً على فضل الصخرة لأمور:

١-أن جل هذه الآثار جاءت عن نوف البكالي، وزوج أمه كعب الأحبار، ووهب بن

---

(١) المرجع السابق ص١٤٥، ١٤٦ وقد أعقب ابن الجوزي رواية هذا الأثر بنقده وتضعيفه.

(٢) انظر كتاب المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم ص٨٦، ٨٧، وانظر أيضاً كتاب اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية ٢/ ٨١٠.

(٣) فضائل القدس لابن الجوزي ص١٤٢.

منبه، وهؤلاء من المشهورين بالأخذ عن أهل الكتاب، بل صرح كعب في الأثر الأول أنه أخذ قوله في الصخرة من التوراة[1]، ولعل البقية أخذوا أقوالهم منها أو منه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه القيم (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم) مبيناً خطورة النقل عن أهل الكتاب.

قال رحمه الله تعالى: «وقد صنف طائفة من الناس مصنفات في فضائل بيت المقدس وغيره من البقاع التي بالشام، وذكروا فيها من الآثار المنقولة عن أهل الكتاب، وعمن أخذ عنهم ما لا يحل للمسلمين أن يبنوا عليه دينهم».

ثم قال: «وأمثل من ينقل عنه تلك الإسرائيليات كعب الأحبار، وكان الشاميون قد أخذوا عنه كثيراً من الإسرائيليات».

ثم أورد حديث الرسول ﷺ: «إذا حدّثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه، وإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه»[2].

ثم تعجب رحمه الله من توقف أهل العلم في مراسيل أعيان التابعين مع أنه ليس بين أحدهم وبين النَّبيّ ﷺ إلا رجل أو رجلان أو ثلاثة؛ فكيف بما ينقله كعب الأحبار وأمثاله عن الأنبياء؟ وبين كعب وبين النبي الذي ينقل عنه ألف سنة وأكثر، مع أنه لا يسند ذلك عن ثقة بعد ثقة، بل غايته النقل عن بعض كتب لشيوخ اليهود، والله تعالى أخبرنا بتبديلهم وتحريفهم.

ثم قال: «فكيف يحل للمسلم أن يصدق شيئاً من ذلك بمجرد هذا النقل؟ بل الواجب ألا يصدق ذلك، ولا يكذبه أيضاً إلا بدليل يدل على كذبه، وهكذا أمرنا النَّبيّ ﷺ، وفي هذه الإسرائيليات مما هو كذب على الأنبياء، أو ما هو منسوخ في شريعتنا ما لا يعلمه إلا الله»[3].

---

(١) انظر فضائل القدس لابن الجوزي ص١٤٦.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ٤/ ٥٨ كتاب العلم، باب رواية حديث أهل الكتاب، والإمام أحمد في مسنده ٤/ ١٣٦. وأخرجه البخاري في صحيحه مختصراً. انظر: صحيح البخاري ٥/ ١٥٠ كتاب التفسير، تفسير سورة البقرة (١١).

(٣) انظر اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ٢/ ٨١١-٨١٣.

٢-أن كل هذه الآثار التي وقفت عليها مسندة لا تخلو من مقال.

٣-نكارة متون كثير من هذه الآثار واضطراب ألفاظها، ومخالفتها للمنقول والمعقول، مثل كون الصخرة هي مكان الجنة والنار، وأن أنهار الدنيا تخرج من تحتها، وأن الله تبارك وتعالى جعلها عرشه الأدنى، وأنه صعد إلى السماء منها، ونحو ذلك.

٤-أن هذه الآثار على افتراض صحة أسانيدها ليست حجة في إثبات مزية أو سنة.

الشبهة الرابعة: فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الصخرة حين فتح بيت المقدس.

قد يتعلق البعض بما أُثر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فتح بيت المقدس أمر بإزالة ما على الصخرة من كناسة كانت النصارى قد ألقتها عليها[١]، حتى إنه كنسها بردائه وكنس الناس[٢].

الرد على هذه الشبهة:

يجاب عن هذه الشبهة بأن ما فعله عمر رضي الله عنه لا يدل على تعظيم الصخرة ولا تقديسها، حيث إن الأمر لم يتجاوز إزالة قمامة موضوعة في بعض أجزاء المسجد الأقصى ـ والصخرة تقع في وسط المسجد الأقصى كما تقدم ـ. والدليل على ذلك أن عمر بن الخطاب لم يصلِ عند الصخرة ولا تمسح بها، بل تقدم وصلى في قبليّ المسجد، مع أنه كان بإمكانه أن يصلي خلف الصخرة مستقبلاً القبلة كما أشار عليه كعب، ولكنه رضي الله عنه لم يفعل ذلك.

قال الإمام ابن كثير رحمه الله بعد سياقه قصة عمر رضي الله عنه: «فلم يعظِّم الصخرة تعظيماً يصلي وراءها وهي بين يديه، كما أشار كعب الأحبار ـ وهو من قوم يعظمونها حتى جعلوها قبلتهم، ولكن منّ الله عليه بالإسلام فهُدي إلى الحق ـ ولهذا لما أشار بذلك قال له أمير

---

(١) يذكر أن سبب هذا العمل: النصارى، لأن اليهود كانوا يضعون القمامة على قبر المصلوب الذي شُبه لهم بعيسى عليه السلام، فكافأهم النصارى بوضع القمامة على الصخرة قبلة اليهود. انظر البداية والنهاية لابن كثير ٧/ ٥٦.

(٢) راجع مسند الإمام أحمد ١/ ٣٨، وقد تقدم ذكر القصة قريباً.

المؤمنين عمر «ضاهيت اليهودية» ولا أهانها إهانة النصارى، الذين كانوا قد جعلوها مزبلة، من أجل أنها قبلة اليهود، ولكن أماط عنها الأذى، وكنس عنها الكناسة بردائه. وهذا شبيه بما جاء في صحيح مسلم عن أبي مرثد الغنوي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها»[1]»[2].

الشبهة الخامسة: بناء القبة على الصخرة.

من الشبة التي يتعلق بها من يرى تعظيم الصخرة بناء القبة عليها، وأن هذا قرينة على قدسيتها.

الرد على هذه الشبهة:

يجاب عن هذه الشبهة بأن بناء القبة على تلك الصخرة لم يوجد إلا بعد عصر الصحابة رضي الله عنه، ومن دون سبب شرعي معروف ومقبول.

وقد تقدم لنا أول الموضوع أن بناء القبة كان من قبل الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان سنة ٧٠هـ أو ٧٣هـ.

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ـ عند كلامه عن بناء تلك القبة وسبب ذلك ـ أنه لم يكن على عهد الخلفاء الراشدين على الصخرة قبة، بل كانت مكشوفة في خلافة عمر وعثمان وعلي ومعاوية ويزيد ومروان، ولكن لما تولى ابنه عبد الملك الشام، ووقع بينه وبين ابن الزبير الفتنة المعروفة، كان الناس يحجّون فيجتمعون بابن الزبير، فأراد عبد الملك أن يصرف الناس عن ابن الزبير، فبنى القبة على الصخرة، وكساها في الشتاء والصيف ليرغِّب الناس في زيارة بيت المقدس، ويشتغلوا بذلك عن اجتماعهم بابن الزبير[3].

وقد أشار بعض المؤرخين إلى أن هذا هو السبب الذي حمل عبد الملك رحمه الله على بناء القبة على الصخرة، حتى زعموا أن عبد الملك منع الناس من الحج إلى مكة، ولكن هذا بعيد

(١) صحيح مسلم ٢/ ٦٦٨ كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه.

(٢) تفسير ابن كثير ٣/ ١٨، وانظر مجموعة الرسائل الكبرىٰ لابن تيمية ٢/ ٦١، ٦٢.

(٣) مجموعة الرسائل الكبرىٰ ٢/ ٦٢، وانظر الاقتضاء ٢/ ٨١٠، ٨١١.

جداً في حق هذا الخليفة المسلم(١).

جاء في كتاب البداية والنهاية لابن كثير: كان السبب في ذلك أن عبد الله ابن الزبير كان قد استولى على مكة، وكان يخطب في أيام منى وعرفة، ومقام الناس بمكة، وينال من عبد الملك ويذكر مساوئ بني مروان، وكان يدعو إلى نفسه، وكان فصيحاً فمال معظم أهل الشام إليه، وبلغ ذلك عبد الملك فمنع الناس من الحج فضجّوا، فبنى القبة على الصخرة والجامع الأقصى ليشغلهم بذلك عن الحج ويستعطف قلوبهم، ففتح بذلك على نفسه بأن شنّع ابن الزبير عليه، وكان يشنّع عليه بمكة ويقول: ضاهى بها فعل الأكاسرة في إيوان كسرى(٢).

وقيل إن هدف بناء عبد الملك يعود إلى رغبته في مواجهة روعة بناء الكنائس في القدس، وأثرها في نفوس المسلمين(٣).

وعلى أي حال وأياً كان سبب بناء القبة على موضع هذه الصخرة، فإن هذا البناء لا داعي له، ويُعد من الأمور المحدثة المبتدعة(٤)، بل إن هذا العمل كان له أثر واضح في تعظيم الصخرة عند بعض الناس، واعتقاد قدسيتها، مع أنها ليست كذلك، كما تقدم.

قال ابن تيمية رحمه الله بعد ذكره بناء القبة: «وظهر في ذلك الوقت تعظيم الصخرة وبيت المقدس ما لم يكن المسلمون يعرفونه بمثل هذا»(٥).

وجاء في كتاب البداية والنهاية: «لم يكن يومئذ على وجه الأرض بناءً أحسن ولا أبهى من قبة صخرة بيت المقدس، بحيث إن الناس التهوا بها عن الكعبة والحج، وبحيث كانوا لا يلتفتون في موسم الحج وغيره إلى غير المسير إلى بيت المقدس، وافتتن الناس بذلك افتتاناً

---

(١) انظر كتاب تاريخ القدس للدكتور شفيق جاسر أحمد محمود ص٢٠١، فضائل بيت المقدس في مخطوطات عربية قديمة ص٥٥ فما بعدها، بيت المقدس وما حوله للدكتور محمد عثمان شبير ص٩١.

(٢) البداية والنهاية ٨/ ٢٨٠، نقلاً عن كتاب مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي.

(٣) انظر كتاب تاريخ القدس للدكتور شفيق جاسر محمود ص٢٠١.

(٤) انظر مناسك الحج والعمرة للألباني ص٦٤.

(٥) الاقتضاء ٢/ ٨١٠.

عظيماً، وأتوه من كل مكان»[1].

هذا وإن من المحاذير الأخرى في بناء تلك القبة على الصخرة أو ترميمها: إنفاق الأموال الطائلة بدون حاجة ولا ضرورة، وكان ينبغي أن تُبذل تلك الأموال في مصارفها النافعة للمسلمين.

الشبهة السادسة: اعتقاد بعض الآثار في الصخرة.

يعتقد بعض الناس وجود بعض الآثار النبوية وغيرها في صخرة بيت المقدس، وأن هذا من دواعي التبرك بها وتقديسها.

الرد على هذه الشبهة:

لقد أجاب العلماء المحققون عن هذه المزاعم، فأنكروا صحتها، وبينوا بطلانها، وأنها لا أصل لها ولا سند إلا مجرد الشهرة فقط بين أوساط جهلة الناس.

ومن أشهر ما نسب إلى الصخرة من الآثار: أثر قدم النَّبيّ ﷺ في أعلى الصخرة عندما صعد عليها ليلة المعراج.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله منكراً ذلك وأمثاله: «وما يذكره بعض الجهال فيها ـ أي الصخرة ـ من أن هناك أثر قدم النَّبيّ ﷺ، وأثر عمامته، وغير ذلك؛ فكله كذب، وأكذب منه من يظن أنه موضع قدم الرب»[2].

وقال ابن القيم رحمه الله: «والقدم الذي فيها كذب موضوع، مما عملته أيدي المزورين، الذين يروجون لها ليكثر سواد الزائرين»[3]فأثر القدم على الصخرة ـ كما نبه ابن القيم ـ من اختراع أصحاب المصالح تمويهاً على الناس حتى يحرصوا على زيارتها.

وقال السيوطي رحمه الله وهو يعدد الأماكن التي يُزعم خطأ أنها لها فضيلة: «ومن ذلك

---

(١) البداية والنهاية ٨/ ٢٨٠، وانظر كتاب فضائل بيت المقدس في مخطوطات عربية قديمة للدكتور محمود إبراهيم ص٢٢٥ فما بعدها.

(٢) مجموعة الرسائل الكبرىٰ ٢/ ٦٢.

(٣) المنار المنيف ص٨٧.

مواضع يقال إن فيها أثر النَّبيّ ﷺ أو غيره، كما يقوله الجهلة في الصخرة التي ببيت المقدس إن فيها أثراً من وطء النَّبيّ ﷺ»(١).

كما نبه أيضاً على بطلان هذا الأثر في الصخرة عدد من العلماء والمؤلفين(٢).

ومن الآثار الأخرى المزعومة في الصخرة وجود آثار أصابع الملائكة التي أمسكتها حين مالت برسول الله ﷺ عند صعوده عليها ليلة الإسراء والمعراج(٣).

ومما يمكن ذكره هنا ما أورده الإمام ابن كثير رحمه الله في كتاب (البداية والنهاية) في سياق وصفه بناء القبة على الصخرة، حيث قال: «وقد عملوا فيه من الإشارات والعلامات المكذوبة شيئاً كثيراً مما في الآخرة، فصوروا فيه صورة الصراط، وباب الجنة، وقدم رسول الله ﷺ، ووادي جهنم، وكذلك في أبوابه ومواضع منه، فاغتر الناس بذلك إلى زماننا»(٤).

نماذج من البدع حول الصخرة

لقد أحدث البعض من الناس بدعاً متعددة حول الصخرة ما أنزل الله بها من سلطان، مع أنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

ومن نماذج تلك البدع المحدثة حول الصخرة ما يأتي:

١ -إحداث أمور عند الصخرة لا تشرع إلا عند الكعبة أو مشاعر الحج.

جاء في كتاب البداية والنهاية: «وكانوا يقفون عند الصخرة ويطوفون حولها كما يطوفون حول الكعبة، وينحرون العيد، ويحلقون رؤوسهم»(٥).

---

(١) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع لجلال الدين السيوطي ص١٥٦.

(٢) انظر مثلاً كتاب الآثار النبوية لأحمد تيمور باشا ص٦٤، ٦٨-٧٢، كتاب مناسك الحج والعمرة للألباني ص٦٤، الإسراء والمعراج لموسىٰ محمد الأسود ص١٠٣، ١٠٤.

(٣) انظر كتاب إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصىٰ لأبي عبدالله المنهاجي السيوطي ١/ ١٣٤.

(٤) البداية والنهاية ٨/ ٢٨٠، ٢٨١.

(٥) المرجع السابق ٨/ ٢٨٠.

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي في كتابه «الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع» منبهاً على خطورة هذه الأعمال حينما أشار إلى بدعة تخصيص السفر إلى زيارة بيت المقدس في موسم الحج.

قال رحمه الله تعالى: «وكذلك السفر إلى بيت المقدس لا خصوص له في هذا الوقت على غيره، ثم فيها مضاهاة الحج إلى بيت الله الحرام وتشبه له بالكعبة، ولهذا فقد أفضى الأمر ببعض الضلال للطواف بالصخرة تشبيهاً بالكعبة، أو من حلق الرأس، أو من النسك هناك»[1].

وقد حذّر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من هذه الأمور بشدة، فأكد على تحريم اتخاذ الصخرة مكاناً يطاف به كما يطاف بالكعبة؛ لأن الطواف بغير الكعبة لم يشرعه الله تعالى.

ثم قال: «وكذلك من قصد أن يسوق إليها غنماً أو بقراً ليذبحها هناك، ويعتقد أن الأضحية فيها أفضل، وأن يحلق فيها شعره في العيد، أو أن يسافر إليها ليعرّف بها عشية عرفة، فهذه الأمور التي يُشبه بها ـ أي الكعبة ـ بيت المقدس في الوقوف، والطواف، والذبح، والحلق؛ من البدع والضلالات» ثم قال رحمه الله: «ومن فعل شيئاً من ذلك معتقداً أن هذا قربة إلى الله؛ فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قُتل»[2].

٢-ومنها اعتقاد تغليظ اليمين بالتحليف عند الصخرة.

وقد أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وذكر أن طائفة من متأخري الفقهاء قالوا بأن اليمين تُغلَّظ ببيت المقدس، بالتحليف عند الصخرة كما تُغلَّظ في المسجد الحرام، بالتحليف بين الركن والمقام.

ثم أنكر ذلك بقوله: «ولكن ليس لهذا أصل في كلام أحمد ونحوه من الأئمة، بل السنة أن تُغلظ اليمين فيها، كما تُغلظ في سائر المساجد عند المنبر، ولا تُغلظ اليمين بالتحليف عندما لم يشرع للمسلمين تعظيمه، كما لا تُغلَّظ بالتحليف عند المشاهد ومقامات الأنبياء ونحو ذلك».

---

(١) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي ص٨٦.

(٢) مجموعة الرسائل الكبرىٰ ٢/ ٦١.

ثم قال: «ومن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف للشريعة»[1].

٣-ومنها الالتزام بآداب مخصوصة عند دخول الصخرة، وبصيغ معينة للدعاء أيضاً[2].

٤-وهناك نماذج وصور أخرى من البدع المتعلقة بالصخرة، تقدمت الإشارة إليها في ثنايا البحث، كقصد الصلاة أو غيرها من العبادات عندها، والتبرك بالصخرة بأي وجه، كالتمسح بها، أو تقبيلها، ونحو ذلك.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨١١.

(٢) انظر إن شئت التفصيل كتاب إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصىٰ لأبي عبدالله المنهاجي السيوطي ١/ ١٦٠-١٦٣.

الخاتمـــة

بعد أن أوضحنا الحكم الشرعي فيما يتعلق بصخرة بيت المقدس، المدعم بالأدلة، وبعد أن عرضنا شبه المخالفين مع مناقشتها والرد عليها بالتفصيل، وتوصلنا إلى عدم اختصاص الصخرة بمزية معينة في الإسلام، وأنها كانت قبلة فترة من الزمن ثم نُسخت وأنه لا يجوز تخصيصها بعبادة، ولا تعظيمها، ولا التبرك بها بأي وجه كان.

بعد ذلك كله أحب أن أسجل النقاط الآتية:

- لعل من أهم أسباب الأخطاء المتعلقة بالصخرة ما سبق إيراده من الشبه الشرعية والعقلية، كاختلاف الأحاديث والآثار في فضائل الصخرة، وترويجها بين الناس، وبناء القبة المتميزة ذات البناء الفخم، وادعاء بعض الآثار الفاضلة عند الصخرة.

- لا شك أن هذه الأمور ونحوها قد نتج عنها آثار سيئة، فقد كان من شأنها إضفاء القداسة لهذه الصخرة وتعظيمها في نفوس الناس، ومن ثم نشأت الأمور المحدثة حولها، حتى شبهوها بالكعبة، وكل هذا بدعوى التقرب إلى الله تعالى في مكان فاضل مقدس، واعتقد البعض في وقتنا الحاضر أن تعظيم الصخرة والمحافظة على القبة المبنية عليها من باب المحافظة على الآثار الإسلامية!.

- يلاحظ التساهل الشديد عند نقل الأخبار والحكايات في الكتب المؤلفة في باب الفضائل، ومنها فضائل المواضع، كما قال الإمام الشوكاني رحمه الله: «وقد توسع المؤرخون في ذكر الأحاديث الباطلة في فضائل البلدان، ولا سيما بلدانهم، فإنهم يتساهلون في ذلك غاية التساهل، ويذكرون الموضوع ولا ينبهون عليه» وقال بعد ذلك: «فليحذر المتدين من اعتقاد شيء منها أو روايته، فإن الكذب في هذا قد كثر وجاوز الحد» ثم أشار إلى سبب هذا الكذب

وكثرته بقوله: «وسببه ما جُبلت عليه القلوب من حب الأوطان والشغف بالمنشأ»[1].

فينبغي إذن للقارئ الانتباه لهذا الأمر وتقدير خطورته، وتحري الصحة سنداً ومتناً.

وعلى المؤلفين والمؤرخين أن يتقوا الله فيما يكتبونه، وألا يتهاونوا فيما ينقلونه، حتى وإن كان في باب الفضائل، فإن التفريط في ذلك وعدم الاهتمام به قد يؤدي إلى آثار سيئة ومفاسد عظيمة لا تُحمد عقباها، وكفى بذلك إثماً وخطيئة.

وأخيراً نسأل الله تعالى أن يجعلنا من أنصار السنة وحاملي لواءها، وأن يرزقنا اتباع هدي سلفنا الصالح إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) انظر الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص٤٣٦، ٤٣٧.

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- إتحاف الأخصّا بفضائل المسجد الأقصى ـ أبو عبد الله المنهاجي السيوطي ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م، تحقيق د. أحمد رمضان أحمد.

٣- الآثار النبوية ـ أحمد تيمور باشا ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة ١٣٩١هـ.

٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٥- أسباب النزول ـ أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ـ دار ومكتبة الهلال في بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

٦- الإسراء والمعراج ـ موسى محمد الأسود ـ مكتبة دار الأقصى في الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٧- أشهر المساجد في الإسلام ـ سيد عبدالمجيد بكر ـ مطابع سحر بجدة سنة ١٤٠٤هـ، نشر دار القبلة للثقافة الإسلامية.

٨- إعلام الساجد بأحكام المساجد ـ محمد عبد الله الزركشي ـ مطابع الأهرام بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، تحقيق مصطفى المراغي.

٩- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ـ شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام المشهور ابن تيمية ـ طبع شركة العبيكان للطباعة والنشر بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، تحقيق د. ناصر بن عبدالكريم العقل.

١٠- الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع ـ جلال الدين السيوطي ـ مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع بالقاهرة، تحقيق مصطفى عاشور.

الفهرس